Faisal Al-Fouadi

فيصل الفوادي

مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية

بين القانون والسياسة

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والتوزيع

فيصل الفؤادي

مسارات الطبقة العاملة وحركتها النقابية

بين القانون والسياسة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف. لا يُسمح بطباعة هذا الكتاب
أو تصويره أو نسخه إلا بإذن خاص ومسبق من المؤلف والناشر

All rights are reserved to author. No part of this publication may be reproduced or transmitted without permission in writing from the author and the publisher.

"غلاف" للتصميم والإخراج الفني

الاهداء

الى صانعي الخيرات ... عمالنا البواســـل

وكادحـــي شعـــبنا ... محبتنا واحترامنا

مقدمة

الحكومات العراقية خلال فترة تاريخها، السياسي والمسؤولين في الدولة،هم يكتبون القوانين ويصدرون القرارات والتعليمات في ضوء مصلحتهم الطبقية، حيث يقول الرئيس» كلامي هو القانون».

وعلى مر التاريخ وفي جميع العالم ان القوانين تصدر وفقا للدستور والاعراف والنظم الداخلية والقضاء وغير ذلك.في بلادنا العزيزة صدرت قوانين تتناقض مع الدستور وخصائص المجتمع.

ان التغيرات البنيوية التي طرأت على مجتمعنا السريعة بسبب تغير الانظمة او بسبب الحروب التي خاضها العراق وتاثيراتها على المجتمع. وفي كل مرة يجب على الباحثين ان يرسم لوحة جديدة لهذه المتغيرات.

منذ نشوء الطبقة العاملة ، وتنامي دورها الاجتماعي والسياسي و ونضالها من اجل الديمقراطية وحرية تأسيس او تشكيل النقابات، كان لها التاثير في حياة شعبنا بصورة عامة والطبقة العاملة بصورة خاصة.

– لقد مرت الطبقة العاملة منذ عشرينات القرن العشرين بظروف غاية في الصعوبة من خلال كفاحها ضد الرأسماليين والبرجوازية المستغلة وكذلك ضد الاستعمار، صراع وطني وطبقي في آن واحد. وقد وضعت الحكومات الملكية ومن خلال القوانين والقرارات التي لاتسمح للعمال بتكوين نقاباتها، وقد ضحت الطبقة العاملة بالكثير من عناصرها من خلال مواجهة الاضرابات والتظاهرات بالرصاص والاعتقال التعسفي والسجن والابعاد.

لقد(خاضت الطبقة العاملة العراقية منذ الثلاثينات من القرن الماضي نضالات بطولية ، نجد فيها وعيها الطبقي واصالتها الثورية في الكفاح ضد الاستغلال وفي سبيل التحرر السياسي والاجتماعي، ولقد تركت هذه النضالات أثرهاعلى مجموع الحركة الوطنية الثورية في بلادنا[1].

---

1 – الثقافة الجديدة عدد408 ايلول 2019 ص 74

بقيت السمة الرئيسية للحقوق الشرعية للطبقة العاملة هي في سبيل نقابات قوية بعيدة عن تدخل السلطات وارباب العمل، وضد كل تحديد يفرض دون مراعاة الحريات السياسية والحقوق الديمقراطية. وقد خاضت الحركة النقابية العراقية والطبقة العاملة بصورة عامة نضالا مجيدا وبأساليب كفاحية تميزها عن سائر طبقات المجتمع، في عدم المهادنة او الاستسلام ويعتمد على اشراك اوسع الجماهير الكادحة في عرائض الاحتجاج والخطب والاضرابات والمظاهرات والانتفاضات.

لقد برزت في مرحلة معينة من قبل الانظمة المتعاقبة قضية التعاون الطبقي ومفاهيم زيادة الانتاج والطلب منهم السكوت عن حقوقهم خدمة للمصلحة الوطنية، وهي خدمة للبرجوازية والطفيلية ونشر مفاهيم فصل النضال النقابي عن النضال السياسي حيث جاء في قانون العمل 151 لسنة 1970 تحت عنوان المبادئ الاساسية . فالمادة الثانية تشير الى التضامن الاجتماعي هو الاساس لعلاقات العمل في هذا القانون – في القطاع العام «نتيجة لانتفاءالاستغلال وعدم خضوع الانتاج للمصالح الشخصية الانانية بحكم الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج والادارة المشتركة للمشاريع من قبل الدولة والعمال وفقرة ب في القطاع التعاوني نتيجة لانتفاء الاستغلال ووجود مصلحة جماعية في المشروع ، بحكم الملكية المشتركة لوسائل الانتاج والادارة الجماعية الديمقراطية للمشاريع والتوزيع العادل للإنتاج على جميع العاملين والفقرة ج في القطاع الخاص» نتيجة الحد من الاستغلال بقوة القانون وتنظيم علاقات العمل على اساس التوازن التعاقدي المتكافئ بين اصحاب العمل والعمال، وتبعا لاشتراك العمال في ادارة المشاريع».

بهذه الطريقة وغيرها تمكن النظام الدكتاتوري تدريجيا من ان يحتوي النقابات وقادتها ليخلق بذلك القاعدة الاجتماعية السياسية التي تواكب تطور علاقات الانتاج الاستغلالية مستخدما الوسائل القمعية والمخادعة. وبهذه الطريقة، لاوجود للصراع الطبقي ، وقد جردوا قانون العمل المشار اليه من كل محتوى طبقي، كما اطلق على القطاع الحكومي اسم القطاع الاشتراكي.

وهكذا، فأن العمال، حسب المفهوم السلطوي، حلقات ناقلة للتوجهات التي تحددها الدولة، اي الحزب الحاكم الذي امتزج بالدولة. وعلى الطبقة العاملة ان تخضع للوصاية وتقبل بحرمانها من اي صلاحيات سياسية مستقلة.

– لقد تم اختزال الاشتراكية هنا الى تقنيات اقتصادية بعد ان تم افراغها من مضمونها الطبقي، وغرقت في مفهوم فضفاض عن الشعب[2].

ان فرض القرارات الفوقية على الهيئات النقابية وعلى جماهير العمال يعطل المنظمات النقابية عن القيام بواجبها ويفرغها من محتواها الطبقي.

– ان الاسلوب الديمقراطي في علاقات الهيئات النقابية بعضها ببعض وعلاقات المسؤولين النقابين بهيئاتهم وجماهير العمال هو الاسلوب الاسلم والضامن لحقوق جميع النقابيين والعمال. وعلى النقابي ان لا يعتمد على نفوذ حزبه بين جماهير العمال، وانما يجب ان يكون الاعتماد على نشاطه ونضاله النقابي وتجربته وكفاءاته، وعلى علاقاته النقابية بين جماهير العمال، وعلى مقدار نشاطه ومستوى معرفته لتلبية وحل مشاكلهم المختلفة.

– ان العمل من اجل مطالب العمال المباشرة لا تعني تخلي الحركة النقابية عن نظرية العمل التي تؤمن بها، ولا يعني ترك جماهير العمال فريسة للآراء والافكار البرجوازية واليمينية، ولا يعني انشاء نقابات تحصر نضال العمال في النطاق الاقتصادي، وتهمل الاهداف الثابتة الدائمة الاساسية للطبقة العاملة. حيث تعمل البرجوازية باستمرار كي تحصر اهتمام العمال بالمطالب الاقتصادية وتبعدهم عن التفكير والاهتمام بالشؤون السياسية وبشؤون السلطة والحكم والوطن ليبقى لها وحدها الحق في معالجة القضايا السياسية حكرا لها فقط.

– ان النضال من اجل مطالب العمال اليومية والمباشرة ،هو هدف ووسيلة في آن واحد, وتتجسد مميزات النقابي الثوري في نضاله المستمر، لرفع مستوى العمال المعاشي وتحسين ظروف وشروط عمله والتي تحتاج منه رفع مستوى الوعي في خوض المعارك الطبقية والوطنية.

---

2 – مجلة النهج العدد 10 لسنة 1985 ص23

لقد عانت الطبقة العاملة العراقية طيلة السنوات الماضية من الاستغلال والقهر والظلم والاعتقال وحتى السجون وغير ذلك ، اضافة الى تأثير القوانين والقرارات التي تقلل من شأنها ودور حركتها النقابية وتنظيمها .

تأثرت الطبقة العاملة بالحرب العراقية - الايرانية وراح ضحيتها عشرات الألوف ناهيك عن عشرات الألوف من الجرحى والمعوقين والمفقودين من ضحايا الحرب. وكذلك الخراب الذي اصاب المنشآت الصناعية ومعامل الانتاج وهي ذات أهمية حيوية لنهضة العراق الاقتصادية وبناء القاعدة المادية للصناعة حيث شمل البتروكيمياوية في البصرة والاسمدة الكيمياوية ومحطة الكهرباء ومحطة توليد الطاقة الكهربائية وغير ذلك.

وجاء الحصار الاقتصادي المفروض على شعبنا ليزيد من الجراح، وقد أرهق شعبنا. وتدهورت الاوضاع المعيشية ، وأفضى الى آثار سلبية عميقة في واقع مجتمعنا ، وادى الى تحلل في النسيج الاجتماعي والاسري وتصدع في منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية. وتدهورت اوضاع الفئات الفقيرة من العمال والكادحين والفلاحين المعدمين. مقابل تنامي فئات محدودة من كبار المسؤولين في النظام وأزلامهم من تجار الحرب والحصار الذين تحولوا الى اصحاب مليارات ينعمون بحياة الاثرياء.

وجاء سقوط النظام الدكتاتوري، بأيدي الولايات المتحدة وحلفائها ليزيد من الطين بله. حيث الانهيار السريع للقوات المسلحة ولمؤسسات الدولة، وقد جسد ذلك في تعقيدات الاوضاع وتناقضات السلطة الجديدة وخططها المستقبلية. كما ادى الى الاضطراب وانعدام الاستقرار، وانفلات الوضع الامني وشيوع الفوضى وانتشار حوادث السلب للممتلكات العامة والخاصة، حيث نشأ فراغ امني وسياسي مازال شعبنا يعاني منه.

ولم تكِ الاحزاب والقوى المعارضة في مستوى التهيئة والمسؤولية اضافة الى عامل الارادة المستقلة لإقامة تحالف وطني يضغط على الطرف الامريكي المحتل وكسب تأييد الامم المتحدة ، للامساك بالسلطة والعمل الجاد من اجل العبور الى بر الامان وتهيئة الظروف المناسبة لها. حيث

جاء قرار 1483 الذي اتخذه مجلس الامن الذي «اضفى الشرعية لسلطة الاحتلال» في تشكيل مجلس الحكم ذو صلاحيات محدودة كبديل لصيغة المجلس السياسي ذو الطابع الاستشاري.

وجاء القرار 1546 الصادر من مجلس الامن 8 حزيران 2004، دعما للخطوات المتخذة على طريق انهاء الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية الكاملة، وحق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية، وممارسة سلطته، تحت واجهة الحكومة المؤقتة، شكلت لجان لكتابة الدستور العراقي واقراره من الشعب في الاستفتاء العام في تشرين الاول 2005.

وجاء الوضع الامني المتردي الذي ولد وضعا صعبا لشعبنا. فبالاضافة للعمليات الارهابية لتحقيق اهداف سياسية معينة، فيما تستهدف عمليات اخرى تكوين مناطق من لون طائفي واحد عبر التهجير الجماعي القسري. وكذلك عمليات الخطف والتصفيات والقتل والخطف والعنف على اساس الهوية لتزيد من الاوضاع تعقيدا، الامر الذي يعني عن عدم الشعور بالأمن والامان.

وتعاظم دور الميلشيات بعد احداث سامراء واخذ طابعا طائفيا، ووجد البعض في العمل مع الميلشيات مهنة تؤمن له قوته، في وقت تستشري فيها البطالة وقلة فرص العمل.

جاءت الحكومات بعد سقوط النظام الدكتاتوري، ولم تتجاوب مع حقوق وطموحات الطبقة العاملة في الغاء القوانين السابقة والمجحفة ومنها قانون 52 لسنة 1987 الذي الغى بموجبة التنظيم النقابي والذي لازال ساريا ، اضافة الى ان الحكومات لم تساعد ، الاتحاد العام لنقابات العمال في ارجاع مقراتهم وممتلكاتهم، وكذلك مساعدتهم في الجانب المادي واللوجستي في الانتخابات العمالية وتوفير المستلزمات الضرورية لذلك، واعطائهم الدور في المشاركة في تحمل المسؤولية في التخطيط والانتاج ...الخ.

هذه الاوضاع وغيرها اثرت على مجمل الاوضاع وخاصة من العمال والكادحين والفقراء والمهمشين. حيث جرت تغيرات كبيرة في النسيج الاجتماعي لشعبنا.

يحتاج من الدولة ومن حكوماتها العمل من اجل ضمان الامن والاستقرار وعودة الحياة الطبيعية وبناء المؤسسات على اسس ديمقراطية ووفق قواعد المواطنة والكفاءة والمهنية والنزاهة بعيدا عن نزعة التحزب والمحاصصة، ومعالجة التشوهات الاجتماعية والعمل على مساعدة العمال والكادحين من خلال الضمان الاجتماعي وتأمين لقمة العيش من خلال الحصة التموينية لإرجاع كرامة الانسان العراقي.

نسعى في كتابنا المكثف الموسوم مسارت الطبقة العاملة وحركتها النقابية الى توضيح دور القوانين وتاثيراتها، ودور السياسيين في اعاقت تطبيقها والتي اشرنا لها، من خلال اصدار قرارات وتعليمات في كيفية تطبيقها والتاثير عليها .

كما سعينا الى توضيح دور النقابة وتاريخها، وتاريخ الطبقة العاملة ودور الحركة النقابية العراقية وكفاحها من اجل الحصول على ظروف حياتية أفضل في نضالها الوطني والدفاع عنه ضد الاستعمار وعملائها.

ان الخصائص التي تتمتع بها الطبقة العاملة تتطلب المعالجة الحقيقة بتطوير الحركة النقابية العمالية، والارتفاع بدورها في ترسيخ الديمقراطية لبناء عراق خالي من الاستغلال والاضطهاد، ومن اجل العدالة والتقدم الاجتماعي.

كانت قراءة الدكتور لطفي حاتم (ابو هندرين) ، ومتابعته لمسودة الكتاب قد اعطت صورة واضحة لمنهجية الكتاب، ليكون مصدراً للمتابعين. كما اشكر العزيز جاسم هداد الذي وفر مايمكن من المصادر والدعم المعنوي، والصحفي عبد جعفر على مساعدته في التصليحات والعزيز سامي سلطان لاهتمامه في موضوعات الكتاب. ولابنتي الغالية شلير كل الحب والمودة لدعمها لي في جميع كتبي. واشكر جميع الاصدقاء الاعزاء الذين ساندوني في اصدار هذا الكتاب متمنيا للجميع الموفقية.

فيصل الفؤادي
9 ايار 2020

الفصل الاول
الحركة العمالية والنقابية
الطبقة العاملة
ونقاباتها بعد عام 1968

المبحث الاول
نظرة عامة على تاريخ الطبقة العاملة العراقية ونقاباتها منذ نشأتها

تنشأ الطبقة العاملة مع نقيضتها، ولكن الرأسمالية في العراق نمت متأخرة حتى عن قريناتها في البلدان المجاورة. فحين احتلت القوات البريطانية الغازية بلادنا في الحرب العالمية الاولى، كانت البرجوازية العراقية الضعيفة قليلة العدد، وتجارية في غالبيتها. بينما نشأت الطبقة العاملة الصناعية في عشرينات هذا القرن في الصناعات والمؤسسات الاجنبية والحكومية، (النفط ,السكك الحديدة، الميناء، شركات تصدير التمور والحبوب[3].

يشير الكاتب والمؤرخ الدكتور كمال مظهر احمد الى ان تغلغل الرأسمال الغربي في الشرق الاوسط الى جانب المصالح الاستراتيجية المتزايدة والمرتبطة عضويا مع ذلك التغلغل تطوير وسائط النقل في العراق، ومن هنا جاء الاهتمام الكبير الذي اولاه الانكليز والالمان وغيرهم للملاحة في دجلة والفرات وشط العرب ولمد خطوط حديدية تخترق وادي الرافدين وتصل سواحل الخليج العربي من جهة وترتبط بالشبكة المتصلة باوربا من جهة اخرى[4].

ومن جراء هذا الاهتمام ظهرت مشاريع ومؤسسات جديدة في البلاد. فان شركة «بيت لنج» التي تأسست في العام 1840 لأغراض تجارية بدأت بعد فترة من تأسيسها باستئجار باخرتين للنقل في نهر دجلة. ومع ان الباب العالي لم يسمح لهذه الشركة باستخدام اكثر من باخرتين، وبالرغم من الضغوط التي كانت تتعرض لها في بعض الاحيان[5]، فأنها حققت نجاحات مشهودة في مجال عملها بحيث ان رأسمالها الاصلي

---

3 – ارا خاجادور تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق 1984 ص10

4 – الدكتوركمال مظهر الطبقة العاملة العراقية التكوين وبدايات التحرك 1981 بغداد ص 18

5 – المصدر السابق ص19

ارتفع من 15 الف باون عند التأسيس الى 100 الف عشية الحرب العالمية الاولى والى 300 الف في العام 1919، ولهذا جاءت سكة الحديد بين بغداد وبرلين, وبدوا بمد الخط الى الشمال من سامراء. بعد الاحتلال وبعد زيادة التجارة والحرب العالمية الاولى توسعت المشاريع في الميناء لرفع امكاناته في تفريغ السفن المحملة بالأسلحة العتاد وغيرها من الحاجات الضرورية لتقدم الجيش[6].

حتى 1916 لم يكن بوسع مؤسسات الميناء قبول اكثر من11 باخرة والتي كانت تحتاج الى 47 يوما لتفريغها اي بمعدل 117 طنا في اليوم بينما ارتفع الرقم في العام 1918 الى 39 باخرة يلزمها البقاء 5 ايام في الميناء اصبح معدل التفريغ 388 طنا في اليوم. ولهذا كان الميناء يحتاج الى عدد اكبر امام هذا التطور. وقد مدت خطوط اخرى بين الحلة وبغداد لسكك الحديدة ومدن اخرى. وازاء كل ذلك بدا كري الانهار وتعديل الطرق وانشاء بعض معامل الطابوق اضافة الى دعم الزراعة لقواتهم العاملة في العراق.

لقد تطورت الطبقة العاملة العراقية من خلال هذه المشاريع واصبحت لهم خبرة فيها وقد احتك العامل العراقي بصورة مباشرة بالمستعمرين فبدا يفهم واقعهم مما انعكس في موقفهم ازاءهم بعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها[7].

لقد كان هناك احساس متزايد بالحاجة الى التصنيع، وهكذا حصلت تغيرات عديده في تجارة الاستيراد واقبال الناس على السلع الاجنبية ساعد في تغير الأنماط الاستهلاكية كان من شانها تحفيز في انشاء المشاريع الصناعية ولهذا اضطرت الى اصدار تشريعات في عام 1929[8].

وفي 2 حزيران اصدرت الحكومة قانون رسوم البلديات الذي شمل الحرفيين والكسبة[9]. اما قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929 انطوى على بعض التسهيلات ومنها (اعفاء المؤسسة من دفع الرسوم على المواد الاولية لخمسة سنوات واعفاء المعدات وان يكون

6 - المصدر السابق ص 40
7 - المصدر السابق ص52
8 - الكاتب نصير الكاظمي مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام 1958ص31
9 - المصدر السابق ص30

راس المال العراقي يزيد على النصف وان لاتزيد يد العاملة الاجنبية على 10%كان عدد الحرفيون يبلغ 50 الف حسب عام 1932 اي التقارير الرسمية. كما ظهر التنقيب عن النفط ووضع امال كبيرة على هذا الجانب من حيث تعين العمال والاستفادة من الموارد لبيع النفط[10].

ارتبطت الحركة النقابية في تطور الطبقة العاملة منذ بداية القرن العشرين (عمال الغرابيل وعمال السكك والميناء) والتطور في العدد وتنوع مفاصل العمل في نهاية العشرينات من القرن العشرين وبداية الثلاثينات عندما شكل تنظيم نقابي للعمال الحرفيين، حيث تأسست جمعية اصحاب الصنائع عام 1929 من عمال (الميكانيك والحلاقين والمطابع) وكان بقيادة النقابي المعروف محمد صالح القزاز والتي انضم اليهم معظم عمال السكك.

قادت جمعية اصحاب الصنائع التي يشير (نظامها الداخلي في المادة الاولى لا دخل لجمعية اصحاب الصنائع في السياسة والدين وغايتها الوحيدة هي تهذيب اصحاب الصنائع من الوجهة الاخلاقية والصناعية والعلمية والاجتماعية ونشر مبادئ الآداب الفاضلة بين افرادها[11]. قادت اضرابين لعمال السكك في عام 1930 و1931 لامتناع السلطات عن اجازة نقابتهم، وقد اغلقت النقابة كما يشير خاجادور في 27 /8 /1931. وفي مايس اقيم «اتحاد عمال العراق الموحد» بقيادة القزاز وعلى ضوء نشاط القزاز اعتقل مع ستة من العمال وسفروا الى كردستان ومنع نشاط الاتحاد في عام 1934 وحتى عام 1944[12]. ويرى الباحث كمال مظهر، ان جمعية اصحاب الصنائع لعبت دورا أكبر في حياة العمال العراقيين.. وكانت قاعدة الجمعية هم عمال السكك الذين كانوا الى جانب موأنهم اقرب الفئات العمالية العراقية الى عمال المصانع, يعانون في الوقت نفسه من استغلال فضيع يتفاقم من يوم الى اخر مما جعل استياءهم الشديد امرا حتميا[13].

ثم اخذت النقابات بالتأسيس تباعا بين عمال السكك والموانئ وعمال

10 – الدكتور كمال مظهر مصدر سابق ص 65
11 – الدكتوركمال مظهر ص 251
12 – ارا خاجادور مصدر سابق ص 11
13 – الدكتور كمال مظهر مصدر سابق ص 144

التمور والنفط. لقد لعبت النقابات دورا جيدا في الدفاع عن مصالح العمال والكادحين بصورة عامة.

لقد اخذ عمل النقابات بالتطور نتيجة وعي العناصر المنضوية فيها من العمال والمثقفين الثوريين.

صدر اول قانون رقم 72 سنة 1936 وعلى اثرها اجيزت 4 نقابات (النسيج والنجارة والطباعة وعمال الاحذية)، وكان نضال النقابات دفاعا عن المصالح الاقتصادية للعمال والدفاع عن الوطن من المحتل البريطاني وسيطرة القوى الرجعية والمتنفذين واصحاب رؤوس الاموال المستغلين ومنهجه اخرى يناضل النقابيون في سبيل حرية الرأي والديمقراطية واعطاء الحقوق النقابية في الانتخاب واختيار ممثليهم. ولنا ان نشير ان الحركة النقابية لاقت الترحيب والاهتمام من الاحزاب والعناصر الواعية من المثقفين الثوريين الذين ادخلوا الوعي السياسي الوطني في صفوف العمال وايقظوا وعيهم الطبقي[14].

يحتشد في مؤسسات سكك الحديدية في بغداد والميناء والنفط والقواعد البريطانية تجمعات للعمال. ففي عام 1945 كان يعمل في سكك الحديد 10801 عامل من بينهم 1265 عاملا في معمل الشالجية في بغداد وحده وفي ميناء البصرة اكثر من 5000 وفي منشأة النفط ارتفع عدد العمال من 3137 عاملا عام 1941 الى 12753 عاملا في عام 1946 وفي القواعد البريطانية والمؤسسات البريطانية العسكرية الاخرى كان يعمل ما بين 69 الى 79 الف عامل[15].

من الملاحظ ان الكثير من هؤلاء العمال قد جاء توا من الريف. وكانوا لايزالون يحملون معهم تقاليد التضامن العشائري، وتتفشى فيهم الامية وكثير منهم من العمال غير الماهرين، وبعضهم يعمل بأجور يومية او بالقطعة، اضف الى ذلك كانوا يعملون في ظروف الاحتلال القاسية وكانوا يتلقون اجور واطئة تعجز في ظل التضخم الذي تفاقم خلال الحرب عن سد الاحتياجات الاساسية للأسرة.

---

14 - ارا خاجادور ص12

15 - الباحث حنا بطاطو الكتاب الثالث الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ص 618 الى 622 القاعدة العدد الخامس 1945 عن نصير الكاظمي ص149

كان العمال يئنون تحت وطأة الاستغلال والتعسف دونما نصير او مرشد حتى جاءهم الحزب الشيوعي ليرسم لهم بلغة مفهومة (صحف الحزب الشرارة والقاعدة)[16].

(يروي بطاطو ان الحزب الشيوعي نجح الى الحد الذي جعل من نفسه جزءا من حياة العمال وتعلم كيف يعبر بوضوح عن الافكار التي كانت تدور في خلدهم , حتى بلغ بهم الامر ان هتف فيه العمال البسطاء بصورة مفاجئة في احدى المظاهرات (يعيش الحزب الشيوعي لعمال السكك)[17]. واشترك فيها الكثير من العمال[18].

من خلال مطالبات العمال المتصلة اضطرت الحكومة في عام 1944 من اجازة أربع نقابات عمالية (نقابة عمال المطابع ونقابة عمال النجارة ونقابة عمال الاحذية ونقابة عمال النسيج في الكاظمية واجيزت نقابة عمال السكك بعدها في ايلول من نفس العام. وفي عام 1945 اجيزت نقابات عمال الخياطة والميكانيك والسكاير والبناء في بغداد وعمال ميكانيك البصرة وعمال الميناء والميكانيك والبرق والبريد في العمارة. وعلى العموم اجيزت في عامي 44 و45 ست عشرة نقابة عمالية[19].

ومن قادت الحركة النقابية[20]، الذين كانوا لهم الدور الكبير.

اشتركت الطبقة العاملة وممثليها في مجمل الفعاليات مع القوى العراقية الوطنية في عام 1946 و1948 و1952 من اجل الحقوق والخروج من سيطرة المحتل.

لقد كشفت الاضرابات التي خاضها العمال في عدد من المؤسسات تنامي استعداد العمال لخوض المعارك الطبقية وتعاظم التضامن الطبقي لديهم. لقد ترك العمال وراءهم اشكال التضامن شبه الحرفي لفترة الثلاثينات وما قبلها كذلك اكسبتهم تجارب النضال التي مروا بها

---

16 – الكاظمي، ان رئيس معمل الشالجية يجبر العمال الى 14 ساعة مما جعل صحة العمال تسوء ص 150

17 – حنا بطاطو ص 621ج3

18 – الكاظمي ، ومن اشهر العمال علي شكر واستيفان ستراك وحنا الياس من عمال السكك وعبد الحسن جبار وجاسم حسن وابراهيم منصور وناصر عبود وحميد بخش من عمال الميناء وتوما شابا وحكمان فارس من عمال النفط وارا خاجادور من عمال الانشاءات وعمال المطابع والنجارة والخياطة وغيرهم ص 151

19 – المصدر السابق ص 152

20 – المصدر السابق صادق جعفر الفلاحي وحسين علوان وكليبان صالح العبلي وعبد القادر العياش وكاظم الدجيلي ومحمد غضبان ومحمد عسكر واخرون ص152

قدرة أفضل في تميز قيادتهم النقابية[21].

شاركت اغلب المعامل في الاضرابات من اجل تحسين ظروفها ومنها عمال الميناء ونسيج الكاظمية وعمال السكائر عام 1950[22]. وعلى ضوء الظروف الناشئة في انهاء الاستعمار البريطاني والفرنسي فقد نشطت النقابات في التضامن مع الشعوب العربية ومنها كفاح الشعب المصري اضافة الى الطابع الوطني والقومي والاممي التي تتصف بها النشاطات العمالية. وكان دعم انتفاضة تشرين الثاني 1952 حيث اشترك العمال في دعم الطلبة، وكانت الطبقة العاملة قوتها المحركة. وهناك عدة فعاليات كان على التنظيمات النقابية ان تأخذ دورها في القيادة وتنسق فيما بينها (لم يجر استغلال النهوض السياسي لتنشيط النضال النقابي الاقتصادي بشكل مناسب، ثم توسيع النضال السياسي برفده بالنضال النقابي، فغالبا ماكان العكس يحصل..اذ تتحول النضالات النقابية الى نضالات ذات طبيعة سياسية[23].

حتى قيام ثورة 14 تموز 1958. كانت طاقات الجماهير كبيرة وواسعة وخلال هذه الفترة قدم ممثلي العمال اجازة تأسيس النقابات حيث قدمت طلب اجازة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وشرعت بممارسة نشاطها.

اصبحت النقابات علنية في عملها وبجهود العمال الواعين وتأثيراتهم اصبحت النقابات اكثر تنظيما ووعيا في مجال حقوقها.كما صدر العفو عن الكثير من النقابين في السجون وكذلك عاد المفصولين الى مجال عملهم.وقد عقدت اغلب النقابات مؤتمراتها.

اهم مميزات الطبقة العاملة ونقاباتها قبل ثورة 14 تموز 1958

كانت تلك الفترة بدايات تشكيل الطبقات الحديثة في المجتمع، وكانت الخطوات الاولى تجري ببطء، وتقترن الظروف في الاستقرار في المناطق المختلفة، كما كان التمايز الطبقي في المدينة يتم ببط كبير، خاصة في ظروف الازمة الاقتصادية 1929-1932

21 - الكاظمي ص148
22 - خاجادور ص29
23 - خاجادور ص31

- قلة عدد اعضاء النقابات.
-طبقة عاملة فتية[24].
- لم تشمل تشكيل النقابات العمالية في كل المرافق الانتاجية والمؤسسات والمصانع.
- ضعف الوعي المطلبي والنقابي المهني[25].
- ظهور خلافات كثيرة شخصية اخذوا الدور القيادي في الجمعيات والمنافسة والخلافات بعضها اندثر قبل اكمالها العام الاول من عمرها.
- كانت البرجوازية الصغيرة المتمثلة بالفئات المثقفة الثورية اقرب القوى السياسية الى الطبقة العاملة، تأتي بعدها البرجوازية الوطنية التي عجزت بحكم واقعها عن قيادة النضال العمالي[26].
- ارتباط قطاع كبير منهم بالريف[27] ، جاء قسمها الاعظم من الريف وبقايا العشائرية الابوية والطائفية[28] ،(كانت العلاقة الابوية بينهم وبين ارباب العمل واضحة المعالم. وكان اغلبهم ينادي رب العمل عمي ولا ينظر اليه كونه من طبقة او فئة اجتماعية اخرى).
- يغلب الطابع السياسي على النقابات بدل ان تكون الاحتجاجات مطلبية واقتصادية وتحسين الظروف ومنها زيادة الاجور وغيرها.
-صدور ثلاث اعداد فقط من مجلة الصنائع وكانت رئاسة التحرير تتكون من (القزاز رئيسا وعبد المجيد الرفاعي مديرها المسؤول وقد حرر فيها محمد مكي الاشتري ومحمود احمد السيد وحسين الرحال وعبد الفتاح ابراهيم وعبد الله جدوع وعبد القادر السياب)[29].
- صراع بين بعض النقابات وقياداتها في الموقف من الاضرابات وقانون العمل والموقف من الديمقراطية واختيار ممثليهم-
بعد اندحار الفاشية والهتلرية، الهب هذا الانتصار الجماهير من اجل المطالبة بالديمقراطية.

---

24 - خاجادور ص12
25 - كمال مظهر العمال في هذه الديار حديث عهد النظم الاجتماعية وقليلي خبرة بالمهام الملقادة على كواهلهم , عن صحيفة نداء العمال العدد الاول 22 تشرين الثاني 1930 ص244
26 - المصدر السابق وحتى التأثير عليه السياسي عليه الا في حدود نطاق محدود ص244
27 - المصدر السابق ص244
28 - خاجادور ص12
29 - كمال مظهر مصدر سابق ص158

– كان النضال الثوري الطموح اساس في نضال العمال وكان للحزب الشيوعي دورا في تشكيل نقابات عمالية في كل مؤسسة إنتاجية اضافة الى الربط بين النضال السياسي والاقتصادي والكفاح الوطني والطبقي وهذا الجانب كان مهم في الارتقاء بالعمال الى مكانة اخرى في الوعي والادراك لحقوقهم المسلوبة.

– اغلب الاضرابات كانت من اجل تحسين الظروف المعاشية وايجاد وسائط النقل ومعالجة المرضى وزيادة الراتب.

– كان لجمعية اصحاب الصنائع بقيادة النقابي البارز محمد صالح القزاز دورا كبيرا في التأثير على المؤسسات الاخرى لغرض تشكيل نقابات ومنها السكك.

– كسبت الطبقة العاملة العراقية تجارب ودروس وتطوير اساليب نضالها من خلال الموقف من الاستعمار وعملائه واصبحت قوة كبيرة وذات شان على الساحة السياسية العراقية.

– قلة اعداد العمال الماهرين

– استغلال السجناء في نظام السخرة في فتح الطرق وبناء السكك الحديدية–

– الاستغناء عن العمال الاجانب وتعين العمال العراقيين(عندما اراد عمال السكك ان يقوموا بالإضراب وان قادتهم تأهبوا من جديد للعمل السريع بأن اجروا اتصالات واسعة وبعثوا بمذكرات الى المندوب السامي ورئيس مجلس الاعيان ووزير الاقتصاد ووكيل وزير الداخلية وجميع الصحف تراجعت مرة اخرى وبدات تناور على عادتها لخلق التردد في نفوس العمال. فأصدرت في 2 نيسان1931 امرا يقضي بتشغيل جميع اقسام المعامل 8 ساعات يوميا وبعد يومين فقط ابلغت جميع العمال بضرورة ابراز الجنسية العراقية للمباشرة، كما ادعت، بالاستغناء عن الاجانب الذين لاتحتاج السكك الى خدماتهم، وبهذا هدأت الادارة روع العمال)[30].

– استعمال القوة بقمع الاضرابات من قبل الحكومة (وفي الوقت

30 – الدكتور كمال مظهر ص196

نفسه ظهر الجانب الاخر من سياسة نوري السعيد الذي استهدف قمع الاضراب في الحال فبعد يوم واحد من عودته الى بغداد صدر مرسوم ملكي يحتوي ست مواد متناقضة كليا مع روح الدستور باعتراف المسؤولين انفسهم، والتي كانت شانها انهاء الاضراب عن طريق ضرب قيادته وكل من حرض عليه[31].

– ضعف التطور الرأسمالي في البلاد حيث لم تبلغ البرجوازية الوطنية مستوى تصبح فيه بحاجة لفئة عمالية مؤثرة تمنحها الامتيازات الكبيرة لتنفصل في نمط حياتها واسلوب تفكيرها عن طبقتها. وللأخير لم تظهر هذه الظاهرة الا في نطاق ضيق في شركات النفط التي لم يتجاوز عددا قليلا من الفنيين غير المسلمين الذين تحولوا معظمهم فيما بعد الى اصحاب لأفخم المطاعم والفنادق والمخازن في العاصمة بغداد[32].

صدور القوانين

لقد صدرت بعد انهاء الانتداب تشريعات عمالية تعالج قضايا عمالية مختلفة (قانون خص المهن بالعراقيين رقم 21 لسنة 1936 والقانون المهم قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 وهو يعتبر مكسبا مهما حققه العمال بنضالهم، وفي عام 1937 صادق العراق على اتفاقية العمل الدولية رقم 18 لسنة 1925 الخاصة بتعويض العمال المرضى والاصابات الناجمة عن مزاولة المهنة ثم الاتفاقية المعدلة رقم 58 لسنة 1936 المتعلقة بتحديد السن الادنى لأشغال الاحداث في اعمال السفن وقد اتخذت الدولة قرارات اخرى مشابهة في الفترة نفسها[33] ، في نفس الوقت كما يذكر مظهر حاولت السلطة الحاكمة عرقلة التطور الاحق للحركة العمالية بواسطة مجموعة من القرارات والتشريعات القانونية والاجراءات اللاديمقراطية)[34].

---

31 – المصدر السابق ص 212

32 – المصدر السابق 246

33 – محاضر مجلس النواب لسنة 1935 عن معالجات عمالية عن الدكتور كمال مظهر ص 247

34 – الفصل الرابع من قانون العقوبات لعام 1935 منع فيها التجمهر غير المشروع ويوكد دون تكرار الاضراب العام الذي وقع ضد قانون رسوم البلديات

تطور دور الطبقة العاملة العراقية بعد ظهور ونشاط الاحزاب السياسية

بعد الاعلان عن الاستقلال صار الاستعمار يحكم من وراء واجهة وطنية جسدت اصطفافا طبقيا راح يفضح وتتضح ملامحه مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتشكيل الطبقات الاجتماعية وتنامي الصراعات السياسية والوعي السياسي لدى هذه الطبقات[35].

لقد اشترطت معاهدة 1930 وجود المستشارين البريطانيين في مختلف الوزارات والدوائر الاساسية.

في المرحلة الثانية بعد أنشاء مجموعة من النقابات في المؤسسات الاخرى اضافة الى تأسيس الفصائل السياسية العراقية حزب الاخاء الوطني والحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر ابو التمن الذي تأسس 1922 والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي واحزاب اخرى بعضها موالي للحكومة والانكليز التي اسستها بعض الشخصيات الحكومية العراقية وظهور الحزب الشيوعي العراقي الذي دعم العمل والنقابات، اضافة الى كثير من الصحف المحلية منها (البلاد ونداء العمال والعراق والسياسة اضافة الى كفاح الشعب وصوت العراق والعالم العربي وغيرها)، (التيار الاصلاحي الشعبي اصدر جريدة الاهالي منهم عبد الفتاح ابراهيم ومحمد حديد)، هذه الصحف لعبت دورا كبيرا في دعم المطالب العمالية النقابية وتشكل النقابات اضافة الى دورها في ايجاد قوانين تساعد العمال واصحاب العمل على ايجاد الصيغ المناسب لهما.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيرت بعض المطاليب الى مطاليب اقتصادية سياسية وبشكل اوضح، ولهذا كان اشتراك العمال في الاضرابات والتظاهرات مشاركة كبيرة ومنها كي ثري وثبة كاورباغي 1946كانون الثاني 1948وانتفاضة تشرين و1952 ومن اجل اخراج العراق من مجموعة من المعاهدات والاحلاف ومنها حلف بغداد وغيرها. ولكن ليس كلها كانت تدعم العمال وانشاء نقابات خاصة بهم بل بعضهم عارض او اعاق ذلك.

---

35 – نصير الكاظمي مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى 1958 ص

ونشير هنا الى ما ذكره الكاتب حنا بطاطو (فقد وجه ابو التمن الجهود الرئيسية للحزب الوطني باتجاه الهدفين المتصلين احدهما بالأخر والذين اختارهما لنفسه، الا وهما وحدة الشيعة والسنة والقضاء على سلطة الانكليز، وقد اغلقت ابواب الحزب بالقوة بعد ولادته مباشرة او يكاد في العام 1922، وذلك في اعقاب اعتقال ابو التمن ونفيه الى هنجام... ولكنه اعاد تشكيل الحزب في العام 1928، وعلى العموم فان الحزب اتخذ لنفسه لونا يفوق كونه حزبا وطنيا بحتا، نتيجة للطابع الاجتماعي للدعم الذي لقيه، واذ كان صحيحا ان تجارا متوسطين محمد مهدي كبة وسعيد الحاج ثابت وابو التمن نفسه، او مفكرين وطنين فهمي المدرس والشاعر مهدي البصير ورئيس جمعية المحامين بهجت زينل او ضباطا شريفيين ومولود مخلص وعبد الغفور بدوي قد شكلوا الشريحة القائدة[36]، ومن هنا ما أظهره الحزب من تحسس بأوضاع وشكاوي هذه الفئات من الشعب حتى عندما يعطي الاولوية للنضال الوطني، ومن هنا ايضا جاء دوره المبادر في تأسيس جمعية اصحاب الصنائع. في العام 1929 وقيادته النشطة لإضراب اربعة عشر يوما سنة 1931 الذي انطلق نتيجة لفرض ضريبة شهرية على التجار والحرفيين، الذي استخدمه الحزب ايضا لانتقاد حكومة نوري السعيد بقبولها بمعاهدة 1930 غير المتكافئة[37].

كما يشير العامل النقابي ارا خاجادور (لم تنشأ الحركة النقابية الاولى بمعزل عن تأثير الاحزاب السياسية والعناصر الواعية من المثقفين الثوريين الذين ادخلوا الوعي السياسي والوطني في صفوف العمال وايقظوا وعيهم الطبقي[38]. وكان من الاحزاب الاكثر تأثيرا ودعما للعمال في تشكيل النقابات لذلك (يعتبر الشيوعيون بناة الحركة النقابية الطبقية حقا واذ ركزوا جهودهم في اقامة التنظيم الحزبي والنقابي في المشاريع الكبيرة، فهم بفضل هذه الجهود التي بذلوها في اقامة الحركة النقابية المستقلة عن البرجوازية واحزابها، انما وطدوا النفوذ الواسع

36 – الباحث بطاطو مصدر سابق 332ص
37 – المصدر السابق لقاء مع محمد صالح القزاز رئيس جمعية الحرفيين ص 333
38 – خاجادور ص12

لحزبهم في قلب الطبقة العاملةفهم الذين عرفوا كيف يناضلون ويضحون ويكسبون العمال في الدفاع عن مصالحهم وبلورة مطالبهم وخاصة في بداية الاربعينات[39].

حرص الحزب الشيوعي ان يمد جذوره الى تحشدات العمال الاساسية وان يقيم مع العمال روابط متينة ومنها العلاقة مع عمال السكك في بغداد، وكانت صحافة الحزب الشيوعي تحرص على توجيه العمال الكادحين عامة نحو تلك الجوانب الاساسية في نضالهم ويؤكد على الحاجة الى تنظيمهم في نقابات عمالية والى تضامنهم وتربط ما بينهم نضالاتهم المطلبية والقضايا العامة التي تواجه البلاد. وكانت هذه الصحف تنقل من يد الى يد في مواقع العمل ومحلات السكن وتقرا للعمال الاميين ولنسائهم حتى صاروا يرون فيها ما يتطلعون اليه مايعبر عن همومهم)[40].

كان نشاط الحزب الشيوعي التعبوي والتحريضي المتواصل بين العمال صداه في تنامي استعدادهم للتحرك الاضرابي والنقابي[41]. لقد عاش المواطنين بصورة عام بانعدام الديمقراطية.

(لقد جسدت الاحزاب السياسية في العراق مصالحها المصالح الطبقية التي تبلورت خلال تلك الفترة الحزب الوطني الديمقراطي في عقليته ومنهاجه وتكونية مؤسسية مصالح البرجوازية الصناعية ومتوسطي التجار والمستثمرين الرأسماليين في الزراعة والهيئة المؤسسة تكونت من كامل الجادرجي ومحمد حديد وعبد الكريم الازري وغيرهم وقد عبر حزب الاستقلال عن مصالح البرجوازية ومثقفيها المعادية للاستعمار ذات الفكر القومي اليميني وقد تربى اغلب مؤسسية في مدرسة نادي المثنى القوميون من شبيبته انبثق حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ومنهم محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنه وغيرهم اما حزبي الشعب والاتحاد الوطني فهما يعبران عن مثقفي البرجوازية الصغيرة واليسارية وبعضهم كان من دعاة الماركسية الشرعية ومنهم

---

39 – خاجادور ص 12

40 – الباحث بطاطو 621

41 – الكاظمي ص 151 مساهمة

كان في صفوف الحزب الشيوعي وانشق عنه وانضم الى كتلة اخرى مثل وديع طليا وحميد هندي في حزب الشعب وعبد الله مسعود القريني حزب الاتحاد الوطني. اما حزب الاحرار الذي تزعمه نوري السعيد وبعدها جاء النائب الوطني سعد صالح مع عناصر وطنية عبد الوهاب محمود وداخل الشعلان اتجه حزب الاحرار الى الوقوف في صف القوى الوطنية وان ظل محكوما بالمصالح الطبقية لأعضائه وكان اكثرهم من متوسطي الملاكين في الفرات الاوسط. والحزب الوطني اتخذ جريدة الاهالي وأصدر حزب الشعب جريدة الوطن واصدر حزب الاستقلال صحيفته لواء الاستقلال والاحرار صوت الاحرار[42].

الاضرابات - بعد الحرب العالمية الثانية

لقد فضح الحزب الشيوعي العراقي في بيان صادر في 1 اذار عام 1946 « فظاعة التدخل الاستعماري في شؤون الدولة وعجز السلطات الحكومية تجاه هذا التدخل[43] ، كما واعلن سخطه من هذا الاضطهاد الذي يوجه ضد العمال ودعا العمال وقوى الشعب كافة الى مساندة العمال المضربين وقد استجاب لهذا النداء عمال المطابع تأييدا لعمال السكك وكان على رئيس هذا الاضراب العامل النقابي والشيوعي (علي شكر).

كما شملت الاضرابات في تلك الفترة عمال النسيج في بغداد الذين اضربوا في تشرين الاول 1945 مطالبين بتحديد ساعات العمل ورفع الاجور. واضرب عمال شركة الدخان الاهلية في 1 الى 3 اذار 1946 وعمال المطابع في 5 ايلول 1946 والبرق والبريد والتلفون في 17 ايلول وعمال شركة الكهرباء في 18 ايلول وفي نفس اليوم اضرب عمال النجارة وعاد عمال السكاير في 28 ايلول، و30 ايلول اضرب عمال البناء في البصرة[44]، غير ان اهم الاضرابات العمالية اضراب عمال النفط في كركوك "اضراب عمال كاورباغي" في 3 تموز 1946 خمسة الاف من عمال النفط مطالبين بحقهم في التنظيم النقابي وزيادة الاجور من 80

42 - المصدر السابق ص202

43 - الثقافة الجديدة عدد 132 لسنة 1981

44 - الكاتب نصير الكاظمي عن فائق بطي ص 94

فلس الى 250 فلساً واستحداث ضمان للمرض والعجز والشيخوخة. وقد قاد الاضراب مجموعة من الشيوعيين النقابين (دنخا يلده وجون صاكيان وحنا الياس) وضمت اللجنة العمال حكمان فارس الربيعي وفاضل جواد ورسول عبد الكريم).

كان العمال يقيمون الاجتماعات والمسيرات وفضح سياسة الاستعمار ونهب النفط العراقي واضطهاد الشعب. ولهذا قامت السلطة وشركات النفط حيث دبرت مجزرة للعمال المضربين الذين كانوا يجتمعون في بستان كاورباغي في 12 تموز راح ضحيتها 16 قتيلا و27 جريحا وقد حاولت الحكومة ان تلقي ذلك على العمال، الا ان التحقيقات اثبت «ان العمال لم يقوموا بأية حركة تستدعي اصدار الاوامر ولتفريقهم واطلاق النار عليهم»وفي اليوم التالي اندفعت الجماهير ردا على هذه المجزرة ودفع مختلف الاحزاب الى الاحتجاج وقد عجل بانهيار حكومة ارشد العمري التي عرفت باضطهادها الشديد للحريات. واخيرا اضطرت شركة النفط الى الرضوخ فزادت الحد الادنى الى 140 فلسا، لكن الحكومة لم تستجيب الى مطلبهم في التنظيم النقابي.

قدمت 14 نقابة عمالية مشتركة رسالة الى رئيس الوزراء طالبوا بمحاكمة شركة النفط المسؤولة عن تهربها في تطبيق قانون العمل اضافة الى الكف عن مطاردة عمال النفط واسقاط الدعوى المقامة ضدهم وارجاع العمال المفصولين وتعويض عوائل شهداء وجرحى العمال والاعتراف بنقابة عمال النفط[45].

يعود لحزب الطبقة العاملة ايضا الفضل في الارتقاء بأساليب النضال الجماهيري في تلك الفترة.لقد سعت البرجوازية ان تحصر نضالات الجماهير في حدود ضيقة.

لقد واصل الحكم الرجعي ضغطه على الحريات العامة بالتوافق مع نشاطه لاعادة تكييف علاقات البلاد الخارجية بما يتفق وضمان استمرار الهيمنة الاستعمارية وادخال العراق ضمن خطة الاحلاف العسكرية[46].

---

45 – فائق بطي ص94

46 – الكاظمي مصدر سابق ص 220

في 18 كانون الثاني 1947 كانت خلافات بين القوى الوطنية العراقية، ولهذا قام سكرتير الحزب الشيوعي فهد الذي اضطر في تلك الفترة للتحرك دون المعتاد عن التحرك السري. وفي غمرة هذا النشاط داهم البوليس عددا من البيوت فعثر مصادفة على فهد وزكي بسيم وكوادر اخرى.

صدر في 24 حزيران 1947 الحكم بإعدام فهد وزكي بسيم وابراهيم ناجي صاحب الدار واخرين احكام ثقيل ةوقد حول فهد ورفيقه زكي بسيم المحاكمة منبرا لفضح الحكم وللدفاع عن مبادئ الحزب وسياسته الوطنية. واخيرا وتحت ضغط السخط الكبير في الداخل والخارج اضطرت الى تخفيف الاعدام على فهد بالمؤبد وزكي بسيم الى 15 سنة.

ولم تسلم الاحزاب الاخرى ففي 29 ايلول 1947 الغت حكومة صالح جبر التي حلت محل حكومة نوري السعيد اجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني وعطلت عددا من الصحف وساقت الى المحاكمة عددا من قادة الحركة الوطنية والنقابية، فقط اعتقل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وعبد الفتاح ابراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني ويوسف هارون زلخة رئيس عصبة مكافحة الصهيونية وعلى شكر رئيس نقابة السكك المعطلة وعزيز شريف رئيس حزب الشعب واغلقت جريدة الوطن والسياسة والاهالي وصحف الاحزاب المذكورة وغيرها[47].

في 27 كانون الثاني 1948 عقدت معاهدة بورتسموث بين الحكومة الرجعية برئاسة صالح جبر والحكومة البريطانية وقد شهدت البلاد اكبر انتفاضة والتي قابلتها الحكومة بالرصاص الحي، حيث واصلت الجماهير الضغط على الحكومة، لقد اشتركت جماهير كبيرة من الطلبة والعمال ومختلف المهن اضافة الى بعض الاحزاب الوطنية واخيرا استقالتالحكومة وجاءت حكومة محمد الصدر[48].

وخلال الاشهر التالية، شهدت البلاد وضعا خاصا فمن جهة واصلت الجماهير الشعبية ضغطها على الحكم واتخذ هذا الضغط ميادين

47 – الكاظمي مصدر سابق ص222

48 – الثقافة الجديدة عدد193 لسنة 1988

واشكال عديدةفقد استطاعت الحركة الثورية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي ان يفرض قدرا من الحريات الديمقراطية كحرية الاجتماع والتظاهر والاضراب. وان تفرض صحافتها العلنية[49].

لقد ظلت الجماهير ولفترة طويلة تواصل تنظيم المظاهرات والمسيرات المطلبية وكان اغلب هذه المظاهرات تقاد من الشيوعيين واتخذوا منها فرصة لـتأكيد مطالب الشعب في الجلاء والغاء معاهدة 1930 وتوسيع الحريات الديمقراطية واطلاق سراح السجناء السياسيين وتحسين الاوضاع المعيشية[50].

يشير الباحث حنا بطاطو الى (ففي الاسبوع الثاني من نيسان 1948 وفي فترة مشوبة بروح الوثبة وفي وقت كان فيه النضال الثوري هو الصيغة الملزمة لكل تنظيم حزبي جست اللجنة الشيوعية في محطة كي 3 نبض لجنة العمال الاولية ولجنة منظمي الكتبة الاولية حول امكانية القيام بإضراب في تلك المحطة الصحراوية. وفي 13 نيسان وفي ضوء تقارير متفائلة تقرر الانطلاق بالتحرك....ويضيف بطاطو الى (وفي وقت لاحق ومع عدم ظهور اية مؤشرات على احتمال انتهاء الاضراب وافقت الشركة على عدد من الادعاءات والمطالب الصغرى.وكان المطلب الاساسي الخاص بزيادة الاجور بنسب تتراوح بين 25 و40 بالمئة. فقد رفضت الشركة تقديم اي تنازلات لقد سارت المسيرة من موقع كي 3 والذي يبعد 249 كم شمال الرمادي[51]. وعندما غادرت المسيرة يوم 13 ايار من هيث، لم تستطع الوصول مشيا على الاقدام نتيجة الحر وعدم التهيئة الجيدة في الوصول الى بغداد.(ولدى اقترابهم من جسر يؤدي الى الفلوجة، وقعوا في شرك نصبته الشرطة لهم بدقة، فاعتقل بعضهم واقتيد الى السجن وارسل بعضهم الاخر الى بيته، واعيد البعض الى كي 3. وبهذا انتهت المسيرة بهزيمة ولم ترفع الاجور ولا تحسنت شروط العمل، ولكنها تركت اثرا لايمحى في خيالات عمال كثيرين[52]. من جانب

49 – الكاظمي .عادت جريدة الوطن في 26 شباط للصدور واصدر الحزب الشيوعي جريدة الاساس 3 نيسان وجريدة العصور ل سليم التكريتي مصدر سابق ص 229

50 – المصدر السابق ص 229

51 – بالباحث حنا بطاطو ص 287

52 – وثيقة حزبية اضراب عمال النفط كي 3 غير مؤرخة بطاطو

اخر يقول احد منظمي الاضراب النقابي ارا خاجادور (حشدنا من اجل دعم التظاهرات وواصلنا التظاهر يوميا، وبدأت وجبات مسيرة عمال كي ثري تصل بغداد فشرحوا كيف مشوا على الاقدام هذه المسافة الطويلة والفلاحون يستقبلونهم بالأهازيج واللبن والطعام والذبائح[53]. وفي مكان اخر يقول (كان عمال كي ثري قد قدموا قائمة طويلة من المطالب 18 مطلبا استجابت شركة النفط لقسم منها ومن بينها زيادة 20% في الاجور ويضيف كان من الصعب علي اقبل بالانكسار والهزيمة، ولكن منطق الحياة اقوى فاضطررت لدعوة العمال للعودة للعمل وتوجهت شطر البيت وفي اليوم التالي عندما عدت للعمل كان فصلي حاضرا مع اربعة عمال اخرين ثم توالت قوائم الفصل[54].

في عام 1950 وكمسعى لتنظيم الجماهير نشط بين العمال الحزب الشيوعي وكون عدد من النقابات العمالية غير المجازة وتؤلف اللجان النقابية في المعامل وتحشدات العمال. وفي خريف 1951 وبتوجيه من الحزب الشيوعي الفت هذه النقابات مجلسا مركزيا ومكتبا دائم انضمت اليه نقابات عمال السكاير وسواق السيارات وعمال المطابع والنجارة والنسيج والخياطة والبناء (اقام المكتب مقرا له في محلة شعبية وقريبة من معمل السكاير واصدرت الحكومة قرارا بإغلاقه في 10 كانون من نفس العام. ونشط هذا المكتب في تنظيم الحركة الاضرابية وعقد الاجتماعات لتوعية العمال وقد اصدرت جريدة سرية باسم اتحاد العمال، صدرت في 1 ايلول 1952 تحت شعار وحدة الطبقة العاملة من اقوى وسائل كفاحها ضد مستغليها، نناضل لرفع مستوى معيشة العمال ولانتزاع التنظيم النقابي للطبقة العاملة العراقية. اتحاد العمال والفلاحين الكادحين ضد الاستعمار وخدمة الاقطاعيين والرأسماليين، يحقق السلم والتحرر والديمقراطية. واصلت الجريدة حتى ثورة 14 تموز 1958 وفي مطلع عام 1960 اصبحت لسان حال الاتحاد العام لنقابات العمال بصورة علنية[55].

---

53 – خاجادور مصدر سابق ص 25

54 – ارا خاجادور مصدر سابق ص 26

55 – الكاظمي مصدر سابق ص 257

كانت امتداد الوثبة هي انتفاضة تشرين الثاني بين 22 الى 24 سنة 1952 فالعنف لم يصدر عن السلطة وحدها، بل لجأ الشعب ايضا الى استخدام العنف المقابل وهو امر توصلت اليه الجماهير بقناعة بعدما ضربت فعلا وسقط منها من سقط او جريح، وأدركت ان لا جدوى من التظاهر السلمي مع حكم لا يفهم غير التعامل مع الشعب الا على اساس القمع الوحشي[56]. فشلت انتفاضة تشرين في تحقيق اهدافها، ولكن على خلاف ما كان يحلم به الحكام الرجعيون فان الانتفاضة لم يؤد الى استكانة الشارع ويضيف الكاظمي ان سياسة الارهاب هذه عجزت بدورها عن ثني العمال الكادحين الاخرين عن النضال. لقد ظلت الجماهير ولاسيما العمال تعيش لحظة تحد حقيقية، اذ لم يمض سوى شهرين حتى اضرب عمال شركة الدخان الاهلية(اكبر معامل السكاير) واعتصموا في المعمل ووجد اضرابهمتأييدا جماهيريا واسعا. كانت الحركة الاضرابية العمالية قد تصاعدت لاسيما اضراب عمال النفط في البصرة الذي لاقى تأييدا عماليا وجماهيريا واسعا[57].

الطبقة العاملة والنقابات بعد ثورة 1958

انعقد المؤتمر التأسيسي يوم 20 شباط 1959 ثم المؤتمر الاول للاتحاد العام للنقابات في 11 شباط 1960 وكان يضم 52 نقابة وعدد اعضائه حوالي 308 الف وفروع الاتحاد حوالي 300 ثم صدر قانون رقم 82 لسنة 1958 وقد جاء القرار على الحق في تشكيل النقابات العمالية وفي اعادة تأسيس النقابات. وبالفعل اجيز الاتحاد العام لنقابات العمال في 12/11/1958 [58] والانضمام الى اتحاد النقابات العالمي ثم صدر قانون 39 لسنة 1958 في تنظيمي بعض الاجرائية للنقابات العمالية.

تعاظم دور الطبقة العاملة وزادت الكوادر النقابية خبرة ودراية وتنظيما حيث ارسل العديد منهم الى الخارج والدخول في دورات نقابية والعمل الاداري وغير ذلك وصدرت صحيفة اسبوعية (اتحاد

56 - المصدر السابق ص 270
57 - المصدر السابق ص 273
58 - ارا خاجادور ص39

العمال) وصدر منها 50 عددا قبل إغلاقها. اثبتت التجارب ان الحريات الديمقراطية تعود الى صالح الطبقة العاملة من حيث تحقيق مطالبها الاقتصادية ورفع وعيها السياسي وبناء تنظيمها النقابي وتزيد من وحدتها وفي نفس الوقت على الطبقة العاملة ونقاباتها ان تكون مدركة لمصالحها وبدون تهاون امام اعدائها وبدون مساومات.

في الاول من ايار 1959كانت تظاهرة مليونيه وهي الاضخم في تاريخ العراق احتفالا بعيد العمال العالمي حيث احتفل ابناء الشعب بهذا العيد وكثير من القطاعات الانتاجية والمؤسسات والمعامل الانتاجية. حيث احتفل معهم في هذه التظاهرة الجبارة قطاعات واسعة من ابناء الشعب وكادحه ومثقفيه ومما عكس التأثير الكبير للطبقة العاملة على قطاعات الشعب الاخرى[59].

في تلك الفترة اصبحت الطبقة العاملة العراقية قوة يحسب لها الحساب، وتعزز دورها في المجتمع وبات اعداؤها يرهبونها، وأصبح لها دور في نشر الوعي الطبقي وتدريب الكادر ثقافيا وعلميا.

ويذكر النقابي المعروف ارا خاجادور في مذكراته الى(ونشأ وضع صعب، فقد ترددت علاقات النقابات مع سلطة قاسم واصبحت حرب البرجوازية ضد العمال معلنة. وفي احتفال الاول من ايار 1960 الذي جرى في قاعة الشعب الصيفية كان علينا ان ندعو قاسم للحضور وقد حضر فعلا، وكنا نريد تبيان موقفنا حيال اساليب حكمه اتجاه النقابات.... ذهبنا مع مجموعة من القادة النقابيين الى الشاعرمحمد مهدي الجواهري وطلبنا منه الادلاء بصوته جهرا الى جانب النقابات. شرح لنا الجواهري انه استاء من الوضع وسبق له ان اصطدم مع قاسم وان حضوره للاحتفال مع وجود قاسم سوف يسبب مشكلة.

قلنا للجواهري نحن بحاجة الى سند فأين يقف الجواهري؟

في الحفل حضر الجواهري وكان قاسم هو الاخر يجلس في القاعة. كان قاسم قد القى كلمته. وانطلقت عاصفة التصفيق البروليتاري الحار والحماسي حين بدأ رنين كلمات الجواهري:

---

59 – المصدر السابق ص 39

بكم نبتدئ – واليكم نعود ومن سيل افضالكم نستزيد
ومن فيض ايديكم ما نقيت وما تستجد.. وما نستعيد
بكم تبتني شرفات الحياة وينشق للفجر منها عمود
الى..
مطارقكم هن جرس الزمان يدق..فيسمع حتى الحديد
ومنكم سيمد الكفاح جيل عتيد...شديد...مريد

وثار قاسم غضبا وترك القاعة بعد القاء القصيدة، لكنه لم ينس اكف العمال وهي تصفق بحرارة للجواهري وهو يخاطب العمال «اذا حان يومكم ان تسودوا»[60].

في شباط 1963 اعتقل وسجن وقتل المئات من العمال النقابين وتعرض اخرين للمضايقات، وابتعد اخرين عن سوح العمل النقابي، من كانوا مستقلين سياسيين او من هم منتمين الى احزاب وطنية كالحزب الشيوعي العراقي. بعضهم سيقوا الى نقرة السلمان واعدم نقابين في البصرة وبالتالي تم التضيق على العمل النقابي (كانت المحاكم العسكرية الشكلية ترسل مئات المناضلين الى السجون مثقلين بأحكام جائرة والاعدامات: الاصولية : تجري ويعلق اثنان من القادة النقابين في البصرة على المشانق[61].

كانت السلطة قد طرحت فكرة الاشتراكية الرشيدة التي تبناها عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، لقد تسايرت النقابات مع السلطة في طروحاتها التي هي بالمعنى اصلاحية، لا تتوفر فيها الديمقراطية الحقيقة[62]، وكان مهمات النقابات هو تقديم العرائض لتحسين ظروف العمل وقوانينه.

لدى تأميم بعض المشاريع الصناعية في العراق تموز سنة 1964 صدر القانون رقم 102 لسنة 1964 الذي اقر مبدأ مشاركة العمال في ادارة هذه المشاريع وذلك بممثل واحد عن العمال وممثلي اخر من الموظفين في مجالس ادارة الشركات الصناعية المساهمة[63].

---

60 – ارا خاجادور مصدر سابق ص41
61 – المصدر السابق ص 47
62 – المصدر السابق ص 48
63 – جاسم محمد الذهبي تجربة التسير الذاتي رسالة ماجستير مقدمة الى كلية السياسة والقانون

صدر القانون رقم 194 لسنة 1970 الذي الغي القانون السابق بالقانون رقم 60 لسنة 1971الذي تضمن مشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات المساهمة في القطاعيين الخاص والمختلط والمؤسسات والمصالح الحكومية ((يلاحظ بأن هذا القانون لايزال يأخذ بالتفرقة بين العمال والمستخدمين الذي سبق ان اخذ به قانون العمل رقم 1 لسنة 1958 في الوقت الذي كان صدور قانون رقم 60 لسنة 1971 بعد صدور قانون العمل رقم 151 لسنة 1971 الذي الغي هذه التفرقة[64]، وبهذا القانون الغي هذه التفرقة معتبرا كل من يؤدي عملا لقاء اجر عاملا دون اي تميز بين العمال بسبب كون عملهم بدنيا او ذهنيا وتقنيا وعليه فأن المستخدمين الذين يغلب في عملهم الطابع الاداري او الفكري يعتبرون بموجب قانون العمل النافذ عمالا[65]، المادة 1 /1ب من قانون العمل رقم 1 لسنة 1958 الصادر في 16 /3 /1958.

64 – قانون العمل الدكتور عدنان العابد والدكتور يوسف الياس ص161
65 – المصدر السابق ص158

المبحث الثاني – النقابات العمالية وتطورها التاريخي وقانون 151 لسنة 1970

المطلب الاول

عودة البعث للسلطة السياسية

وقع انقلاب 30-17 تموز 1968 بسيطرة معاون الاستخبارات العسكرية ومعه قائد الحرس الجمهوري وبالتنسيق مع بعض القيادات العسكرية والمدنية في حزب البعث، وقد اسقط حكم عبد الرحمن عارف بعد سيطرة هذه المجموعة على القصر الجمهوري

– واصلت هذه القيادة وكوادرها، الذين قتلوا وعذبوا وسجنوا المئات من العمال النقابين، وهم لا يؤمنون بأدنى شيء من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. لقد حاول النظام في بدايته الى السيطرة على القطاعات الانتاجية او المؤسسات الاكثر عددا وأكثر تأثيرا وهي الطبقة العاملة ونقاباتها، الطبقة المنتجة والاكثر تنظيما في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[66].

جاءت الحكومة الجديدة من الضباط والموالين من العسكر. ولم يعلنوا في بداية هويتهم كونهم كانوا غير مرحب بهم من قبل ابناء الشعب على اثر انقلابهم شباط 1963 والتي قتلوا فيها الالاف من القوى الديمقراطية والحزب الشيوعي وكل من لم يقف معهم.

– من اجل الاستفادة من التجارب اعلنوا مجموعة من الاجراءات والقوانين ومنها اطلاق سراح السجناء السياسيين. لكنهم لم ينهوا الانتهاكات والقتل والاغتيالات. اعتمدوا الارهاب وأشاعوا اساليب التعذيب والاغتيالات السياسية والتصفية الجسدية ضد الشيوعيين والخصوم السياسيين وقمع كل نشاط جماهيري لايخضع للحزب الحاكم وتزيف

66 – فيصل الفؤادي من تاريخ الكفاح المسلح ص98

ارادة الجماهير في المنظمات الجماهيرية والاجتماعية بكل السبل للسيطرة عليها[67].

- ان انقلاب السابع عشر من تموز لم يكن من نتاج حزب البعث بالكامل، الا انهم عملوا بكل جد لاستيعاب اسباب فشلهم عام 1963، ولهذا شرعوا بإجراءات تضمن نجاح بقائهم في السلطةواجهزة الدولة[68].

- جاء البيان الاول للانقلاب محملا بأفكار واهدافا تضمنت حزمة وعود تؤكد على الوحدة الوطنية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص والقضاء على الفساد وانهاء مشكلة الشمال بهمة ودراية ووصولا الى اقامة مجلس يمثل القطاعات الوطنية والشعبية[69].

- تم تشكيل حكومة مكونة من حزب البعث والتي ضمت مجموعة من البعثيين والقوميين والاكراد، واستثنى الشيوعيين[70].

- لقد عمل النظام الجديد على مغازلة القوى الموجودة على الساحة السياسية ومنها الحزب الشيوعي الذي اصدر بيان في 29 تموز 1968 هاجم فيها الحكم السابق وانه جاء بعد السخط الشعبي لأسقاط الدكتاتورية واشار البيان الى (اقامة حكومة ائتلافية ديمقراطية تحل مشاكل البلاد الملحة وتلبي مطالب الشعب).اضافة الى ضرورة تحقيق الديمقراطية والنظام الديمقراطي وهي مسالة مركزية، واعتراضه على اقامة تعيين مجلس قيادة الثورة، ووقف مايتعرض له الشعب الكردي والنقطة الرابعة ضرورة ان تنال الطبقة العاملة حقها في التنظيم السياسي والنقابي والنقطة الخامسة تحديد الموقف من الاحتكارات النفطية، والسادسة الوقوف امام المؤامرات الامبريالية والصهيونية والاخيرة الوقوف بوجهه النشاط التخريبي لشبكات التجسس.

وفي خطوة جيدة قامت السلطة بإطلاق سراح السجناء السياسيين (واطلق سراح ما يقرب الف سجين شيوعي وديمقراطي كان معظمهم

---

67 - وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي ص80

68 - سيف عدنان القيسي الحزب الشيوعي العراقي في عهد البكر 1979-1968 ص178

69 - المصدر السابق - جريدة الثورة التابعة لحزب البعث العدد 183 لسنة 1968

70 - المصدر السابق جريدة الثورة العدد 183 لسنة 1968

من ضحايا حكمهم الفاشي السابق[71]..

وكانت الحكومة قد اضطرت تحت ضغط النضالات العمالية الى الاعلان عن نيتها بأجراء انتخابات نقابية، فاعلن عن تأسيس هيئات تحضيرية وتقدمت ست قوائم انتخابية ومن بينها قائمة الحزب الشيوعي وانصاره قائمة (نضال العمال) وفي نفس الوقت السلطة وحزبها شكلت قائمتها الانتخابية وحاولت ان تساوم معنا على توزيع المقاعد من وراء ظهر العمال وعلى حساب الديمقراطية النقابية، ولكننا لم نقدم على هذه المساومة الرخيصة...وفي الوقت ذاته قامت الحكومة باحتلال مقرات عدد من النقابات وسلمتها بأيدي قائمتها التحضيرية. واتاحت لهذه القائمة كل وسائل الدعم الحكومي المادي والمعنوي وسخرت لها اجهزتها الاعلامية.

وقد جابهت السلطة القوائم الاخرى بالملاحقة وتقييد حرية النشاط الدعائي، وزيفت السلطات هذه الانتخابات بكل الوسائل والسبل واعلنت فوز قائمتها "بالتزكية" واهملت جميع الشكاوي...لم يتحمل العمال هذا الوضع وقاطع معظمهم هذه الانتخابات الممسوخة[72].

بعد مجيئ النظام الجديد كانت (اولى الخطوات التي انتهجها النظام منذ وصوله للسلطة الهيمنة على مقرات الاتحاد العام لنقابات العمال، ففي الحادي والعشرين من تموز 1968 تمت السيطرة على مقر الاتحاد العام لنقابات العمال في بغداد وابعدت قيادته واعتقلت رئيس الاتحاد وبعض اعضائه، وعلى اثرها رفع المكتب التنفيذي للاتحاد مذكرة الى رئيس الوزراء بان هذا العمل (يتناقض مع ابسط مفاهيم ومبادئ الحرية النقابية التي اقرتها القوانين وثبتتها اتفاقيات العمل الدولية[73].

لم تمضي فترة طويلة حتى اضرب عمال الزيوت النباتية في بغداد في 5 تشرين الثاني 1968 ويصف البعث بانه محاولة من الشيوعيين لمعرفة ردود فعل النظام الجديد من الاضرابات[74].

---

71 – ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق مصدر سابق ص 49

72 – المصدر السابق ص50

73 – القيسي مصدر سابق ص 199

74 – القيسي مصدر سابق ص192

كان سبب الاضراب هو نتائج الانتخابات التي جرت في زمن عبد الرحمن عارف وفاز فيها الشيوعي فاضل صبار، الا ان السلطة طلبت الانتخابات في المعمل بين ممثل الشيوعيين صبار وحسين الظفيري ممثل البعث وايضا فاز فيها مرشح (ح ش ع). وجرى اعتقال العامل عبد جاسم بتهمة ملفقة الاعتداء على ممثل الحكومة وسرعان مابدأ التوتر بين قائمة البعث وقائمة كفاح العمال. وفي ضوء مطالب العمال ورد الوزارة السلبي داهمت شرطة المسبح برفقة البعثي حميد السامرائي واعتقلت العامل عبد جاسم، مما ادى الى اضراب العمال الشركة[75].
وقد استعملت القوة لتفريق المتجمهرين، استخدمت الشدة والقسوة من خلال انصار البعث في معمل الزيوت النباتية, وصدر بيان من الحزب الشيوعي العراقي في 7 تشرين الثاني 1968يشير الى (ان النظام الحاكم الجديد استخدم اساليب ارهابية من خلال اطلاق الرصاص على العمال واحاطة المعمل بقوات شرطة وامن واستخبارات بدلا من الاستجابة لمطاليب العمال العادلة والبسيطة،الامر الذي ادى مقتل احد العمال (جبار لفته) وجرح عدد منهم.

كما اصدرت لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي بياناً نشر في جريدة طريق العمال هاجمت فيها القائمة العمالية التقدمية الاشتراكية وما ارتكبته من مجزرة دموية.

ان اضراب عمال الزيوت ومانجم عنه يعد اول مواجهة بين الشيوعيين والنظام الجديد.

- تم تزوير الانتخابات في النقابات العمالية وكليات الجامعة والمعاهد والمدارس وتزوير الانتخابات العمالية والطلابية والمعلمين والاعتداءات المتواصلة على الفلاحين والتجاوز على حقوقهم واخطر من هذا ان حزب البعث عاد الى سيرته الأولى الى نشر الارهاب. وشكل جهازا قمعيا (جهاز الامن القومي) من مجموعة من الشقاة (عبد الجبار كردي) وغيرهم برئاسة ناظم كزار واشراف صدام حسين.

- استخدمت السلطات مختلف المناورات السياسية، مستغلة عدم

---

75 - القيسي ص 193

وجود وحدة الطبقة العاملة ووحدة الحركة الديمقراطية بمجموعهامع الحركة القومية الكردية.

– كان اتحاد النقابات ضعيفا وهزيلا يستند الى السلطة، اذ لم يكن لدى الحزب الحاكم كادرا يمتلك خبرة نقابية او وجوها نقابية، فعمد الى الاستفادة من بعض المترددين وضعاف النفوس في تمشية امور النقابات الى حين ترتيب اموره في النقابات.وغدت الحركة النقابية الثورية في مواجهة مزيج من الاغراء والارهاب[76].

المطلب الثاني قانون العمل المعدل 151 لسنة 1970

مقدمة تاريخية

كان للنهضة الصناعية التي شهدها العالم في القرن الثامن عشر التطورات والتحولات الاقتصادية الاجتماعية، التي رافقت تلك النهضة الجبارة. والدور الاساسي والمهم في تطوير القواعد والاحكام القانونية التي تخص مجالات العمل بوجه عام، والعلاقة الناشئة بين العمال واصحاب العمل بوجه خاص، وتحديد الاجور الادنى لسن العمل والحد الادنى للأجور، كل ذلك اخذ حيزا واسعا من اهتمامات مشرعي القوانين العمالية في المراحل الزمنية اللاحقة

– لقد كان موضوع رعاية فئات خاصة من العمال، يثير النقاش والاختلاف والبحث والدراسة على المستوى القانوني والاجتماعي[77].

كما ادى استغلال العمال من قبل اصحاب العمل اقصى حدود الاستغلال، كما عمت الفوضى مجالات كافة، خاصة بعد الازمة الاقتصادية خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، مما دفع العمال الى القيام بالتكتل وتكوين التنظيمات العمالية، والاحزاب السياسية لتمارس ضغوطها على اصحاب العمل والحكومات المساندة لهم بالدرجة التي هددت الانظمة الاقتصادية السياسية بالانهيار.

– لمعالجة هذه الاوضاع الشاذة تدخلت الدولة لامتصاص عوامل

---

76 – عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 96

77 – سوسن سعد عبد الجبار ماجستير في القانون –حماية المراة العاملة على المستوى الدولي دراسة مقارنة اصدار المركز القومي للاصدارات القانونية 2015).

النقمة التي تحملها الطبقات العاملة ضد الرأسمالية وتقليل الاحتكاك فيما بينهما، لذا اصدرت التشريعات التي تضمن حقوقهم،وتوفير سبل العيش الكريم لهم[78].

نبذه عن القوانين والقرارات في العراق

كان لنضال الطبقة العاملة العراقية دورا في تغير المفاهيم عند اصحاب العمل او الدولة وهي الضامن لحقوقهم.

- في اثناء سيطرة الدولة العثمانية على العراق صدرت في عام 1877 مجلة الاحكام العدلية التي عالجت علاقة العمل في كتاب الاجارة وقد نصت المادة 421 منه (الاجارة باعتبار المعقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان والنوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل[79].

- بعد انضمام العراق الى عصبة الامم عام 1931ومنظمة العمل الدولية عام 1932 ومن منطلق التزام الحكومة العراقية بتنظيم علاقات العمل تنفيذا لالتزاماتها الدولية اصدرت قانون حصر المهن بالعراقيين رقم 21 لسنة 1936 وقانون العمل رقم 72 لسنة 1936 واهم شيء فيه تحديد ساعات العمل وتضمن تأسيس النقابات. وفي عام 1937 صادق العراق على اتفاقية العمل الدولية رقم 18 لسنة1925 الخاصة بتعويض العمال عن الامراض المهنية.

وفي عام 1938 صادق على الاتفاقية المعدلة رقم 58 لسنة 1936 المتعلقة بتحديد السن الادنى لاشتغال الاحداث في اعمال السفن. وفي عام 1939 صادق على الاتفاقية المعدلة رقم 42 لسنة 1934 الخاص بتعويض العمال عن الامراض المهنية وفي عام 1940 صادق عل الاتفاقية الخاصة بمعاملة العمال والمستخدمين الوطنيين والأجانب بالتساوي في تعويض اصابات العمل[80].

- -اثناء الحرب العالمية الثانية عدل القانون رقم 72 بالقانون رقم

78 - دكتور عبد الودود عن محمد علي الطائي قانون العمل دار المحجة بيروت 2008 ص31
79 - عدنان العابد قانون العمل مصدر سابق ص 14
80 - المصدر السابق ص15

36 لسنة 1942 (وقد ادت التطورات اللاحقة لهذا التعديل ومن اهمها تنامي التصنيع وازدياد عدد العمال وارتفاع وعيهم وقوة تنظيمهم النقابي وتصاعد النضال الثوري المعادي للسلطة الحاكمة، ادى الى تزايد الحكومة آنذاك بتحقيق بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

– في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات السكان الى البضائع الصناعية. يشير الدكتور عدنان العابد الى (ان بقاء احوال العمل في مستوى منخفض لا يضر فقط بأحوال فئات كبيرة من السكان من حيث المعيشة والصحة والثقافة بل يؤدي حتما الى الاضرار بحركة التصنيع التي يعتمد عليها مستقبل العراق. ولهذه الاسباب وغيرها فقد شعرت الحكومة ان الوقت حان لتشريع قانون للعمال يتناسب الظروف الاقتصادية والثقافية المحيطة[81].

– شرع القانون رقم 1 لسنة 1958 وعدل بعد ثورة 14 تموز بالقانون رقم 82 لسنة 1958 ثم بالقانون رقم 71 لسنة 1959 ثم بقانون الذيل رقم 184 لسنة 1959 وفي عام 1963 صدر قانون ذيل قانون العمل رقم 53 لسنة 1963 المعدل الذي عالج موضوع انهاء خدمة العمال والمستخدمين المنتسبين للنقابات.

– بعد صدور قوانين التأميم للشركات المساهمة والبنوك وغيرها صدر قانون رقم 101 لسنة 1964 الذي اقر مساهمة العمال والموظفين في ارباح الشركات والمشاريع الصناعية وصدر ايضا قانون رقم 102 لسنة 1964 الخاص بمشاركة العمال في مجالس ادارة الشركات الصناعية والمشاريع التابعة للمؤسسة الاقتصادية ثم صدر القانون رقم 171 لسنة 1967 الخاص للنقابات العمالية. ثم جاء قانون الضمان الاجتماعي للعمال برقم 39 لسنة 1971 والذي تمت المصادقة عليه في اذار نفس السنة.وجاء قانون رقم 194 لسنة 1970 لكي يلغي القانون رقم 102. ثم اصدرت الدولة القانون رقم 60 لسنة 1971 الغى تمثيل العمال في مجالس ادارة المشاريع الصناعية والمؤسسات والمصالح الحكومية. حتى صدور قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 الذي استهدف استيعاب

---

81 – العابد قانون العمل ص17

جميع التزامات العراق العربية والدولية في نطاق اتفاقيات العمل والغاء القوانين السابقة كما اقام قضاء مستقلا للعمل واكد على اهمية التنظيم النقابي فقرر مشاركته في اللجان المختلفة وفي قضاء العمل[82].

يعرف قانون العمل بانه مجموع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الناشئة عن قيام شخص بالعمل لحساب شخصا اخر، وتحت سلطته، واشرافه في مقابل اجر[83]. في حين يعرف الدكتور يوسف الياس قانون العمل هو (مجموع القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الفردية الجماعية الواردة او المتعلقة بالعمل المأجور التابع)[84].

(ذهب البعض الى اعتبار موضوع قانون العمل مقتصرا على عقد العمل، الا انه في الواقع، قانون العمل يتجاوز هذا المجال الضيق، وانه لا يمكن ان يقتصر تطبيقه على علاقات العامل بصاحب العمل بل انه يمتد لينظم علاقات العمل فيما بينهم او العلاقات بين جماعات العمال واصحاب عملهم،كما يذهب الى تنظيم علاقات العمال واصحاب عملهم بالدولة فيتناول تنظيم القضاء العمالي[85].

ومن الطبيعي ان تكون علاقات العمل الفردية وهي تنظم قانون العمل العلاقة بين العامل وصاحب العمل عن طريق العقد ووفق شروط وعناصره وطرق انتهائه.

اما علاقات العمل الجماعي وهي العلاقة التي تنشأ بين جماعات العمال واصحاب عملهم وتشمل النقابات،عقود العمل الجماعية ومنازعات العمل الجماعية[86].

أولا- الاسس التي ارتكز عليها القانون

وضعت تلك القوانين لمنع استغلال الانسان لأخيه الانسان من خلال مجموعة من الاسس:

1 – كفالة العمل لكل مواطن قادر عليه وراغب فيه.

---

82 – المصدر السابق ص 17

83 – محمد لبيب عن الطائي مصدر سابق ص 12

84 – الدكتور يوسف الياس قانون العمل ص 8

85 – فؤاد دهمان التشريعات الاجتماعية لقانون العمل ص 13 الصادر سنة 1965 دمشق

86 – العابد ص 5

2 – ضمان حرية اختيار الفرد طبيعة العمل ورغباته في إطار المصلحة العامة للمجتمع.

3 – مكافأة العامل حسب نوع العمل وكميته مع ضمان حد ادنى للأجور الذي يوفر مستوى معيشة لائقة له ولأسرته.

4 – ضمان اجر مساو للعمل المتكافئ.

5 – توفير ظروف عمل مناسبة لتحقيق اكبر قدر من الانتاج[87].

ثانياً- اهمية قانون العمل

اهمية قانون العمل بالنسبة للأفراد واثره على الحياة الاقتصادية لمجموعة كبيرة من الناس الذين يشكلون الاكثرية الساحقة من السكان العاملين، فالقواعد المتعلقة باجر واوقات العمل وايام الراحة والاجازات السنوية واثارها على حياة العامل الشخصية والعائلية[88]. ويلعب دورا في تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتنظيم علاقات العمل وذلك بوضعه اسسا للتوازن الضروري بين مصالح العمال واصحاب العمل[89].

ثالثاً -اسباب القانون

هناك اعتبارات عديدة لإصدار القوانين وحتى تدخل الدولة ومنها عوامل فكرية وقضائية واقتصادية والتي ظهرت منذ تحسين اوضاع الطبقة العاملة والنزول الى ميدان الاقتصاد والانتاج لتنظيمه وتوجيه على وجه يكفل مصلحة الطرفين. وقد امتدت هذه الدعوة الى العمل باعتباره، احد عوامل الانتاج فكانت ترى وجوب تدخل الدولة في شؤون العمل لمنع الاستغلال من قبل الرأسمالية للطبقة العاملة وبالتالي تحقيق اشراف الدولة على الاقتصاد وتوجيهه[90].

ازاء هذه الضغوطات بدأت التشريعات العمالية بالصدور وبمسؤولية

87 – محمد علي الطائي ص 22 قانون العمل بيروت 2008

88 – المصدر السابق ص 7

89 – ريفيروووسافاتييه ص 22

90 – حسن كيرة عن العابد مصدر سابق ص 35

اصحاب العمل في التعويض عن اصابات العمل وامراض المهنة في المانيا 1871 وانكلترا وفي فرنسا 1898 والقوانين التي تعترف بحق التنظيم النقابي وقوانين التأمينات الاجتماعية[91].

كما جاءت الاسباب الموجبة لتغير بعض بنود قانون العمل رقم 1 لسنة 1958 الذي صدر منذ اكثر من اثنتي عشرة سنة، لم يعد قادرا على تلبية حاجات الواقع الراهن وضروراته، انه اصبح – منذ زمن بعيد – متخلفا عن التطور الفعلي، الذي طرا على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق، لاسيما بعد ان دخل العراق جديا في طريق التحول الاشتراكي، واصبحت وسائله الانتاجية في معظمها ملكا عاما للشعب. ويضيف (على ان الامر مشينا في التشريع العمالي النافذ، انه يتناقض في مختلف جوانبه، مع التزامات العراق العربية والدولية، التي تولدت من تصديق العراق على ما يقرب من اربعين اتفاقية دولية بالإضافة الى اتفاقية مستويات العمل العربية. مما حدا بمكتب العمل الدولي، لان يلفت نظر الحكومات العراقية السابقة اكثر من مرة، الى التناقض القائم بين تشريعها الوطني وبين التزاماتها الدولية، ويحثها على تسوية ذلك وتلافيه. وهناك اسباب اخرى هي ان يستوعب قانون العمل الجديد، بل ويتجاوز جميع التزامات العراق العربية والدولية في نطاق اتفاقيات العمل.

ويؤكد القانون على التزامات الدولة اتجاه الحركة العمالية وحرية منظماتها النقابية بشكل يمكنها من اداء رسالتها في تأكيد قدسية العمل وحماية حقوق وكرامة العمال وتنمية شخصيتهم ومواهبهم ومبادراتهم الخلاقة واعدادهم للمشاركة الجادة المسؤولة في النهج الاقتصادي وادارة المشاريع الانتاجية ومراقبة وتنفيذ وانجاح وتجاوز خطوط التنمية والقيام بدورهم النضالي الطليعي في بناء وتطوير ورسم سياسة الدولة والمجتمع وفي حركة الثورة العربية وحركات التحرر الثورية العالمية[92].

---

91 – الدكتور عزيز ابراهيم شرح قانون العمل الجديد سنة 1975 عن العابد ص13

92 – قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 ص 104

رابعا - مصادر قانون العمل

يستقي قانون العمل قواعده من مصادر داخلية وخارجية. من المصادر الداخلية الدستور واهم المبادئ الاساسية والعامة التي تعد كتوجيهات للمشروع العادي والفرعي.

فأن الدستور الملغي قد وضع المبادئ الاساسية التي تأكد الحق في العمل وتوفير مستوى معيشي لائق للعامل (العمل حق تكفل الدولة توفيرها لكل مواطن قادر عليه بشروط وفرص متكافئة بين الجميع دون تفريق بسبب الجنس او العرق او اللغة او الدين ولقاء اجر يتناسب مع الجهد المبذول ومع كمية الانتاج ونوعيته)[93].

أ -التشريع

وتشمل التشريعات العمالية في الدولة ولعل اهمها قانون العمل رقم 1 لسنة 1958 والذي يعالج شؤون العمل والعمال. والقوانين السابقة والتعليمات والقرارات التي تخص العمل والعمال والضمان الاجتماعي.

ب- القضاء

ان مهمة القضاء هو تطبيق نصوص القانون ولكن قد تعترض القاضي حالات لم يعالجها المشروع لهذا يلجأ احيانا الى عملية الاجتهاد لا يجاد حلول للقضية المعروضة امامه وبهذه الحالة يعتبر القضاء في مثل هذه الاحوال يعد مصدرا للقانون[94].

ج- الانظمة والتعليمات

ان المشرع يقتصر على تضمين القانون للقواعد العامة الرئيسية كما جاء في المادة 86 من قانون العمل اي ما يخص الاحداث او المرأة وغير ذلك.

---

93 - دستور جمهورية العراق الصادر في 1970 ص 33

94 - الى كلية القانون جامعة بغداد 1998محمد علي الطائي قانون العمل مصدر سابق ص 34 رسالة دكتوراه

هناك مصادر اخرى غير رسمية هو العرف وهي مجموعة قواعد التي اعتاد الافراد على اتباعها في وسط ومهنة معينين بحيث ساد الاعتقاد بان تلك القواعد اصبحت ملزمة[95].

اما المصادر الدولية – وهي تعتمد علي القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية في منظمة العمل ويشار الى ذلك بضرورة تنظيم حالات متشابهة لمستويات العمل نشأت معها فكرة توحيد قوانين العمل بين هذه الدول لتصبح ذات طابع دولي[96].

منظمة العمل العربية

استمدت منظمة العمل العربية كيان انشائها من المادة الخامسة عشر من ميثاق العمل العربي التي تنص على (انشاء منظمة عربية تطبق التمثيل الثلاثي الذي يقوم على اشتراك اصحاب العمل والعمال مع الحكومات في كل نشاط المنظمة وذلك وفق للدستور اللاحق بهذا الميثاق.

– هنا نشير الى ان الميثاق قد عرض على وزراء العمل العرب في بغداد في كانون الثاني 1965 حيث اقره كما اقر دستور المنظمة العمل العربية برقم (1) واوصى رفعهما الى مجلس الجامعة العربية للموافقة عليهما والى الدول العربية للتصديق عليهما وقد اقرهما مجلس الجامعة العربية. وصادق وزراء العمل العرب الذي عقد في القاهرة برقم 97 في كانون الثاني 1970 حيث اعلن عن قيام منظمة العمل العربية كوكالة متخصصة في شؤون العمل والعمال تعمل في اطار جامعة الدول العربية. وعقدت المنظمة مؤتمرها الاول في اذار 1971. تختص في تحسين ظروف العمل وشروطه للقوى العاملة بما يتفق مع كرامة الانسان العربي والسعي الى رفاهيته المادية والروحية وتحقيق الفرص والعدالة الاجتماعية[97].

كما ولديها مجموعة من المهمات ابرزها تنسيق وتوحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل للمرأة والاحداث وغيرها.

---

95 – برن وكالان عن العابد ص 30

96 – ابراهيم شلبي عن الطائي مصدر سابق دراسة نظرية

97 – العابد مصدر سابق ص 50

اولوية القوانين

فقد اشار الدستور الفرنسي الصادر عام 1946 في المادة 28 على ان للمعاهدات الدولية قوة القانون.

ان تدرج المصادر لقانون العمل في الاولوية للتشريع ثم الانظمة والتعليمات ثم تأتي قرارات المحاكم ومن ثم قواعد العرف ثم التعليمات التي يضعها اصحاب العمل ثم القرارات النقابية وفي حالة تعارض بينهما يحتكم للقاعدة الاقدم، اما في حالة تعارض القاعدة القانونية الدولية مع القاعدة المنصوص عليها في القانون الداخلي وكانت القاعدة المنصوص عليها في القانون الداخلي اسبق من القاعدة الدولية فتبق في هذه الحالة القاعدة القانونية ايضا.(انظر المادة 263 من قانون العمل 151 لسنة 1970).

- ان ازالة اي تعارض للاتفاقيات الدولية المصدقة تحتاج تعديل قانون العمل المحلي لان القانون الداخلي يعتبر معدلا حكما بأحكام الاتفاقية الدولية المصادق عليها.

اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية

قامت منظمة العمل الدولية، بإبرام اتفاقيات عمل دولية وهي ذات طبيعة جماعية ومفتوحة،يمكنلاي دولة الانضمام اليها,اذا رغبت التصديق عليها. كما لم يقتصر نشاط منظمة العمل الدولية على ابرام اتفاقيات عمل دولية، وانما يشمل القيام بوضع قواعد ومستويات عالمية في مجال علاقات العمل بشكل توصيات، وهي تمثل مقترحات تتضمن توجيهات او تقديم نصائح، او دعوات الى الدول الاعضاء، لتصبح فيما بعد اساس لإبرام اي اتفاقية عمل دولية مستقبلا[98].

انشئت منظمة العمل بعد انعقاد مؤتمر السلام في باريس سنة 1919 حيث قدم اقتراح بأنشائها لتعني بشؤون العمل سيما وان دافع النزعة الى السلام وشعور العالم بضرورة التعاون الدولي لحل مشاكل العمال،

98 - الطائي مصدر سابق ص 38

لذلك فقد اثمر الاقتراح ولاقى قبولا من الدول الاعضاء حيث تضمنت معاهدة فرساي المعقودة مع المانيا، باباً خاصا بقانون العمل هو الباب الثالث عشر الذي اصبحت نصوصه من المادة 387 الى 427 من الدستور الاول لمنظمة العمل الدولية وقد اوضحت مقدمة هذا الدستور طبيعة واهداف هذه المنظمة حيثجاء فيها(بما ان عصبة الامم تهدف الى اقرار سلم عالمي دائم وبما ان شروط العمل تنطوي الى الحاق الظلم والبؤس والحرمان بعدد كبير من الناس مما يولد سخطا يعرض السلام والوئام العالمين للخطر، وبما ان عدم اتباع اية امة لنظام انساني للعمل يعرقل جهود الامم الاخرى الراغبة في تحسين احوال العمال في بلادها. ولهذا فان الدول المتعاقدة مدفوعة بشعور العدالة والانسانية والرغبة في تحقيق سلام دائم. ولأجل تحقيق الاهداف المذكورة في المقدمة تصادق على دستور منظمة العمل الدولية.

– لقد اصبحت منظمة العمل الدولية قوة كبيرة برغم ظروف الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها من قبل الدول الاعضاء في المنظمة. حيث تم توقيع اتفاق في 30 ايار 1946 بين منظمة العمل الدولية وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وقد اصبحت المنظمة بموجب هذا الاتفاق وكالة متخصصة مرتبطة بالمجلس المذكور وقد صادق مؤتمر العمل الدولي على الاتفاق وتم تعديل دستور المنظمة بما يتلاءم والوضع الجديد[99].

– ويحضر ممثلو هيئة الامم المتحدة اجتماعات منظمة العمل الدولية وكذلك ممثلوا المنظمة الى اجتماعات المجلس الاقتصادي الاجتماعي، اما الميزانية فإنها ترسلها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي لها القرار والملاحظات[100].

– اهم اختصاصات منظمة العمل الدولية هي كما جاء في المادة 427 من معاهدة فرساي تحت عنوان اهداف منظمة العمل الدولية:–

1 – عدم اعتبار العمل سلعة خاضعة للعرض والطلب.

---

99 – برن وكالان عن العابد مصدر سابق ص 39

100 – المصدر السابق ص 39

2 – الاعتراف لكل عامل واصحاب العمل بحق تكوين النقابات والجمعيات.

3 – حق العامل في يوم راحة اسبوعيا.

4 – الاخذ بيوم عمل ثماني ساعات او في الاسبوع ب 48 ساعة.

5 –ضمان اجر كاف للعامل يوفر له مستوى معقول للمعيشة.

6 – منع تشغيل الاطفال وتقييد تشغيل الاحداث من كلا الجنسين.

7 – ضمان المساواة في الاجر بين الرجال والنساء في الاعمال المتكافئة في القيمة.

8 –ضمان معاملة اقتصادية عادلة للعمال الاجانب.

– وجوب انشاء جهاز لتفتيش العمل في كل دولة تشترك فيه النساء للإشراف على تطبيق تشريعات العمل.

اضافة الى مجموعة من المبادئ التي تضمنتها مواد معاهدة فرساي.

2 – الاتفاقيات الثنائية

وهي معاهدات تبرم بين دولتين والتي تخص العمل والعمال والشروط المتوفرة.

3 – سريان قانون العمل

يسري قانون العمل في جميع المشاريع والمؤسسات دائمياو مؤقت او موسمي وفي جميع القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني والعامة وعلى كل من تنطبق عليه عمل مقابل اجر ويبذل جهدا بدنيا او فكريا.

– هناك امور اخرى منها الانظمة الداخليةلأصحاب العمل تأخذ دورها في حالة عدم وجود نص في قانون العمل او في عقود العمل الفردية او الجماعية, علما بان بعض التعليمات كانت توضع لفترات طويلة من قبل صاحب العملغيرمعاقب عليها من قبل ايه جهة كانت. ولكن الامر تغير في الوقت الحاضر واصبحت التشريعات تضع بعض القيود والضوابط على سلطته رب العمل[101].

---

101 – الدكتور عبد الناصر العطار عن الطائي ص34

4- آمرية قواعد قانون العمل

تعتبر الصفة الامرة لقواعد قانون العمل من اهم الخصائص التي تميزه عن القانون المدني فهذه القواعد تعتبر من النظام العام التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها الا اذ كانت المخالفة في مصلحة العامل.

- ان قواعد قانون العمل وضعت في الاساس بهدف حماية العامل، ولهذا فان هذه الحماية لا تتحقق متى ما كان في امكان العامل وصاحب العمل الاتفاق على ما يخالف قواعد القانون المذكور.

- ان حماية العامل هي الغاية التي هدف اليها المشرع في قواعد قانون العمل(حيث نصت المادة 8 من قانون العمل-

(تمثل الاحكام الواردة في هذا القانون الحد الادنى لحقوق العمال وحيثما وجد تنظيم خاص لعلاقات العمل تطبق على العمال احكام هذا القانون او احكام التنظيم الخاص ايهما افضل)[102].

ويجد قانون العمل في بنوده القواعد المشتركة بين صاحب العمل ومقدمي قوة عملهم اليومي والتي تتجسد في مجموعة من الاوامر والتعليمات المتعلقة في تنفيذ العمل (فهي العلاقة التي تقوم على اساس تأدية العمل لحساب صاحب العمل وائتمار العامل بأوامره وخضوعه لأشرافه ورقابته وتعرضه للجزاءات اذا ما قصر في عمله او اخطأ في تنفيذه التعليمات وشروط العمل المدونة في العقد او المنصوص عليها في القانون واللوائح الخاصة[103].

وقد وجد مفهوم خاص لقانون العمل حيث ينظم العلاقة بين رب العمل والعاملن كأن يكون صاحب العمل الدولة او غير ذلك. وهذا القانون سوف ينظم الحياة العملية وشروط العمل للسكان العاملين، فالقواعد المتعلقة بالأجر واوقات العمل والراحة والاجازات السنوية اثارها على حياة العامل الشخصية والعائلية[104].

---

102 - العابد ص 22

103 - عصمت الهواري وكامل المرشد قانون العمل الموحد القاهرة 1959 ص 32 ج الاول

104 - ريفيروووسافيتييه ص 22 و 23

المطلب الثالث- مشروع قانون العمل 151 سنة 1970

قدم مشروع قانون العمل طوال فترة شهرين ونصف لتلقي وسماع ودراسة مختلف الملاحظات والاراء والدراسات التي وردتها من جميع الجهات الوطنية التي ساهمت لمناقشة المشروع وابداء المقترحات[105].

وفي مقدمة الطبعة الثانية ايلول 1981 كتب (حامد على سعيد السعيدي رئيس المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني)، الى ان القانون رقم 151 لسنة 1970 يعتبر نقلة نوعية في المبادئ والاحكام التي تضمنها مجال الحقوق والحريات النقابية حيث ضمن للعمال الحرية الكاملة في تأسيس نقاباتهم وانتخاب لجانها ومكاتبها...الخ. كما ان القانون قد جاء بأحكام اوفت بالتزامات العراق تجاه اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية. ويذكر السيد رئيس المؤسسة هذه المبادئ والاحكام التي جاء بها قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 فقد جرت عليه عدة تعديلات وذلك لان القانون وليد الحاجة والتطور وان التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها القطر خصوصا بعد انتصار قرار تأميم النفط الخالد ووضعه الخطط التنموية الكبرى في القطر، فقد ظهرت الحاجة الى اجراء التعديلات التي استهدفت تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في البلاد وعززت دور اطراف الانتاج الثلاثة في دفع مسيرة التنمية الى امام.

- حول طبعة قانون العمل المذكور يشير الى ان هذه الطبعة من القانون هي الثانية فقد تمت الاولى سنة 1977 ونظرا لنفاذ الطبعة المذكورة من جهة ولحصول تعديلات لاحقة لها على قانون العمل من جهة أخرى ,ارتأينا ضرورة اعادة طبعه متضمنا اخر التعديلات الجارية عليه حتى نهاية ايلول 1981, كما اضفنا الى القانون كافة الانظمة الصادرة بموجبه، هدفنا في ذلك وضع القانون بين ايدي المعنيين والادارات والمحاكم والعمال ومنظماتهم للاستعانة به في تنظيم علاقات العمل وبما يحقق الموازنة بين الحقوق والواجبات خدمة للصالح العام).

- طرح قانون العمل اعلاه في الصحافة لمناقشته، وبرغم الملاحظات

---

105 - قانون العمل الطبعة الثانية ص103

التي قدمت من القوى الوطنية ومنها الحزب الشيوعي الا انها لم يأخذوا بتلك المقترحات، (فان المسودة المقترحة تم تشريعها كما هي مع بعض التعديلات الطفيفة واصبح القانون نافذا من الاول من كانون الثاني 1971.

- لان الملاحظات التي ابداها الشيوعيون كانت محصلتها تصب في تغير الطبقة السياسية للسلطة وتقويض سياستها في الهيمنة واحتكار التنظيم النقابي[106].

الاسباب الموجبة لصدور القانون 151

جاءت الاسباب الموجبة لإصدار قانون العمل والتي اشارنالها (ان يستوعب قانون العمل الجديد، بل ويتجاوز جميع التزامات العراق العربية والدولية في نطاق اتفاقيات العمل وان يؤكد القانون على واجبات الدولة والتزاماتها حيال الحركة العمالية وحرية منظماتها النقابية، بشكل يمكنها من اداء رسالتها في تأكيد قدسية العمل وحماية حقوق وكرامة العمال وتنمية شخصيتهم ومواهبهم ومبادراتهم الخلاقة واعدادهم للمشاركة في التهيج الاقتصادي. كما نظر القانون الى العمل بانه النشاط النوعي المميز للخصائص الانسانية. واكد على الطبيعة الاجتماعية التضامنية لعلاقات العمل، واشار الى وجوب تحقيق ذلك عمليا لا بنص القانون فحسب وذلك بالقضاء على الاستغلال فعليا,باعتبار الهدف الاساسي من الملكية الجماعية لوسائل الانتاج في القطاع الاشتراكي.وجاءت الفقرة الرابعة من مميزات هذا القانون[107].

- لقد ربط القانون ربطا وثيقا بين جميع حقوق العمل وضماناتها وبين مصلحة الانتاج، بحيث لم يعد ممكنا كما لا يجوز ان يتقرر او يحمي او يتطور اي حق من حقوق العمل، الا على ضوء واقع الاقتصاد الوطني وحركة انتاجه المتطورة، وهذا من اخص الخصائص المميزة التي تجعله من طبيعة مختلفة عن قوانين العمل في النظم الرأسمالية، لان قوانين هذه النظم انما تنتزع في الاصل انتزاعاً من براثن الرأسمالية

106 - القيسي مصدر سابق ص 300
107 - قانون العمل ص 105

بكفاح الطبقة العاملة، وتكون غايتها الوحيدة حماية العمال.

ومن الامور التي تؤثر على طبيعة عملهم في النقطة 6 –فصل القانون في تحديد اوقات العمل وظروفه وشروطه والاحتياطات الواجب اتخاذها في اماكنه واثناءه وحدد احكام الفصل الخامس ساعات العمل العادي اليومية بثماني ساعات بينما خفضتها الى سبع ساعات فقط بالنسبة الى العاملات الحوامل او العمال الاحداث او بالنسبة لجميع الاعمال الليلية او الشاقة او الضارة. واذ كان القانون الجديد لم يخفض ساعات العمل العادي اليومي عن المستوى الذي كانت عليه في التشريع النافذ، فذلك لان الثورة ترى ان اي تقليص غير موضوعي لساعات العمل اليومي في وقت مازالت فيه حركة التصنيع في بداية نموها، سوف يعكس اثره السيئ بالضرورة على الانتاج وبالتالي على حقوق العمال بالذات.

– القانون رفع مدة الاجازة السنوية للعمال الى عشرين يوما في السنة، بعد ان كانت اثني عشر يوما فقط. وقضى بزيادتها يومين عن كل خمس سنوات خدمة من تاريخ سريان القانون[108].

مميزات القانون

ومن مميزات القانون انشاء (الفقرة 10) قضاء مستقلا للعمل الى درجتين من محاكم وهيئات قضائية ثلاثية يرأسها قاضي عمل ويكون عضويتها ممثل عن العمال والادارات او اصحاب العمل. وقد منح هذا القضاء صلاحية النظر في جميع القضايا المدنية والجزائية التي تنشا في مقر العمل. كما عهد القانون الى محكمة العمل العليا في المنازعات بوجه خاص، بالنظر مباشرة بمنازعات العمال والزم مختلف الادارات واصحاب العمل والمنظمات النقابية والعمال باحترام قراراتها وتنفيذها فورا وفرض اقسى العقوبات على المخالفين اذا كانوا من اجهزة الادارة او النقابات او العمال.

مواد القانون

108 – قانون العمل ص 107

جاء قانون العمل من 18 فصلا ومواده مائتين وستة وستون مادة. وجاء في المادة الخامسة والستون بعد المئتين الى :تسري احكام الفصل السادس عشر من هذا القانون المتعلقة بالتنظيم النقابي من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية اما بقية احكام هذا القانون اعتبارا من 1 /1 /1971.

وجاءت فصول القانون على الشكل التالي المبادئ الاساسية ومصطلحات وعقد العمل وانتهاؤه والاجور وتحديدها واوقات العمل والراحة والاجازات والاعياد. تنظيم عمل النساء والاحداث وتنظيم العمل في المناجم والمقالع واحتياطات العمل العامة وعقود العمل الجماعية والتنظيم المشترك للعمل في المشاريع ومنازعات العمل والاضراب المشروع وتفتيش العمل واحكام خاصة بالعاملين في قطاعات العمل الاشتراكية وكذلك قضاء العمل (اي جهاز قضائي) وفصل المؤسسة العامة للعمل والتدريب تقسيماتها ومجلس ادارتها وصلاحياتها) وفصل عن التنظيم النقابي اهداف التنظيم النقابي وتشكيل النقابات والطبيعة القانونية والاهداف) والمكافأة والعقوبات والفصل الاخير احكام انتقالية ومتفرقة).

يوصف العمل هو اساس الحياة ومحركها، وهو وسيلة الانسان لخلق الموارد والدخول والاجور التي توفر العيش للأفراد في سبيل استمرارهم في الحياة وبقائهم وتحقيق سعادتهم، اضافة الى انه شرف لاي انسان وواجب اتجاه المجتمع واتجاه نفسه وبما تقتضيه اصول العمل[109].

مناقشات قانون العمل

- راي الحزب الشيوعي العراقي

نشير الى تلك المناقشات (في الفصل الثامن الذي تضمن الاجور وتحديدها والتي اعترض عليها الشيوعيون على المادة 97 واقترحوا بديلا – ان لا تزيد النسبة عن 10% بالنسبة لجميع الديون، بحجة ان لهذا الدين قانون خاص ينضم احكامه)، والتي اعتبرت محقة ولكن في جميع

109 – محمد علي الطائي قانون العمل بيروت 2008 دار المحجة البيضاء ص8

الحالات لا يجوز ان يهبط التخفيض الى النسبة التي يقترحونها وهي 10% وان تكون النسبة العليا القابلة 20% من الاجر[110]. كما اعترض الحزب الشيوعي العراقي على بعض مواد الفصل التاسع (اوقات العمل والاجازات) منها المادة 107 ويرى ان هذا التحديد أصبح متخلفا حيث العمل في مصر 7 ساعات يوميا و42 ساعة في الاسبوع اي تخفيض ساعات العمل الى 7 ساعات في اليوم والعمل الليلي يكون 6 ساعات ومدة العمل المختلط ست ساعات ونصف. واعترض على المادة 120 من المشروع واقترح ان تستمر الاجازة المرضية للعامل حتى يشفى باجر تام[111].

ومن المواد الاساسية ما جاء في الفصل السادس في تنظيم عمل النساء والاحداث، حيث جاءت المادة التسعة والسبعون، لا يجوز تشغيل النساء في الصناعة بعمل ليليكما لا يجوز تشغيلهن في بقية المهن في الاعمال الليلية، الا اذا كان العمل إداريا، او يتعلق بنشاطات فنية اجتماعية خاصة مجازة من الجهات الاداري المختصة، او كان يجري في اماكن تتوفر فيها جميع شروط الصحة. ولايجوز تشغيل النساء في الاعمال ذات الظروف المرهقة والضارة وقد عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم 169 لسنة 1974 المنشور في الوقائع العراقية رقم 2421 بتاريخ 3 /12 /1974. كما ثم اطلق المنع في المادة الحادية والثمانون في لايجوز تشغيل المرأة الحامل مطلقا في عمل ليلي. اضافة الى اجازة الامومة ووسائل الراحة اثناء العمل.. الخ. (وقد صدر نظام تشغيل وتنظيم عمل النساء رقم 36 في عام 1972 والذي جاء فيه – لايجوز تشغيل النساء في الاعمال ذات الظروف المرهقة او الضارة او الشاقة ومنها المناجم والمقالع واعمال التنقيب عن الاثار والحفريات، والاعمال التي تسبب الامراض والاعمال الثقيلة)، اما الذي يجوز في العمل الليلي هو المناصب الادارية والنشاطات الفنية الاجتماعية المسرح والملاهي والفنادق والمطاعم والمؤسسات الاجتماعية.(مع مراعاة قانون العمل رقم 151 لسنة 1970.

نجد ان قانون العمل العراقي النافذ في المادة (79/ ب) منه قد حظر

110 – القيسي ص 296

111 – المصدر السابق ص 297

تشغيل النساء ليلا، وقد حدد فترة العمل في المادة اعلاه من الساعة التاسعة ليلا حتى الخامسة صباحا (المعدل وفق القانون 169 لسنة 1974) على الرغم انه قد حدد العمل اذا كان ضروريا او بسبب قوة قاهرة وغيرها من الامور المستثناة.

والحكمة المتوخاة من قيد التشغيل الليلي كون عمل المرأة معطلا لوظيفتها الاجتماعية، فكيف الحال بالعمل الليلي مما يؤدي الى قضاء الليل خارج اسرتها معرضا اياها الى شتى الظروف الاجتماعية المتمثلة بنظرة المجتمع اليها بنظرة اشمئزاز في حالة التشغيل الليلي، ولو عملنا ذلك وفرضنا جدلا[112].

ذلك اي اشتغالها ليلا فانه يتطلب ذلك الكثير من الاعمال الادارية والخدمات الصحية والترفيهية وخدمات النقل والاتصالات.

كما تطرق القانون الى تنظيم عمل الاحداث وجاء تعريفه من انه الذي لم يكمل الثامن عشر من العمل ويمنع منعا باتا تشغيل الاحداث الذين لم يكملوا الخامسة عشر من العمر ولا يجوز السماح لهم بدخول امكنة العمل اضافة الى الشروط التي يجب ان تتوفر في العمل الراحة ومراعاة عمل الاحداث والمتابعة من الجهات الطبية ومراقبة وتفتيش العمل من قبل الجهات المختصة والمنظمات النقابية المختصة بشكل دائم. كما صدر نظام تشغيل الاحداث رقم 37 لسنة 1972.

كما انتقد الحزب الشيوعي حول تحديد طابع المرحلة وبوجه خاص الديمقراطية تحت عنوان "مشروع قانون العمل مع ميثاق حقوق النقابات (صدر في 5 تموز 1970[113].. وانتقد المادة الثانية من القانون الباب الاول – المبادئ العامة) حول التضامن الاجتماعي كأساس لعلاقات العمل.. وطالب بإلغائها من القانون بالإضافة الى الاشارة الى ان " مهما كان طابع القوانين ديمقراطيا تقدميا، فلا يمكن الحديث عن القضاء على الاستغلال ما دام ثمة اجراء ورسماليين... كما ينتقد الكراس النزوع الى التعريف القطاعين العام والتعاوني كقطاعين اشتراكيين[114] – واعتبر مؤلف معالجات عمالية في معرض مناقشته لقانون العمل

112 – عمر موسى جعفر كلية اليرموك (المواقع الالكترونية)

113 – 1968 1978– مفهومان لدور ومهمات النقابات عن مجلة النهج العدد 10 لسنة 1985

المذكور، احكام المادة الثانية التضامن الاجتماعي لا تنسجم مع الظروف التاريخية والاقتصادية الراهنة وطالب بوجوب حذفها. ويعتبر الحزب الشيوعي هذه المادة خاطئة ويطالب بإلغائها[115]

ونشير ايضا الى ان الحزب الشيوعي انتقد قانون العمل الذي يحرم الاضراب والاعتصام والتظاهر اذ يقيده ويحصره في حالة المشروع الخاص الذي يمتنع عن تنفيذ القرارات الصادرة عن محكمة العمل ويشترط الحصول على موافقة مسبقة من وزير العمل... واعتبر هذا الكراس هذه الاجراءات رجعية بالمقارنة مع تشريعات البلدان المتقدمة وبعض الدول الرأسمالية، كما انها تتناقض مع الالتزامات التي وافق عليها العراق بموجب مواثيق منظمة العمل الدولية[116].

وتشير وثائق المؤتمر الثالث في ايار 1976 في باب الحقوق النقابية والديمقراطية ضمان الحريات الديمقراطية للعمال لتنظيم الاجتماعات والتظاهرات وحق الاضراب عن العمل وحرية النشر والصحافة العمالية[117].

منازعات العمل والاضراب

اهم المواد التي جاءت في الفصل الخامس عشر(منازعات العمل) فأن الشيوعيين راوا ان المشروع قد عالج الموضوع وبخاصة حق العمال في الاضراب من نفس المنطلقات التقليدية اي الاقرار به نظريا وجعله مستحيلا عمليا وقد استنكر الشيوعيون حرمان القطاع العام من هذا الحق في حين ترى الحكومة المتمثلة في حزب البعث ان اضراب العمال في القطاع العام معناه اخفاق جميع اساليب التفاهم بين العمال والادارة وقد رفضت ملاحظة الشيوعيين، واعدوها مغرضة وغير نزيهة[118].

(وحينما اصبحت مسالة اصدار قانون عمل جديد موضع بحث.

---

114 - جاك جولان عن الثقافة الجديدة رقم 408 ايلول 2019

115 - مجلة النهج تصدر عن مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي عدد 10 لسنة 1985 ص 29

116 - جاك جولاك المصدر السابق ص 78

117 - عزيز سعيد لمحة عن قوانين العمل والاضرابات العمالية 1968 – 1978 الثقافة الجديدة 408 ايلول 2019 ص 78 و79

118 - القيسي مصدر سابق ص298

طلب الحزب الحاكم من الحزب الشيوعي العراقي المساعدة في هذا الموضوع لانعدام خبرتهم في هذا الميدان. وقدم الحزب مشروع قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي الجديد لكن السلطة شرعت القانون واعلنته مكسبا ذاتيا.بينما لم تجر الموافقة على ان ننشر مشروع القانون الذي اعددناه ليطرح على العمال ويفهموا اننا نحن المبادرين في تحقيق هذا المطلب القديم من مطالبناوهكذا كانت السلطة تنسب كل انجاز لنفسها وحدها [119].

اما الراي النهائي للحزب الشيوعي في قانون العمل فقد(ثمنوا مضامين القانون مقارنة بقوانين العمل في عموم منطقة الشرق الاوسط على الرغم من ملاحظاتهم ذات المضمون الطبقي[120].

اما الاضراب فقد عالجه المشرع في المادة 136 من القانون احتمال امتناع صاحب العمل تنفيذ قرار هيئة العمل في محكمة التميز فقرر اذا لم يتراجع صاحب العمل او اصحاب العمل عن موقفهم خلال يومين من الاجراء العمالي السلبي تتولى الوزارة بالتعاون مع الاتحاد والعمال واصحاب العلاقة وضع اليد على ادارة المشروع او المشاريع وتنظيم ادارتها وتسير العمل والانتاج[121].

– اصبحت الدولة هي رب العمل فهي تشرع ما يتماشى مع سياستها مع العمال والنقابات وغيرها واهمها ما جاء في الفصل الخامس عشر الذي اشارنا له، فقد وضعت الحكومة مجموعة من العراقيل في حق الاضراب عمليا لأنه سوف يجابه بالقوة من قبل الحكومة اي حرمان القطاع العام من الاضراب. في حالة النزاعات تتطلب وضع لجان خاصة لحلها وفق محكمة العمل.

اما المادة 133 فقرة ب على العمال وعلى اجهزتهم النقابية المختصة الالتزام بقرار محكمة العمل العليا في الاحوال المشار اليها في الفقرة أ من المادة وان اي تمرد على القرار يعرض من ارتكبه للفصل من الخدمة دون اي تعويض كما يعرض الجهاز النقابي المسؤول عن التمرد للحل

---

119 – خاجادور ص 51

120 – القيسي مصدر سابق ص 300

121 – دكتور يوسف الياس الوجير في قانون العمل

ويعرض اعضاءه للملاحقة القانونية. ويعتبر الاضراب جريمة يحاسب عليها القانون.وحتى الاعدام ويواجه بالحديد والنار من قبل الاجهزة القمعية

اي ان القانون اجاز للعمال بعد انتهاء المهلة الممنوحة لصاحب العمل، ولايجوز للعمال ان يعمدوا اليه في ايه حالة اخرى.

صدور القانون 151

صدر هذا القانون في 16 تموز 1970 الذي يتكون من 18 فصلا تتضمن المبادئ الاساسية ومصطلحات عامة وتضمن ايضا الاجور وتحديدها واوقات العمل والراحة والاجازات والاعياد وعمل النساء ومنازعات العمل والاضراب المشروع، احكام خاصة بالعاملين في قطاعات العمل العامة والتنظيم النقابي,احكام انتقالية متفرقة[122].

حرية التنظيم النقابي

(لقد نص قانون العمل على صيانة حرية التنظيم النقابي وعلى اهمية الشرعية والديمقراطية والتزمت الدولة بتوفير الضمانات الضرورية لتمكين المنظمات النقابية من اداء رسالتها[123]. لكن للاسف ان تطبيق القانون لم يحظى بالتطبيق، وهذا نابع من موقف الادارات وبعض النقابات التي تعمل كواجهة للسلطة، والبعض منها لم تؤدي مهامها للوقوف مع العمل بوجهة الادارات.

كما يشير الى حرية التنظيم النقابي حيث جاءت المادة الرابعة الى (حرية التنظيم النقابي وتلتزم الدولة بتوفير جميع الضمانات المعنوية والمادية التي تمكن الحركة النقابية من اداء رسالتها في تأكيد قدسية العمل وحماية حقوق وكرامة العمال وتنمية شخصيتهم ومواهبهم واعداد الطبقة العاملة للمشاركة الجادة في النهيج الاقتصادي وادارة و المشاريع الانتاجية ومراقبة وتنفيذ وانجاح تجاوز خطط التنمية والقيام بدورها النضالي الطليعي في بناء وتطوير في بناء ورسم سياسة الدولة

122 - القيسي ص 295

123 - خاجادور ص 64

والمجتمع وفي حركة الثورة العربية وحركات التحرر العالمية).

تقول المادة الثالثة والستون بعد المئتان (عند عدم وجود نص في قانون العمل تطبق احكام اتفاقيات العمل الدولية المصدقة من العراق وفي حالة عدم وجود نص فيها، يسترشد بأحكام القانون المدني والتجاري وقانون المرافعات المدنية وقانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية.

في ضوء اصدار هذا القانون[124] تشير المادة 264 الى (تلغى احكام قانون العمل رقم 1958/1 وتعديلاته وبخاصة القانون 53 لسنة 1963 المتعلق بأنهاء خدمة العمال المنتسبين للنقابات والقانون رقم 136 لسنة 1967 المتعلق بالتأهيل المهني.والقانون رقم 171/لسنة 1967 المتعلق بالتنظيم النقابي. وتلغى جميع النصوص القانونية المخالفة لاحكام هذا القانون حيثما وجدت في القوانين الأخرى.

مميزات قانون العمل151 لسنة 1970

ليس المهم في اصدار القوانين والقرارات او التعليمات. المهم في تطبيقها، وفي قناعة الحكومة والمؤسسات المعنية واستيعابها لتلك القوانين بعد ذلك في ايجاد اللجان التي تتابع تنفيذ تلك القوانين.(لقد نص قانون العمل على صيانة حرية التنظيم النقابي وعلى اهمية الشرعية والديمقراطية والزمت الدولة بتوفير الضمانات الضرورية لتمكين المنظمات النقابية اداء رسالتها ويضيف بان هناك نواقص عديدة في تطبيق وممارسة هذه القواعد الجيدة. ونتيجة لكل ذلك لم تستطع المنظمات واللجان النقابية بقيادتها الحالية (في زمن البعث) ان تؤدي مهامها الاساسية والوقوف بحزم الى جانب العمل كل العمال والدفاع عن حقوقهم[125]..

سريان قانون العمل

نصت المادة السابعة من قانون العمل (تسري احكام هذا القانون على جميع العمال في الجمهورية العراقية الا فيما يرد به نص قانوني خاص).يعتبر عامل كل من يؤدي مجموعة من الاركان (اداء عمل و -2

124 - 16 تموز1970 في الثالث عشر من جمادي الاول 1390 ص 101قانون العمل151)

125 - خاجادور مصدر سابق ص 64

ان يكون مقابل اجر -3 ان يؤدي العمل تحت اشراف وتوجيه الجهة التي يعمل العامل لحسابها (التبعية)[126]

العامل والمستخدم

ان قانون العمل النافذ 151 لسنة 1970 يسري على جميع فئات العمال الذين يعملون لدى الادارات او اصحاب العمل وفي مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية او الخدمات، بينما قانون العمل الملغي رقم 1 لسنة 1958 قد استبعد فئات كثيرة من الشمول بأحكامه ومنه (العمال المستخدمون في الزراعة او البستنة، وخدم المنازل،الطباخ والمربية والبستاني والسائق، وافراد اسرة صاحب العمل، الاشخاص الذين يشتغلون في محلات صناعية لا تدار بالات ميكانيكية. والاشخاص الذين يعملون في اعمال مؤقتة، والاشخاص الذين يقتصر خدمتهم على حصة من ارباح العمل او نسبة مئوية من المبيعات). ولابد ان نشير ان القانون الملغي كان يفرق بين العامل وبين المستخدم حيث يعرف العامل بانه الذي يؤدي عملا لرب العمل لقاء اجر بموجب اتفاق خاص او عام شفهي او تحريري، ويكون عند ادائه تحت توجيهه او ادارته او على سبيل التدريب او التجربة (المادة الاولى الفقرة 1/أ). بينما المستخدم هو الذي يؤدي عملا لرب العمل حسب الشروط والاصول المنصوص عيها في الفقرة اعلاه ويغلب في عمله الطابع الاداري او الفكري).

ان قانون العمل الملغي قد اعتبر طبيعة العمل معيارا للتفرقة بين العامل والمستخدم، فالعامل هو الشخص الذي يغلب على عمله الطابع الجسماني اما المستخدم فهو الذي يغلب على عمله الطابع الفكري او الاداري الا ان بعض الفقهاء ينتقدون هذا المعيار على اساس ان جميع الاعمال المادية تتطلب درجة من التفكير وكذلك فان الكثير من الاعمال الذهنية تتطلب جهدا بدنيا[127].

ولم يأخذ قانون العمل بهذا المعيار وتماشى مع التعريف في قانون

126 - العابد مصدر سابق ص 60

127 - علي العريف وعبد الودود يحيى والدكتور شاب توما منصور عن كتاب العابد ص 62

العمل.

وعلى ضوء الاشكالات في التعريف وصيغة عمل العامل والمستخدم والاخير دخل ضمن تعريف العامل في القانون النافذ.ولا نريد ان نشير الى قانون العمل الملغي في هذا الجانب ان محكمة عمل بغداد قد حسمت الموضوع في قرارها بتاريخ 18 /9 /1971 في القضية المرقمة 336/ عمل/1971 حيث قضت بشمول المستخدمين على الملاك الدائم في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بقانون العمل النافذ وصدقت محكمة العمل العليا القرار المذكور بقرارها المرقم 5 في 6 /10 /1971 اي ان القرار صار قطعيا واجب التنفيذ[128].

من جانب اخر قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالطلب الى الجهات ذات العلاقة باتخاذ الاجراءات الازمة لتحويل جميع الخدمات التقاعدية للمستخدمين على الملاك الدائم الى مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال.الا ان مجلس قيادة لثورة قد قرر ارجاء البت بشأن تطبيق احكام الفقرة المذكورة على المستخدمين على الملاك الدائم الى اشعار اخر، وذلك في كتاب امانة السر المرقم م/ق 26 / 47 والمؤرخ في 13 /1/ 1972.

من الجدير بالإشارة الى ان مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم 348 بجلسته المنعقدة في 25 /1973/4 عدم سريان احكام قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 على المستخدمين المشمولين بقانون التقاعد المدني رقم 33 لسنة 1966 وقانون تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم 49 لسنة 1967، فيما عد الفصل السادس عشر من قانون العمل (الخاص بالتنظيم النقابي) فقط ويترك الخيار للمستخدمين في الانتساب الى النقابات الخاصة بمهنتهم.(وبهذه الحالة يعتبر قرار المحكمة المرقم 348 ملغيا بقرار مجلس قيادة الثورة وقد شكلت لجنة للقضية حول المستخدمين وتحويلهم الى عمال او موظفين تبعا لنوعية المهنة التي يقوم بها المستخدم. وفي ضوء اللجنة وضعت مجموعة من الامور التي تخض ذلك وكان اخر ما صدر بشأن

128 - العابد ص 63

المستخدمين على الملاك الدائم هو قرار مجلس قيادة الثورة رقم 911 في 19 /8 /1976 الذي اعطى خيار للمستخدم الذي يحمل شهادة الدراسة الابتدائية بين ان ينقل الى موظف او الى عامل اما من لا يحمل هذه الشهادة فنص القرار على تحويلة الى عامل[129].

في الرعاية الصحية والتي تراعي الجانب الصحي للعمال –على صاحب العمل ان يوفر وسائل الاسعاف الطبية في محل العمل في المادة التاسعة بعد المئة (اذا زاد عدد عماله عن خمسين عاملا ان يستخدم ممرضا ملما بشؤون الاسعاف الاولي وان يتعاقد مع طبيب خاص لمعالجة عماله.اما اذا كان اكثر من مئة وجب ان يحدد للطبيب الخاص دوام يومي لايقل على ساعتين واذا زاد العدد عن 500 عامل وجب صاحب العمل تعيين طبيب مقيم في المعمل وانشاء مستوصف خاص به تتوفر فيه جميع وسائل من المعاينة والاسعاف والعلاج أما الادوية والعلاجات فتكون مجانية.

تنظيم العمل ومكاتب التشغيل

في قانون العمل – المادة 170 بتأسيس مكاتب للتشغيل مستقلة تعمل وفق حاجة المؤسسات والمعامل بدون تمييز. حيث اشارة المادة 171 الى ان يمارس مكتب العمل الوظائف التالية –

1 – استلام طلبات العمل من العمال طالبي الشغل مباشرة وتسجيلها في سجل خاص بالتسلسل حسب ورودها الزمني

2 – توضح الهوية الكاملة لطالب العمل، وعنوانه ونوع العمل الذي يطلبه والاعمال والمهن التي مارسها سابقا والجهات التي اشتغل لديها.

3 – والاجور التي يتقاضها وشهادات او وثائق العمل التي يحملها.

4 – يمنح طالب العمل وثيقة بتسجيله يحدد فيها موقعه من التسلسل تبين فيها اوصافه الشخصية ومستواه المهني وتسمى هذه بطاقة التشغيل..

وفي النقطة ب هو استلام طلبات الايدي العاملة وتامين تشغيل العامل

129 – العابد ص 64

وفق احسن الشروط المتاحة في الوقت الذي تحل فيه فرصة تشغيله وتلبية طلبات الايدي العاملة بأفضل المؤهلات العمالية الموفورة اثناء تلبية الطلب.

اما المادة 172 لكل مواطن يريد العمل ان يتقدم من مكتب العمل في منطقته او محافظته بطلب التشغيل.اما اصحاب المعامل فعلى كل من يستخدم ستة عمال او اكثر ان يبلغ مكتب العمل في منطقته.

- على مكتب العمل ان يلبي الطلبات على الايدي العاملة خلال عشرة ايام على الاكثر ومن تاريخ تسجيل الطلب ومن النقاط الاخرى عندما تتساوى شروط الاسبقية والكفاءة تكون الافضلية في التشغيل لمن كان من ابناء المنطقة التي يقع فيها العمل. وهذا الجانب كان منظم بدرجة جيدة في توفير العمل للعاطلين عن العمل في المعامل والمؤسسات الانتاجية.

حددت المادة 187 بان غاية المراكز تزويد العاملين في مختلف قطاعات العمل المهنية والصناعية والتقنية.وامداد مرافق العمل العامة والخاصة في الجمهورية العراقية بما تحتاج اليه كفاءات ومهارات عمالية فنية ذات اختصاص.

ونشير ايضا الى ان مواد قانون 151 هي مواد جيدة تحتاج التنفيذ. وان قانون العمل رقم 151 يعتبر من القوانين المتقدمة نسبيا في الكثير من المواد وجاء ذلك نتيجة نضال الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي خلال عقود من النضال وتضحيات جسام راح ضحيتها الكثير من العمال الذين ناضلوا من اجل الحريات والديمقراطية.

أصدر مجلس قيادة الثورة رقم 373 لسنة 1977 نص القرار:-

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في 28 /3 /1977 على الشكل التالي-

1 - حل مصطلح "القطاع الاشتراكي" محل مصطلح "القطاع العام" اينما ورد ذلك في القوانين والانظمة والتعليمات والبيانات والاوامر والمخاطبات الرسمية.

2 - يدخل ضمن مفهوم "القطاع الاشتراكي" القطاع التعاوني وجميع

النشاطات التي تتولى الدولة تمويلها وادارتها.

3 - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه.

جاءت الفقرة (ا) من المادة 42 من الدستور بان لمجلس قيادة الثورة اصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون.

التعليمات والقرارات الادارية

تكتسب التعليمات والقرارات الوزارية اهمية في قانون العمل حيث ان بعض المواد في القانون تحتاج الى توضيحات وتفصيلات لهذه تتاح الفرصة في الوصول الى تحديد ماهية هذه المادة او تلك والمعنية في ذلك وزارة العمل والجهات المختصة في حكم القانونخاصة ان هذه التعليمات لا تخالف القانون.

تجميد قانون العمل [130]

تشير حركة العمال النقابية الديمقراطية ان النظام الدموي لم تكن تهمه مصلحة الطبقة العاملة، بقدر ما يهمه عزلها عن تاريخها النضالي المجيد، وتشديد استغلالها. فبالنسبة لقانون العمل رقم 151 لعام 1970 والذي كان من المفترض ان تغطي احكامه ونصوصه العلاقات الجديدة والناجمة عن تطبيق الخطط الاقتصادية الجديدة لسنة 1971، ان هذا القانون في الحقيقة قد جمدت احكامه، بالنسبة لقطاع واسع من ابناء الطبقة العاملة، من الناحية العملية، ممن ارتبط وجودهم بتنفيذ الخطط الاقتصادية الجديدة، وذلك لمصلحة الفئات الرأسمالية الطفيلية الجديدة من المقاولين المحليين والشركات الاحتكارية.

لقد تجسد هذا التجميد لنصوص القانون بإصدار القانون المسمى(قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى)، الذي اعفى الشركات الرأسمالية وكبار المقاولين الثانويين، من تطبيق نصوص قانون العمل

130 - 128 قانون العمل هو اصدار 1981 اصدار المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني بغداد, ويبدو اختلاف في فصوله عن الطبعة الاولى كما يذكر 1977والغيت منه المواد من 159 الى 169 استنادا الى قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم 195 لسنة 1978 اعتبارا من 9/3/1981 لصدور نظام المؤسسة رقم (مؤسسة التدريب –الكاتب) النافذ في 9 /3 /1981).

النافذ،على العمال الذين تستخدمهم تلك الشركات وهؤلاء المقاولون، وذلك تسهيلا لتنفيذ المشاريع المشمولة بقانون التنمية)[131].

سمات قانون العمل 151

1 – يعتبر القانون من القوانين المتقدم نسبيا منذ تأسيس الدولة العراقية وفي المنطقة العربية والشرق الاوسط.

2 – قوة القانون كما جاء في المادة الثانية عشر، يعاقب بموجب احكام المادة 255 من قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 المعدل كل من يخالف احكام هذ النظام.

3 – اعتبر مشاركة الطبقة العاملة وممثليها اساسا في تحمل المسؤولية في التنظيم وادارة المشاريع.

4 – اوجب القانون انشاء مؤسسة عامة اسند المسؤولية الاساسية فيها للطبقة العاملة وجعلها صاحبة الصلاحيات في تشغيل عموم فئات العمال وفي مختلف قطاعات العمل.

5 – الغى القانون عقود العمل المؤقتة ومنع انهاء عقد العمل في جميع مرافق العمل من غير طريق لجان انهاء الخدمة وجعل القرارات التي تصدرها هذه اللجان بالأكثرية خاضعة للطعن امام محاكم العمل، وبعضها يخضع لرقابة القضاء العمالي وحمايته.

6 – ابرز ما في القانون انه شمل جميع فئات العمل دون اي استثناء وقضى بوجوب ضمان جميع العمال تجاه المـــرض واصابات العمل ومكافأة نهاية الخـــدمة وتقاعد العجز والشيخوخة[132].

7 – اوجب على الادارات واصحاب العمل المشمولين بأحكام القوانين العمالية وانظمتها تعويض نهاية الخدمة المستحق عليهم لعمالهم عن المدة السابقة.

اضافة الى القضاء المستقل واصول محكمة العمل ووجود هيئات قضائية ثلاثية تتألف من الادارة واصحاب العمل وممثل عن العمال

131 – لمحات موجزة من تاريخ حركة العمال النقابية تحت اسم ابراهيم حسين كتبت مقدمته في 1 ايار 1982. وحسب علمنا هو جهد خاص لكوادر وقيادات حركة العمال النقابية الديمقراطية في الخارج الذين اعادوا تأسيس الحركة بعد ظروف الارهاب من النظام الدكتاتوري وخروجهم خارج الوطن.

132 – قانون العمل 151 لسنة 1970 ص 105

وهذه المحكمة يرأسها قاضي عمل، كما اخضع القانون المرافعات لدى مختلف محاكم العمل للأصول المستعجلة، كما اناط بمهمة الادعاء العام لدى القضاء العمالي. ومن القضايا المهمة حيث عهد القانون الى محكمة العمل العليا بوجه خاص، بالنظر مباشرة بمنازعات العمل، والزم مختلف الادارات، واصحاب العمل والمنظمات النقابية والعمال، باحترام قراراتها وتنفيذها فورا، وفرض اقسى العقوبات على المخالفين، اذا كانوا من اجهزة الادارة او النقابات او من العمال. اما اذا كانوا من اصحاب العمل، فقد اجاز القانون للعمال في هذه الحالة ان يعتصموا في المعمل، او ان يضربوا ويتظاهروا واعتبر تصرفاتهم هذه مشروعة اذا لم يرافقها اي اخلال بالأمن او النظام العام. كما اعطى للوزارة وللاتحاد حق الاستيلاء على ادارة المشروع، ومتابعة العمل والتعويض عن العمال، فيما اذا استمر تمرد اصحاب العمل على قرار محكمة العمل العليا اكثر من يومين بعد مباشرة العمال الاعتصام او الاضراب[133].

133 - قانون العمل 151 لسنة 1970 ص 108 و 109

الفصل الثاني
النقابات

المبحث الاول
النقابات ودورها

نشأت الحركات النقابية متزامنة مع تطور الانظمة الاقتصادية الاجتماعية المتعاقبة والتي عرفها المجتمع البشري بعد الثورة الصناعية، ويرتبط ذلك ايضا بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية بين الرأسمال والعمال الطبقة المستغلة بنفوذها المادي. وعندما بدأت المجتمعات بعد الرق اي الاقطاعية وهما يتميزان بالملكية الفردية لوسائل الانتاج والعبودية في علاقات العمل، وقد عرفا ذلك من ابشع الاستغلال من قبل الاقطاع للفلاحين واستمر عدة قرون.اما في القرن الثامن عشر وفي اوربا تطور نظام العمل المأجور مع بروز المكننة والتكنولوجيا، ولهذا انتقل العمل اليدوي او المانفكتورات الى مصانع كبيرة والذي يعتمد على التقنية العصرية ويكون الرأسمال للربح السريع مما اثر على علاقات الانتاج السائدة في هذا النظام وفرض تحولات جذرية في علاقاته اي يحتاج الى طبقة عاملة ماهرة[134].

لقد ظهر النظام الرأسمالي بخصائص جديدة محتفظا بالملكية لوسائل الانتاج ونشأت طبقة عمالية واسعة الحجم بأهداف سياسية ووعي طبقي ومن هنا نستطيع ان نقول ان الثورة الصناعية وما افرزته من استغلال واستياء من العمال التي تطلب وجود النقابات العمالية. ولهذا ساهم العمل النقابي في تحسين الظروف المادية والاجتماعية وبلورة الفكر المطلبي للطبقة العاملة ومحاولة التخلص من التهميش الاجتماعي والتمايز الطبقي. وهنا نرى ان الطبقة العاملة ونقاباتها خطت خطوات بنضالها حيث اكسبتها الشرعية من خلال اصدار المواثيق والقوانين التي تدعو لحمايتها واطلاق الحريات النقابية[135].

ان الحركة النقابية ظهرت نتيجة نضال طويل، وقد كافحت في

134 – سوسولوجيا الحركات العمالية للاستاذة بن حمزة حورية جامعة الشاذلي بن جديد الجزائر ص 25
135 – المصدر السابق ص25

مراحل متعاقبة تاريخيا وهي في هدفها تسعى للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال، وهي من اجل تنظيمهم في نقابات عمالية في ظل الانظمة القائمة، ولتحسين الظروف الاقتصادية في الاجور وظروف محيط العمل وغير ذلك. وكان ظهور النقابات كنتيجة حتمية للانقلاب الصناعي الذي ادى الى انتشار المصانع الكبيرة وظهور الآلات. ان ظهور النقابات قد اصطدم بعقبات كثيرة واجتاز مرحلة شاقة لأجل الاعتراف بها وتنظيم المشرع لحقوقها والذي ادى الى مقاومة اصحاب العمل لها بسبب اهتمامها وسعيها الى تحسين شروط العمل ومنها الاجور. وقد اصدرت الحكومات الرأسمالية بتدخل من ارباب العمل مجموعة من القرارات والقوانيين التي تحد من هذه التجمعات او تحدد حركات الاضراب وكان من اهمها قانون لوشابليه الصادر 1791 في فرنسا والقانون الصناعي البروسي الصادر سنة 1845 وقوانين التجمعات البريطانية الصادر في 1799 و1800.وكانت هذه القوانين تتعارض مع مبدا حرية العمل[136].

وقد كونت مجموعة من العمال جمعيات ونقابات سرية حاولت ان تناضل وتقاوم اجراءات السلطات آنذاك ولكن بمرور الوقت اعترفت الحكومات بحق التنظيم النقابي للعمال في بريطانيا صدر قانون سنة 1871 الحق للعمال بتكوين النقابات، في اذار صدر في فرنسا 1884 تم الاعتراف بالنقابات وتنظيمها. كما تأيد ذلك في الدستور الفرنسي الصادر في عام 1958[137]. لقد خطت الطبقة العاملة خطوات نحو حقوقها من تحديد ساعات العمل والاجور وتعامل رب العمل معها.

النقابة العمالية، توصف بانها منظمة تناضل من اجل تحسين الاجور وتوفير الامن وهي ضد اتوقراطية ارباب العمل[138].

النقابة هو تنظيم عمالي داخل المؤسسة او المعمل وهو عمل اختياري يساعد المنتسبين على توفير او تسهيل عملهم وفق الظروف المحيطة و من اجل مواجهة الاستغلال من قبل ارباب العمل او الادارات كما ان

136 – الدكتور صادق مهدي عن الدكتور عدنان العابد والدكتور يوسف الياس قانون العمل دار العربية للقانون 2010 بغداد ص 162

137 – محمود جمال الدين عن العابد مصدر سابق ص162

138 – الان توران عن الاستاذه بن حمزة حورية ص15 مصدر سابق

مجموعة النقابات تكون عادة اتحاد عام للعمال ومنها الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وهذا الاتحاد هو المركز الرئيسي لجميع النقابات في المؤسسات والمصانع بما فيها القطاع الخاص. وتشكل لأي مهنة نقابة عمالية حرة يكفلها النظام الاجتماعي للدولة قد منحها القانون الشخصية المعنوية، وهي الممثل القانوني للمنتسبين اليها في كل علاقة عمل بين هؤلاء اصحاب العمل او بسبب النزاع على تطبيق القانون. كما تمثل النقابة الحق الشخصي للعامل اذا طلب منها العامل[139]. والنقابة منظمة مهنية غايتها الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها الناتجة عن مزاولتهم للمهن وارتباطهم بعقود العمل.وهي من الضرورات لما لها من دور في تحسين ظروف العمال وزيادة رواتبهم وإصدار تشريعات عمالية تدافع عنهم وعن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي.

يحق لعدد معين من العمال لا يقل عددهم عن مائة وخمسين عاملا في المحافظة ان يؤسسوا نقابة لهم اذا كانوا ينتسبون الى احدى الصناعات او احدى المجموعات المصنفة بقرار من وزير العمل (المادة 198 المعدلة من قانون العمل عدلت بموجب قانون تعديل قانون رقم 11 لسنة 1978. وتشكيل النقابة تختلف من دول الى دولة اخرى بحكم طبيعة النظام والحكومة والبعض منها تستمد تأسيس النقابات من تأسيس منظمات المجتمع المدني في ضوء الدستور، وفي بلادنا يحتاج الى جملة اجراءات لذلك منها (يجتمع العمال الراغبون في تأسيس نقابة لمهنتهم اجتماعا تحضيريا ينضمون فيه محضرا يسجلون فيه اسماء الحاضرين واعمالهم ومحل اقامتهم وعملهم وعنوان مقر عملهم هذا اولا وثانيا يبلغ اعضاء الهيئة التأسيسية وزارة العمل مباشرة او عن طريق الهيئة الأدرية.ويشترط ان ينعقد الاجتماع الاول بحضور رئيس محكمة العمل في المحافظة، وان لا يقل عدد الحاضرين عن خمسين عاملا.من اعضاء الهيئة التحضيرية او التأسيسية ام كانوا ممن انتسبوا بعد الاعلان عن التأسيس[140].

وتجدر الاشارة الى دستور منظمة العمل الدولية والذي تضمن

139 – محمد علي الطائي قانون العمل دار المحجة البيضاء بيروت 2008ص 152

140 – عدنان العابد ويوسف الياس قانون العمل مصدر سابق ص 170

نصوصا صريحة واضحة تتعلق بحماية الحرية النقابية اذ جاء في مقدمته (على ان الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية هو احد وسائل تحسين احوال العمال وضمان السلام)[141] ، وعدم تدخل السلطات العامة باي تدخل من شانه ان يقيد هذا الحق او يعيق ممارسته القانونية[142].

اما شروط عضو الهيئة التأسيسية (ان يكون عاملا عراقيا ومكملا الثامنة عشر من عمره. ان يكون مشهودا له بالولاء للطبقة العاملة من خمسة من الناخبين على الاقل والشرط الثالث ان لا يكون محكوما بجناية او جنحة مخلة بالشرف[143]. وعليه لا يجوز ان ينتمي النقابي الى اكثر من نقابة وفق المادة 215 من قانون العمل. كمالايجوز تشكيل اكثر من نقابة للصناعة الواحدة على مستوى القطر[144]. وهذا يعني لايجوز ان يكون اكثر من اتحاد نقابي كما هو الان والذي سنأتي له في الفصل الاخير.

ومن الناحية القانونية نصت المادة 210 من قانون العمل بان نقابة العمال منظمة عمالية حرة يكفلها نظام المجتمع ولها شخصية معنوية وتتمتع باستقلال اداري ومالي في حدود هذا القانون والانظمة المنبثقة عنه.

وتتكون النقابة من هيكل تنظيمي في الوحدة المعنية من الهيئة العامة ومكتب النقابة. وللنقابة دور في رسم سياستها في انتخاب مكتبها والموافقة على رسم البرنامج السنوي وغير ذلك من السلطات. ومن الطبيعي جدا ان قانون التنظيم النقابي يسمح بتأسيس اتحادات على مستوى المنطقة او المحافظة او الوطن بصورة عامة. حيث ستكون مجموعة النقابات في هذا الاتحاد بصورة طوعية او اختيارية.

ومن مهمات الاتحاد هي وضع الخطط اللازمة لنقابات عمال المحافظة ورعاية شؤون اللجان النقابية غير المرتبطة بنقابة ووضع التقارير الدورية عن الشؤون النقابية والعمالية في المحافظة[145].

---

141 – عدنان العابد قانون العمل ص 188

142 – المصدر السابق ص189

143 – المصدر السابق ص170

144 – المصدر السابق ص179

145 – محمد علي الطائي قانون العمل مصدر سابق ص154

الاطار القانوني للنقابات – يأتي الاطار القانوني لعمل النقابات من وجودها وتطور الطبقة العاملة ودورها قبل وبعد دخول وسيطرة القوات البريطانية على العراق 1914. وكذلك دور الجمعيات والنقابات التي تأسست ومنها جمعية اصحاب الصنائع التي تأسست في عام 1929 وحققت الاعتراف وتكوين اتحاد عمال لمجموعة من النقابات. ثم صدور القوانين اللاحقة ، اضافة الى ان المادة 44 الفقرة 8 من الدستور المؤقت 16 تموز 1970 الذي يشير (استنادا الى احكام الفقرة 8 من المادة 44 المعدلة من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقد بتاريخ 16 /7 /1970 اصدار القانون الاتي اي قانون العمل 151 لسنة 1970)[146].

والمادة الرابعة من قانون العمل 151 ،(حرية التنظيم النقابي مصونة، وتلتزم الدولة بتوفير جميع الضمانات المعنوية والمادية، التي تمكن الحركة من اداء رسالتها في تأكيد قدسية العمل وحماية حقوق وكرامة العمال، وتنمية شخصيتهم وموهبهم، واعداد الطبقة العاملة، للمشاركة الجادة المسؤولة في التنهيج الاقتصادي وادارة المشاريع الانتاجية ومراقبة وتنفيذ وانجاح خطط التنمية، والقيام بدروها النضالي الطليعي في بناء وتطوير ورسم سياسة الدولة والمجتمع، وفي حركة الثورة العربية وحركات التحرر العالمية[147].

اما المادة العاشرة بعد المئتين من قانون العمل 151 ان نقابة العمال منظمة عمالية حرة يكفلها نظام المجتمع ولها شخصية معنوية وتتمتع باستقلال اداري ومالي في حدود القانون والانظمة المنبثقة عنه.

المبادئ الاساسية للنقابة

هي وحدة العمل والتي تعني وحدة الهدف والمطاليب والموقف. اما الاستقلالية استقلاليتها فكريا وايديولوجيا وتنظيميا وبعيدا عن الاحزاب، لان هدفها بعيد عن الاحزاب السياسية الايديولوجية وان لاتساوم الحكومة او الادارة، في نفس الوقت بعيدة عن ارباب العمل وتاثيراتهم

146 – قانون العمل 151 لسنة 1970 ص 5

147 – المصدر السابق ص6

وتدخلهم[148]. ويجب العمل بالأسس الديمقراطية اي مشاركة الاعضاء النقابيين في النشاط والفعاليات من خلال الانتخاب والتداول لمسؤوليات النقابة اضافة الى حرية النقابة هو جزء من الديمقراطية للبلد من خلال الدستور وحرية النقابة لكل فرد يمارس مهنة او عملا في اطار النشاط النقابي[149].

لقد اثبتت التجارب ان الحركات العمالية والنقابات في العالم والعراق تحقق اهدافها بالتلاحم والتنسيق فيما بينها ويكون التماسك بين الاعضاء النقابين حول الاهداف وفي نفس الوقت يحددها الواقع بالظروف الاقتصادية الاجتماعية للعمال ومحيطهم.

ومن اهم اهداف النقابة

الدفاع عن العمال ومصالحهم و تحسين ظروف معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية وتحسين اجور العمال والدفاع عن قانون العمل وحماية العمل من تجاوز الادارات وارباب العمل. الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والحياتية.

وهناك اهداف اخرى تتضمن رفع مستوى الوعي النقابي والتثقيف وتطوير المشاركة وطرق التفاوض وانشاء اعلام خاص بهم من اجل نشر النشاطات والاعتراضات عند استغلال الاطفال في العمل او النساء وغير ذلك.

كما نرى ضرورة تثقيف العمال بمكانتهم الاجتماعية ودورهم في القضايا السياسية واتخاذ المواقف اتجاه ابناء الشعب المصيرية والوقوف معهم ،(توفير فرصة للعمال للتعبير عن آرائهم في التغيرات الممكنة لقواعد العمل او الانتاج التي تعود بالفائدة على كل من الادارة والعمال[150].

تشير المادة 196 من قانون العمل151 لسنة 1970 الى (وضع الخطط للازمة لتوفير الوسائل الضرورية لتنمية وعي العمال في المهنة سياسيا واجتماعيا وثقافيا ومهنيا وتعبئتهم واعدادهم للمشاركة في

148 – فريد بشير اقتصاديات العمل ص538

149 – حسن الساعاتي عن حمزة بن حورية ص17

150 – فريد بشير اقتصاديات العمل دار المريخ الرياض السعودية 1994 ص538

العمل والنضال من اجل تحقيق اهداف الطبقة العاملة).

– المشاركة الفعلية في تسير وتحقيق المشروع التنموي والاقتصادي للمشروع من خلال ممثليها النقابين.

– تحسين اداء العامل ورفع مستوى المهارة من خلال الدورات التأهيلية.

– توفير التأمين في العمل والعطل والتقاعد والمرض.

– السعي لتحسين الاجور للعامل مقارنة بالمستوى المعاشي وتحسين القدرة الشرائية.

–التعويض عن البطالة الاضطرارية والحماية الاجتماعية في الازمات الاقتصادية (مثلا – مرض كورونا بداية عام 2020)

– حماية العمال من اي تجاوز من ارباب العمل والادارات من الفصل او العقوبات المختلفة.

– الدفاع عن الامتيازات الاجتماعية والخدمات الاخرى الترفيهية والتثقيفية.–

– منع استغلال العاملات والاحداث وفقا لقانون العمل.

ونذكر هنا ان الأساس ،هو في كيفية طرح قضايا معلقة بوضعهم المهني عبر الاحتجاج والتفاوض[151].

اما الاهداف السياسية

اولا – ضرورة التفاوض اثناء النزاعات والحق في الشكاوى في المحاكم المختصة.

ثانيا – التوعية والتثقيف ونشر المعلومات التي تخص العمال ونقابتهم من خلال الاعلام.

ثالثا–تقديم التسهيلات لتطوير العمل النقابي والدعوة للانضمام لها.

رابعا– التعاون والتنسيق مع النقابات الاخرى داخلية او خارجية للتعاون وتبادل الخبرات والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

---

151 – عبد الرزاق .رسالة ماجستيرفي علم الاجتماع في تونس عام 1988

وجاء في المادة 196 من قانون العمل 151 لسنة 1979 الى تولى التنظيم النقابي مهام نضالية هامة منها –التأكيد على الطبيعة التضامنية الانسانية لعلاقات العمل والانتاج ومكافحة اي شكل من اشكال استغلال الانسان للإنسان.

يشير العامل النقابي المخضرم ارا خاجادور في كتابه (ان من المهام الاساسية للحركة النقابية هي

1 – وحدة الطبقة العاملة.

2 – مساهمة الحركة النقابية في الادارات والمجالس الإدارية.

3 – بلورة برنامج لتحسين اوضاع الطبقة العاملة المعاشية على اساس وحدة الطبقة العاملة

4 – توسيع الديمقراطية النقابية.

5 – الاهتمام بالشبيبة العمالية وبالعاملات من ناحية التشغيل او التدريب المهني وتحسين ظروف العمل..الخ.

6 – تطوير مضمون القوانين المتعلقة بالطبقة العاملة والعمل على تطبيقها.

7 – واخيرا العمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وشجب التطور الرأسمالي ويؤكد على ان الحلقة المركزية هي وحدة الحركة النقابية والتي هي بجوهرها حركة وطنية، وباعتبار ان وحدة الطبقة العاملة هي الشرط الاساسي في انتصارها في تحقيق اهدافها[152].

ومن ابرز المهام، (مهام النقابة الطبيعة التضامنية الانسانية لعلاقات العمل والانتاج. حماية حقوق العمل وتحسين مستوى العيش وتحقيق الوفرة والرخاء في صفوف الطبقة العاملة. ويشير كتاب قانون العمل الى ترسيخ روح الاحترام لنظام العمل والتقيد الصارم به عن وعي وطواعية واخلاص. تعميق الشعور بوحدة الطبقة العاملة ووحدة المصلحة وكفاحها الوطني والقومي والعالمي الى العمل من اجل وحدة الطبقة العاملة العربية في صراعها التاريخي الواعي ضد الرجعية والرأسمالية والاستعمارية والصهيونية واسرائيل[153].

---

152 – ارا خاجادور تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ايار 1984 ص65

153 – العابد مصدر سابق قانون العمل ص167

لقد جاءت المادة السادسة والتسعون بعد المئة من قانون العمل 151 لسنة 1970 الى ان هدف التنظيم النقابي هو تنظيم الكفاح العمالي تنظيما منهجيا تقدميا واعيا من اجل حماية قدسية العمل وقيمته الانسانية وتأكيد الدور التاريخي للطبقة العاملة في بناء وادارة وتطوير المجتمع والدولة[154].

وعلى النقابة ان تأخذ بنظر الاعتبار الممارسات الديمقراطية وممارسة حقوقها القانونية او الشرعية كما توصف، ويشار ايضا الى الحريات الديمقراطية والنشاط النقابي للافراد وحسب ظروف بلدنا وهو جزء من النشاط النقابي.

ان العمل النقابي هو مجموعة من النشاطات الذي تقوم به الادارة او الافراد المنضوين تحت لواء النقابة للدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال والشغيلة بغية تحسين اوضاعهم. وتتجسد في مجموعة من المطاليب للارتقاء بالعمل وتطوير حياة العامل في المستوى الصحي والاجتماعي. وعلى قيادة النقابات ان تخوض مفاوضات من اجل مكانتها وقوتها.

ان العمل النقابي (هو شرط اساسي للنقابات والعمال الذين ينتمون الى عمل او مهنة ، ضمن علاقات عمل وتسعى للحفاظ على الحياة العملية المناسبة، ولمواجهة السلطة اذا لم توفر له المصالح المهنية والاجتماعية والعمل النقابي هو مجموعة من النشاطات والآليات والوسائل لغرض تحقيق مستوى افضل للحركة النقابية والعمالية.

ان قوة النقابة هو في مكانتها بين العمال وقوة تفاوضها مع اصحاب العمل وارباب او الادارة وممثلي الحكومة، كما ان قوة النقابة في عدد اعضاءها المشتركين. كما معروف ان النقابة تجسد اهداف العمال والمنتسبين. وتشير المادة 111 من قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 ان النقابة المختصة ومندوب عن الاتحاد ومندوب عن وزارة العمل لتمثيل العمال في حالة عقد العمل في المشاريع او المهن.

يتجلى العمل النقابي في تلك الممارسات النقابية التي تمثل مجموعة

154 – قانون العمل ص77

الآليات المستخدمة من طرف ممثلي الطبقة العاملة للدفاع عن مصالح العمال المادية والمعنوية وتعد النقابة مدى قوتها وتماسكها في اطار مصالح العمل واستخدام آلية الضغط الاداري من الاحتجاجات والتظاهر والاضرابات..الخ.

ان اي اتحاد لا يستطيع ان يأخذ دوره دون مجموعة من العوامل او العوامل المؤثرة وهي

أ- عدد العمال وتماسكهم وعدد اعضائها

ب- مجموعة القوانين التي تؤمن بها الحكومة في ضوء التشريعات العمالية والقوانين النافذة.

ج- خبرة النقابين وسمعتهم

د- دور التشريعات العمالية الدولية في التأثير على الادارات واصحاب المؤسسات والمعامل.

ه- معلومات وخبرة النقابين في اتحاد العمال عن مجمل النقابات وتصرفاتهم وعمل الادارات

و- الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف الحياة الاخرى.

ز- يشير النقابي المعروف ارا خاجادور عامل النفط في كتابه (من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق)في كلمته امام المكتب النقابي المركزي الى -

- وحدة الحركة النقابية، تحسين اوضاع الطبقة العاملة على اساس وحدة الطبقة العاملة توسيع الديمقراطية النقابية.

- تطوير مضمون القوانين المتعلقة بالطبقة العاملة والعمل على تطبيقها[155]....وشمل ذلك كما يذكر الى دور الطبقة العاملة في عملية التحول الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومشكلة السكن وعلاجها. من اجل ضمان صحي افضل للعمال، ومعالجة محو الامية والثقافة العمالية والتشريعات وقانون العمل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي والمرأة العاملة والشبيبة العمالية[156].

- لقد جرى التأكيد الى وحدة الطبقة العاملة وحركتها الحركة النقابية

155 - ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق ص 52

156 - المصدر السابق ص 53

العمالية مع توفير الديمقراطية السياسية والنقابية للعمال وتعزيز دور الطبقة العاملة وقدرتها على حماية مصالحها الطبقة في ظروف الصراع الطبقي.

– كانت الطبقة العاملة العراقية منذ نشوئها القوة الرئيسية في معارك شعبنا الطبقية والوطنية وقد تجسد وعيها الطبقي، واعمالها الثورية في نضالاتها البطولية وفي تمسكها بوحدتها وتلاحمها مع الجماهير. ولا غرابة ان تتوجه جميع الفصائل الرجعية بكل ما لديها من اسلحة نحو شق وحدة الطبقة العاملة والتنكيل بها وبقادتها ومناضليها في مختلف العهود الماضية. وبفضل تلك النضالات الجريئة للطبقة العاملة حققت مكاسب هامة في مجال التشريع وتشريع قانون العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي رغم النواقص التي فيها يعد مكسبا كبيرا[157].

الحريات النقابية

اشار مؤتمر العمل الدولي الى موضوع الحرية النقابية في سنة 1947 وتقرر ادراج الموضوع في جدول اعمال الدورة لسنة 1948 حيث اقر المؤتمر في هذه الدورة اتفاقية 87 لسنة 1948 والتي اختصت بتوضيح ماهية الحرية النقابية وتنظيمها ومنها –

– لمنظمات العمال واصحاب العمل الحق في اعداد انظمتها الاساسية والقواعد الادارية واوجه نشاطها وتحديد برامجها وانتخاب ممثليها بحرية تامة.

– للعمال واصحاب العمل الحق في تكوين المنظمات او الانضمام اليها.

– عدم تدخل السلطات باي تدخل من شأنه ان يقيد هذا الحق او يعيق ممارسته القانونية.

– لمنظمات العمال واصحاب العمل الحق في تكوين اتحادات او اتحادات عامة

– لايجوز أن تكون منظمات العمال واصحاب العمل عرضة للحل او لوقف نشاطها من قبل السلطة الادارية[158].

157 – المصدر السابق ص 62

158 – العابد مصدر سابق ص189

ومن اجل تطبيق هذه البنود قررت منظمة العمل الدولية اصدار قانون جديد لحماية الحرية النقابية وهي الاتفاقية رقم 98 لسنة 1949 الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم النقابي والمساومة الجماعية بحيث تكفل للعمال وسائل الحماية ضد التميز والحد من الحرية النقابية. ومما يذكر ان العراق صادق على هذه الاتفاقية بالقانون رقم 59 لسنة 1962[159].

تعتبر النقابات المنظمات الطبقية الاجتماعية لجماهير العمال. وهي تحتل مكانا هاما في تنظيم الطبقة العاملة من خلال التعبير عن مصالحها والمطالبة بحقوقها والدفاع عن مكتسباتها[160].

في نفس الوقت من حق العمال مهما كان انتماؤهم المشاركة في الانتخابات العمالية والأدلاء بصوتهم بملء حريتهم والترشيح في قوائم مشتركة او فردية وهي ممارسة ديمقراطية ضمن قواعد العمل النقابي وقانون العمل والدستور العراقي. كما ان الديمقراطية النقابية تخص التنظيم النقابي وتلعب الثقافة دورا كبيرا في تحقيق الديمقراطية في العلاقات الانتاجية او العلاقات الصناعية، من خلال المشاركة في التخطيط وادارة الانتاج والرقابة ومحاكم العمل وغير ذلك. ان مسألة مشاركة الطبقة العاملة وتوسيع مشاركتها في ادارة ورقابة وزيادة الانتاج واقرار الخطة الانتاجية وتنشيط اللجان التي تخص شؤون العمل والعمال يعزز دور الطبقة العاملة ويوفر ضمانات اكثر نحو التقدم.

والتجربة العملية ان الحريات الديمقراطية هي لصالح الطبقة العاملة من حيث تحقيق مطالبها الاقتصادية، وعلى عكس ذلك ان مكاسب الطبقة العاملة معرضة للضياع في اية لحظة في غياب الحريات الديمقراطية. ومن الطبيعي جدا ان الطبقة البرجوازية او الرأسمالية يزعجها تطور الوعي الطبقي للطبقة العاملة ولهذا هي لا تتساهل ازاءه[161].

العمل النقابي والسياسي – ان العمل النقابي هو التركيز على الصلاحيات التنظيمية المتعلقة بالعمل وبمحيطه وبظروف العمال.

---

159 – نفس المصدر السابق ص189

160 – ارا خاجادور مصدر سابق ص 77

161 – خاجادور مصدر سابق ص53

اما الجانب الثاني اي السياسي فهو نشاط فكري وايديولوجي تتبناه للوصول الى مركز القرار. او ان نضال احزاب وتسيطر على النقابات وتعمل على توجيهها لتنفيذ سياستها ويتجلى بهيمنة السياسي على العمل النقابي من خلال حركة سياسية اجتماعية شاملة يحتد فيها الصراع بين الطبقات الاجتماعية وفيها تتجند الاحزاب الوطنية وخاصة حزب الطبقة العاملة بقيادة ذلك النضال وتوجيهه لتحقيق الاهداف المرحلية في تغير ميزان القوى لصالح الشعب الكادح[162]

162 - حمزة بن حورية مصدر سابق

المبحث الثاني
قرارات وقوانين السلطة الدكتاتورية

استناد الى احكام الفقرة أ من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 /3 /1977 مايلي: - يحل مصلح (القطاع الاشتراكي محل مصطلح القطاع العام اينما ورد ذلك في القوانين والانظمة والتعليمات والبيانات والاوامر والمخاطبات الرسمية).

-يدخل ضمن مفهوم القطاع الاشتراكي القطاع التعاوني وجميع النشاطات التي تتولى الدولة تمويلها وادارتها.

- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه.

قبل البدء بكيفية اخذ القرارات والقوانين وماتبعها من تعليمات لابد ان نشير الى طبيعة التركيبة الطبقية للسلطة وحزب البعث والمتغيرات التي جرت عليه والتي ارتبطت في مصالحها الذاتية في تغير تلك القوانين.

لا يمكن تحديد طبيعة حركة سياسية او حزب ما استنادا الى ما يقوله هو عن نفسه، فكثير من الاحزاب او الحركات السياسية اطلقت على نفسها اسم الاشتراكية او ادعت بانها تسير في السبيل المؤدي الى الاشتراكية، في حين انها كانت احزابا برجوازية، بل وحتى ما قبل رأسمالية، متخلفة. حتى ان هتلر أسمي حزبه النازي بالحزب الاشتراكي الوطني القومي. وفي العراق دعا صالح جبر في الخمسينات[163] (حزبا ألفه من الملاكين وامثالهم بحزب الامة الاشتراكي[164].ولتحديد طبيعة اي حزب لا بد من تفحص الايديولوجيا التي يحملها هذا الحزب والتطلعات والبرامج والشعارات التي يرفعها ويسعى الى تحقيقها والبنية الطبقية التي يتكون منها.

163 - تاسس في 20 حزيران 1951 برئاسة صالح جبر وهو من كبار الملاكيين والرأسماليين منهم عبد المهدي المنتفكي وعبد الكاظم الشخماني وغيرهم

164 - عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ج3 ص 128

ان البرجوازية الكبيرة على اختلاف فئاتها البيروقراطية والطفيلية، برجوازية المدينة ام الريف هي التي تبسط سيطرتها على المجتمع ناهبة بشراهة الذئب الثروات التي ينتجها صانعوا الحياة وعمال المدن وشغيلة الريف وسائر الكادحين، وهي تفتح ابواب اقتصادنا الوطني للرأسمال الاحتكاري شريكها في النهب[165]. ان البرجوازية الكبيرة تنهب اليوم تحت ستار الاشتراكية العفلقية لا تحت واجهة الاقتصاد الحر وهي تنهب الثروات عبر قطاع الدولة الرأسمالي، الذي أطلقت عليه زورا اسم "القطاع الاشتراكي"، بل انها لم تعد تعبأ في الآونة الاخيرة ببيع القطاع الاشتراكي المزعوم الى كبار اصحاب الملايين من البرجوازية الجديدة الذين نموا وتكاثروا في ظل هذه الاشتراكية المزعومة.

يدرك العمال بخبرتهم الطبقية ان قطاع الدولة لا يصبح اشتراكيا في ظل سلطة برجوازية ولا يغدو اشتراكيا اصدار قانون بتغير اسمه. كما يدرك العمال بغريزتهم الطبقية وبتجارب نضالهم الكفاحي، الطابع الطبقي الحقيقي للدكتاتورية في العراق من سلوكها اليومي العملي لا من الاوهام التي تحاول بها ان تغسل ادمغة الفئات غير الواعية وغير المجربة بعد، من العمال[166].

لقد تبدلت تركيبة البعث نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الجانب الاجتماعي للحزب والسلطة وتغيرت العلاقات من الاساس. لقد آمن حزب البعث بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج ورأى فيها شرطا من شروط الحرية الفردية. لكنه رأى في نفس الوقت ان على الدولة واجب النهوض بتصنيع البلاد واشرافها على التجارة الداخلية والخارجية. وفي ذات الوقت كان يؤكد على دور الرأسمالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كان يرفع شعار الاشتراكية دون ان يعطيه مضمونا محددا واضحا وكان ينظر للأمور دائما بمنظار براغماتي نفعي، ولأنه كان يرفع شعارات من كل لون كانت فئات اجتماعية عديدة متضاربة المصالح تجد فيه تعبيرا عن مصالحها تاريخيا[167]. ومن

165 – الثقافة الجديدة العدد163ايار 1985 ص4

166 – المصدر السابق ص5

167 – سباهي مصدر سابق ج3 ص 129

الاسباب التي اثرت على الطبيعة الطبقية للحزب والسلطة هي:

- ايرادات الدولة بعد تأميم النفط وارتفاع اسعار النفط العالمية اثر حرب 1973 بين الدول العربية واسرائيل وقطع تصدير النفط الى الدول المؤيدة لإسرائيل حتى بلغت -ايرادات الدولة 65,5%من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.اي ان ثلثي الناتج المحلي الاجمالي بات بيد الدولة ويمكنها التصرف فيه على هواها[168].

ومع التنمية الانفجارية والتوسع الذي حصل في العراق من مشاريع كبيرة فان القطاع العام لم يستطع بقدراته الهندسية والفنية عن اللحاق بالتوسع الضخم في انشاء المشاريع اللذين حققا من العملية ارباحا هائلة وقد زاد التزاحم على العرض المحدود من الايدي العاملة الماهرة ومواد البناء..الخ ، مما دفع الى ارتفاع شديد في الاسعار للمواد الانشائية واضطراب كبير في الاجور وفي سوق العمالة سواء من خلال التعاقدات على المشاريع الضخمة او توريدات السلع الاستهلاكية وتسهيل استيراد المكائن والسلع وتقديم المواد الانشائية وغيرها بأسعار مدعومة من الدولة[169] ، وعلى هذا النحو كما يقول الكاتب والباحث عزيز سباهي الى ان العناصر الرأسمالية الطفيلية تظهر كالفطر في البراري بعد هطول الامطار[170].

- التغيرات الطبقية

- وكان للسياسات الاقتصادية التي سار عليها البعث في تلك الفترة، اثارها البعيدة في تركيبة سكان البلاد. ان عملية التنمية الرأسمالية السريعة في الريف والمدينة دفعت الى تغيرات سكانية وحراك اجتماعي واسع، وظهور مراكز صناعية جديدة. واوجدت مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة شملت اضطراب السوق والسكن وتخطيط المدن والبيئة وغيرها. وامتدت آثارها الى الحياة الاجتماعية والسياسية عامة. وجاءت بعدها التقلبات العنيفة التي طبعت سياسات صدام حسين

168 - المصدر السابق ص 130

169 - تقيم تجربة حزبنا (الحزب الشيوعي العراقي)1968 الى 1979 ص 43

170 - سباهي عقود مصدر سابق ص 132

والحروب التي اشعلها لتعميق الانقلابات السكانية التي لايزال العراق يعاني منها حتى الان[171].

- ونتيجة للإثراء الذي نجم عن عملية التنمية الواسعة، تغير التركيب المحصول الزراعي لصالح الفئات الغنية في الريف، فيما ظل العدد الاكبر من الفلاحين في زراعة المحاصيل الاساسية. وقد اتسع كثيرا فعل السياسات الزراعية للحكم في الاقراض وتوفير المستلزمات الزراعية بأسعار مخفضة، نفوذ البرجوازية الريفية على حساب الفقراء والمتوسطين وقد مدت هذه البرجوازية الريفية نفوذها داخل حزب البعث ذاته وطبعت سياساته بالتخلف في عديد من النواحي. امام سياسات الحكم الاقتصادية في تلك الفترة نمو كبير في حجم الطبقة العاملة، وظهور مراكز صناعية جديدة وتغيرات واسعة في تركيبها المهني وانتقال اعداد كبيرة من العاملين لدى الدولة والقطاع العام الى العمل في منشآت القطاع الخاص او العمل في ورشهم الخاصة...على العموم زاد عدد العمال المسجلين في الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1974 الى اكثر من 600 الف عامل، كان ما يزيد عن 48% منهم يعمل في القطاع العام واجهزة الدولة...وارتفع حجم الطبقة العاملة في عام 1976 الى 920 الف عامل. واتسعت كثيرا الفئات البرجوازية الصغيرة في الخدمات والصناعات الحرفية ونمت الفئات الهامشية في المدينة[172].

- لم يعد حزب البعث يتحرك فقط من مجرد منطلقاته الفكرية تجاه القضايا الداخلية والخارجية وهي عموما منطلقات غير ديمقراطية يمينية الجوهر، وانما قاد تحول اوساطه القيادية وكوادره الاساسية الى مواقع البرجوازية البيروقراطية، من حيث السياسة والمصالح والممارسة.

- لقد استمد نظام الحكم في العراق ترسانة لا يستهان بها من العدة والعدد والاليات ومن الاساليب الخبيثة الملتوية والماكرة لمجموعة تجارب متنوعة للبرجوازية العالمية، بالإضافة الى الاساليب الايديولوجية والسياسية لفلسفته التجريبية ضد المد المتصاعد للغضب البروليتاري لاحتوائه وتطويقه بالجهود التي يبذلها لتحويل النقابات كإحدى الاقنية

171 - المصدر السابق ص133

172 - سباهي عقود ج3 ص134

التي تصب في طاحونة السلطة الدكتاتورية الرجعية[173].

- لقد جرى اضعاف قطاع الدولة تدريجيا وقد تجلى ذلك في الثمانينيات، حيث تم اصدار عدد من القوانين التي استهدفت تقليص دور هذا القطاع، وحل العديد من مؤسساته وشركاته، وتحويل الكثير من وظائفه ومجالات نشاطه الى القطاع الخاص ولاسيما في ميادين المقاولات والنقل والبناء والتجارة الداخلية وبعض فروع الصناعات التحويلية وتم تصفية المزارع التعاونية والتعاونيات المشتركة وملكيتها من المكائن الزراعية واتاحة الفرص للاستثمار الرأسمالي في الريف[174].

- كانت وراء خطة التنمية الانفجارية التي كانت بدورها مغامرة اقتصادية جسدت منهجا طبقيا برجوازيا صغيرا يقوم على التجربة وكذلك القانون الخاص بمشاريع التنمية الكبرى الذي ادى الى احالة الغالبية الساحقة من المشاريع الى عهدة الدول والشركات الرأسمالية...وقد ادى تنامي دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي الى تضخيم شديد في اجهزة الدولة والى توسيع كبير في قاعدة البرجوازية البيروقراطية والى هيمنتها على النشاط الاقتصادي وتحكمها بالإيرادات المالية الكبيرة، كما قاد الى تضخم في شريحتها العليا...وهكذا نمت وترعرعت فئة واسعة من البرجوازية البيروقراطية في احضان قطاع الدولة وبالارتباط الوثيق مع الرأسمال الاجنبي، وشهد العراق اول مرة عددا كبيرا من اصحاب الملايين الذين كانوا الى جانب الفئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف القاعدة الاجتماعية للحزب الحاكم وسلطته الطبقية التي تحولت الى سلطة البرجوازية والطفيلية المرتبطة بالدولة والشركات الرأسمالية الاحتكارية[175].

امام هذه المتغيرات في السلطة وحزب البعث لابد ان تتغير القوانين والقرارات بما يتلاءم مع التوجه للنظام في السيطرة والاستحواذ والهيمنة على مفاصل الدولة وبما فيها الطبقة العاملة العراقية وهي القوة الفاعلة في الساحة من حيث العدد والامكانيات والتنظيم النقابي والوعي والادراك لمصالحها.

---

173 - عزيز سعيد لمحة عن قوانين العمل والاضرابات العمالية -1968 1978 الثقافة الجديدة عدد408 ايلول 2019 ص 80

174 - تقيم تجربة حزبنا ص 44

175 - المصدر السابق ص45

لقد فرض النظام ازلامه ومرتزقته على قيادات الحركة النقابية، محولا هذه التنظيمات من ادوات كفاحية بيد العمال الى ادوات لفرض سيطرة البرجوازية عليهم، وبلغت الصلافة حدا دفع برأس النظام الى مطالبة القيادات النقابية الصنيعة بتخليص العمال من النزعة المطلبية على حد تعبيره. لقد تحولت هذه القيادات النقابية الى بيروقراطية منفصلة ومعزولة عن جماهير العمال، كما تحولت بفعل الامتيازات الباذخة التي تحظى بها كثمرة لخدماتها القذرة، الى فئة ارستقراطية منسلخة عن الطبقة العاملة وحركتها النقابية. كما عملت الدكتاتورية بموازاة ذلك كله، على الارتداد عن المكتسبات الايجابية في قانون العمل رقم 151 لعام 1970 الذي جاء ثمرة لكفاح عمالي مديد[176].

تبرز اهمية القوانين العمالية والنقابية في ايجاد الصيغ العملية في تسير الحياة العملية في الحقوق والواجبات اضافة الى الحريات النقابية و وتعريف القانون حيث هناك اتجاهان الاول يركز على معالجة العمل التابع المأجور في علاقات العمل الخاصة وبذلك فانه يقتصر العقد على اتفاقات تبرم بين عامل فرد وصاحب عمل ومن هذا المنطلق فان اصحاب هذا الاتجاه يعرفون قانون العمل بانه(مجموع القواعد التي تحكم العلاقات الناشئة عن قيام شخص بالعمل لحساب شخصاً اخر، وتحت سلطته، واشرافه في مقابل اجر[177] ،اما الاتجاه الثاني بانه (مجموع القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الفردية والجماعية الواردة او المتعلقة بالعمل المأجور التابع[178].

وعلى الحكومة ان تضع القوانين وقراراتها في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية، فالاتفاقية العربية رقم 8 لسنة 1977 والاتفاقية الدولية رقم 98 لسنة 1949 في الحقوق والحريات وعليه فان الحقوق الطبيعة في وضع قوانين تتماشي مع تلك القوانين واساسها الحريات والحقوق الديمقراطية. وعليه ان تكون القوانين وفق الدساتير والقوانين المحلية التي ترى ان التنظيم النقابي من الضرورات والحقوق للعمال.

176 – الثقافة الجديد عدد 163 ايار 1985 ص 5 بيان الحزب بمناسبة الاول من ايار عيد العمال العالمي
177 – محمد لبيب عن محمد علي الطائي قانون العمل ص12
178 – يوسف الياس عن محمد الطائي ص13

لقد صدر قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 وجرى تعديله برقم 36 لسنة 1942 والتي من خلالها اجازت الحكومة مجموعة من النقابات تم ذكرها في بداية الفصل الاول. اما قانون رقم 1 لسنة 1958 فقد صدر قبل الثورة بأشهر حيث اقر حق التنظيم النقابي للعمال. (وبعد ثورة 14 تموز سنة 1958 صدر قانون رقم 82 لسنة 1958 المعدل لقانون العمل والمتعلق بشؤون التنظيم النقابي. وصدر قانون رقم 38 لسنة 1958 الخاص بنظام وجائب وحقوق النقابات ونظام النموذج الاساسي للنقابات العمالية رقم 39 لسنة 1958 ثم صدر القانون رقم 171 لسنة 1967 الخاص بالنقابات العمالية ثم صدر قانون العمل رقم 151 لسنة 1970[179].

لقد عملت السلطة في العراق بعد انقلاب 17 تموز 1968 الى خرق هذه البنود والاتفاقيات من خلال اصدار قوانين مجحفة والتي تحجم من دور العمل النقابي والتدخل في شؤونه ومصادرة حقوق العمال النقابية وارادتهم في اختيار ممثليهم وغير ذلك.

وبهذا الجانب تجدر الإشارة الى اصدار القرار رقم 150 لسنة 1987 والذي بموجبه تم حل الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق وألغى التمثيل النقابي في قطاع الدولة. وفي نفس الوقت ألغي قانون العمل المرقم 151 لسنة 1970 المعدل. هذا القرار جاء في ظروف الوضع السياسي الاقتصادي والاجتماعي غاية في الصعوبة حيث نصف العمال القادرين على العمل هم في الجبهة في الحرب مع ايران.

وجاء صدور قرار من مجلس قيادة الثورة الذي استغل الاوضاع الشاذة في بلادنا من حرب وابعاد العمال عن عملهم والذي اصبح بموجبه جميع عمال دوائر الدولة موظفين (وجاءت الاسباب لصدور هذا القرار من مجلس قيادة الثورة التاريخي الذي اصبح بموجبه جميع عمال الدولة والقطاع الاشتراكي موظفين وقضي لاقتصار تطبيق قانون العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمختلط، قد احدث تغيرا جذريا في الاسس التي يقوم عليها قانون العمل وسريان احكامه بتحويل عمال

179 – العابد ويوسف الياس قانون العمل ص 166

الدولة والقطاع الاشتراكي الى موظفين، واصبح من الضروري صدور قانون عمل يصاغ بموجب المرحلة الجديدة ويحافظ على التوازن في الجانب الانساني وفي الجانب العملي، ويستوعب التطورات العميقة الحالية والمستقبلية لحركةالمجتمع, فتم اعداد هذا القانون الذي اخذ بمبدأ توظيف العمل في لقطاع الخاص والتعاوني والمختلط لمساندة عملية الانتاج وربط الاجر بزيادته. لقد وفق القانون الجديد بين مصلحة العامل ومصلحة الانتاج بحيث لا يهدر جهد العامل على حساب مصلحة الانتاج كما راعى في الوقت ذاته ضرورة تطويره وانطلاقا من ذلك حددت بشكل دقيق حقوق العمال واصحاب العمل بصورة متوازنة.

فقد ضمن القانون للعامل اجرا يكفي لسد حاجاته الاساسية ويمكنه من اعالة اسرته، وضمن الحد الادنى العام لأجر العامل غير الماهر الذي لا يجوز الاتفاق على اقل منه، ووفر حماية قانونية له وسبل اعادة النظر فيه بصورة دورية. ونظم القانون كيفية تشغيل العمال وحدد مهام مكاتب العمل في هذا المجال واعتمد مبدأ حرية صاحب العمل في تشغيل العمال وامكانية الاستعانة بمكاتب العمل لتشغيل العمال واجراءات ذلك. وأعار القانون اهمية الى التدريب المهني لإمداد قطاعات العمل المختلفة بما تحتاج اليه من مهارات فنية ذات اختصاص فوضع قواعد للتدريب المهني وحدد العلاقة بين المتدرب والجهة التي يتدرب فيها وبين القانون والاحكام المتعلقة بعلاقات العمل الفردية واكد على الطبيعة العقدية لهذه العلاقة، وحدد التزامات العامل وصاحب العمل، ووفر القانون الجديد حماية اضافية للام العاملة لما تقتضيها متطلبات الامومة ورعاية الطفولة بحيث اجاز لها التمتع بأجازة الامومة الخاصة لمدة سنة تتصرف فيها لرعاية طفلها كما منحها القانون اجازات متقطعة عند مرض طفلها. وضمن القانون الجديد حماية افضل للحدث بحيث رتب عقوبة على من يقوم بتشغيله دون السن القانونية كما ضمن اجوره المستحقة عن مدة التشغيل المخالفة للقانون والتعويض عن اصابة العمل التي تحدث اثناءها. وكرس القانون الجديد نصوصا تكفل ايفاء العراق بالتزاماته العربية والدولية

فيا يتعلق بواجبات القائمين بتفتيش العمل ومهامهم وصلاحياتهم وتنظيم الحد الاعلى لساعات العمل الاضافي المسموح به. وقد استبعد القانون الجديد الاحكام المتعلقة بالتنظيم النقابي لتنظيمه بتشريع مستقل، ولكل ما تقدم شرع هذا القانون).

وجاءت (المادة 162 اولا يلغى قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وتبقى التعليمات والقرارات الوزارية الصادرة بموجبه نافذه لحين صدور ما يحل محلها)[180].

ان هذا القرار حل بموجبه التنظيم النقابي في قطاع الدولة والغى صفة العمال حيث حولوا الى موظفين اي كثير من الامتيازات قد فقدوها اضافة الى طمس النضال الوطني والطبقي للطبقة العاملة ومن اجل حرف تاريخهم النضالي.

اما اصدار قانون رقم 52 لسنة 1987 الذي بموجبه الغى التنظيم النقابي للعمال وحل النقابات العمالية العاملة في القطاع العام وقلصت النقابات من 12 الى 6 نقابات وهي ضربة كبيرة للعمل النقابي.

وقد جاءت المادة 45 من قانون العمل 52 يلغى قانون العمل رقم (151) لسنة 1970

يلغى الفصل السادس عشر الخاص بالتنظيم النقابي المتضمن المواد من 196 الى 242 من قانون العمل رقم 151 لسنة 1970

وجاءت المواد التالية لتعبر عن كيفية تكيف العمل النقابي بظل هذا القرار الجائر والمجحف بحق الطبقة العاملة العراقية.

- مادة 46

على التنظيمات النقابية القائمة تكييف اوضاعها النقابية وفقا لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على تسعين يوما اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون.

- مادة 47

تنتقل حقوق والتزامات النقابات العامة الى الاتحاد العام لنقابات العمال.

---

180 - من قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 ص 44

- مادة 48

للاتحاد العام لنقابات العمال اصدار النظام الداخلي للتنظيمات النقابية (يعني نظام داخلي جديد-الكاتب).

- مادة 49

ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الاسباب الموجبة

بقيت الاحكام المتعلقة بالتنظيم النقابي في العراق، لسنوات طويلة، جزءا من قانون العمل

وحيث ان القواعد المتعلقة بالتنظيمات النقابية العمالية تتعلق بالإجراءات والهياكل التنظيمية، وان قانون العمل هو قانون موضوعي ينظم علاقات العمل، وحيث ان لكل منظمة من المنظمات الجماهيرية والمهنية في العراق قانونها الخاص ينظم شؤونها، ولأهمية الحريات النقابية، فقد اصبح من الضروري اعداد قانون خاص بالتنظيم النقابي العمالي في العراق ينسجم مع قرار مجلس قيادة الثورة رقم (150) لسنة 1987.

ولأجل ان يحدد قانون التنظيم النقابي للعمال الاهداف العامة للتنظيمات النقابية ويشمل بأحكامه عمال القطاع الخاص والمختلط والتعاوني، وان يبين هذا القانون التنظيمات النقابية من لجنة نقابية باعتبارها اصغر وحدة اساسية وحجر الزاوية في هذا التنظيم، وان يوضح كيفية تأسيس النقابة وتشكيلاتها واختصاصاتها ويعين شروط تكوين اتحاد نقابات عمال المحافظات وهيئاته وصلاحياته ويعرف الاتحاد العام لنقابات العمال ويبين تنظيماته واختصاصاته وعلاقته بالتنظيمات النقابية العمالية الادنى منه، وان يحدد القانون اخيرا الموارد المالية لكل تنظيم من هذه التنظيمات النقابية العمالية ويعين الضمانات التي تتمتع بها أموالها ولكل ذلك فقد شرع هذا القانون.

هذا القطاع الواسع ذو الأهمية الجماهيرية التي تتحكم في الكثير من المرافق الاقتصادية في البلاد، ولما وجدت أنها أمام حركة احتجاج واسعة تراجعت هذه السلطة ولكن إلى حين، وسرعان ما دعت على أثر هذه

الاحتجاجات إلى اجراء انتخابات للنقابات العمالية، لكنها راحت تخطط من أجل تزييفها بطرقها الشيطانية الخبيثة، إلا أن هذا التزييف كان قد سبقه ممارسات لا قانونية حيث انتهجت الدكتاتورية بواسطة عملائها سياسة الترغيب والترهيب لمنع العمال من التصويت للقوائم الانتخابية غير السلطوية، وعلى الرغم من هذه المخططات والطرق التي اتبعتها السلطات فقد فازت قائمة المعارضة الديمقراطية في عدد من اللجان النقابية وبخاصة في محافظة البصرة، فما كان إلا أن قامت السلطات بإلغاء هذه الانتخابات وأعلنت عن فوز عملائها في هذه اللجان مما أثار غضب واسع في أواسط العمال..

لقد كانت مرحلة حكم حزب البعث الإرهابية من أشد المراحل قسوة وهمجية ليس ضد الطبقة العاملة وحركتها النقابية فحسب وإنما ضد جميع الفئات العراقية التي تشك بولائها وضد تجمعاتها المهنية والثقافية، وقد بدأت هذه المرحلة أكثر عداء وقسرية ضد العمال ونقاباتهم، واتسمت بالهيمنة على الحركة النقابية وتجييرها لنفسها وإلغاء استقلاليتها الحرة محرفة توجهاتها الديمقراطية وإبدالها بتوجهات حزبية ضيقة ولعبادة فكرة الفرد القائد في الدولة، هادفة من وراء ذلك افراغ محتواها الثوري بتزايد أدوات القمع والإرهاب.

قانون التنظيم النقابي 52 لسنة 1987

وجاءت الاسباب -

1 - حماية وتطوير الانتاج وحقوق العمال.

2 - تنمية الوعي السياسي والثقافي والمهني للعمال.

3 - ترسيخ روح الاحترام لنظام العمل والسعي الى التقيد به عن وعي وطواعية واخلاص.

4 - تجسيد اهداف ثورة 17 تموز 30- تموز العظيمة وتعميق التضامن بين العمال العرب من اجل تحقيق اهداف الامة العربية والتضامن مع عمال العالم تحقيقا لمبادئ ثورة تموز الانسانية!

العمال المشمولون بالتنظيم النقابي فهم عمال القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني.

صدور قانون العمل رقم 71 لسنة 1987

استنادا الى احكام الفقرة(أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور. قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 27 /7 /1987 اصدار القانون الآتي رقم 71 لسنة 1987 قانون العمل ونشر في الوقائع العراقية بالعدد 3163 في 17 /8 /1987 وان القانون يسري كما جاء في المادة الثامنة (تسري احكام هذا القانون على جميع العمال في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني).

قانون رقم 16 لسنة 2001 قانون التعديل الثاني لقانون التنظيم النقابي

ومن هذا المنطلق انطلقت الدكتاتورية في إصدار جملة من القوانين والقرارات المعادية للحقوق والحريات النقابية، بهدف تجريد العمال من التنظيم النقابي، فأصدرت عام 1977 قرار رقم (72) وقرار (91) واتبعتها بقرار (190) و قرار (543) في 1984 عطلت بموجبها العديد من بنود ومواد قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 إضافة إلى قانون التقاعد والضمان الإجتماعي.

كما جاء في المادة 162 ثانيا – تلغى قرارات مجلس قيادة الثورة-(181)

وثالثا – تلغى الانظمة الاتية

نظام تشغيل وتنظيم عمل النساء رقم 36 لسنة 1972

نظام تشغيل وتنظيم عمل الاحداث رقم 37 لسنة 1972

نظام ممارسة غير العراقيين العمل والمهن في العراق رقم 30 لسنة 1973

---

181 - رقم 91 في 23/1/1977
قرار رقم 1847 في 20 /12 /1979
قرار رقم 1306 في 16 /8 /1980
قرار رقم 1774 في 1 /12 /1980
قرار رقم 1316 في 1 /10 /1981
قرار رقم 209 في 10 /2 /1982
قرار رقم 252 في 16 /2 /1982
قرار رقم 1313 في 21 /10 /1982
قرار رقم 680 في 24 /8 /1986

نظام مكافأة وانضباط العمال رقم 19 لسنة 1976
نظام تفتيش العمل رقم 2 لسنة 1987
ووضعت تحت توقيع مجلس قيادة الثورة

وحولت الدكتاتورية النقابات إلى ثكنات عسكرية تجبر العمال للانتماء إليها وبهذا خرقت القوانين المرعية التي اصدرتها منظمة العمل الدولية بعدم اجبار العمال في الانتماء للنقابات، وتجاوزت هذه الضغوط إلى إجبار العمال للانتماء لحزب البعث، وكان الرفض يواجه أقسى الاحتمالات بوقوع الأضرار المعنوية والمادية والجسدية للرافضين.

الموقف من القوانين

وكانت أكبر مشكلة واجهتها الطبقة العاملة العراقية إبان حكم الدكتاتورية في العراق هو اصدار القانون (150) لسنة 1987 حيث قام هذا القانون بإلغاء ثلثي الطبقة العاملة في قطاع الدولة وحرمان العمال من حق التنظيم النقابي واعتبارهم.. (موظفين حكوميين) وكان ذلك القانون منعطفاً خطيراً في توجهات الدكتاتورية لحرف نضال العمال وقمع تحركاتهم وهو خرق فاضح للحقوق والحريات النقابية، كما أعقبه إلغاء قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 والنقابة العامة والاتحادات المهنية، وجرى إبداله بصدور القانون الجديد حول التنظيم النقابي رقم (52) لعام 1987 يخص القطاع الخاص والقطاع المختلط والتعاوني، ثم اصدر استكمالاً لسياسته التعسفية وتجاوزاً على حقوق العمال القانون رقم (71) لعام 1987، واعتبر هذا القانون من أتعس القوانين التي سنت في أكثرية دول العالم وبخاصة النامية منها ولقب بحق حينذاك بقانون أرباب العمل وليس قانوناً للطبقة العاملة. وهكذا واصلت الدكتاتورية سياستها الإجرامية بالتخلص من التنظيم النقابي في قطاع الدولة، واستكمل هذا العمل صدام حسين بتصريحه حينذاك "تكونت النقابات العمالية في العراق كانعكاس لأمثالها في بلدان العالم، وقد أدت واجباتها ضمن مرحلة النضال في هذا الإطار، وربما يسأل سائل لماذا تأخرت تدابيركم هذه طيلة ثمانية عشر عاماً؟" فيجيب هو على

سؤاله " انه كان يفكر منذ بعيد بإصدار مثل هذا القرار " لكن حسب إدعائه أن الوقت كان غير مناسباً، ومن هنا نصل إلى جوهر سياسة حزب البعث العراقي بقيادة صدام حسين التي هي بالضد من مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، ولقد سخف صدام حسين هذه الإجراءات بعد ذلك بقوله عندما يذهب العامل إلى خطبة فتاة فسيكون مقبولاً عند أهلها ولا يخجل عندما يسأل عن وظيفته كموظف في الدولة، وهذه هي النظرة الدونية التي تظهر مدى احتقاره لكلمة العامل والتي انعكست على السياسة الموجهة ضد الطبقة العاملة العراقية.

أثناء هذه الفترة ظهرت حركة احتجاجية لخطوة الدكتاتورية الرجعية من قبل الحركات العمالية النقابية وبعض الحركات العمالية النقابية العربية، وقدمت العديد من المذكرات من قبل "حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية" إلى كافة الاتحادات العربية والعالمية ومنظمة العمل الدولية (لجنة الحقوق والحريات النقابية "التي طالبت الدكتاتورية بتوضيح موقفها من هذا الإلغاء وغيرها من القوانين التعسفية التي صدرت حينذاك، فقامت الدكتاتورية في حزيران بإرسال رسالة إلى هذه المنظمة حاولت التقليل من أهمية القرار 150 وأكدت في الرسالة" بأن القانون المذكور يقصر التنظيم النقابي للعمال في العراق على القطاع الخاص والمختلط والتعاوني لكون عمال القطاع الاشتراكي الذي تم تحويلهم إلى موظفين أصبحوا خارج أحكام هذا القانون[182].

واعتبرت هذه الاجراءات منافية لأبسط الحقوق الديمقراطية والنقابية للعمال، وسخفتها أكثرية الاتحادات النقابية العربية وعلى رأسها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والاتحاد النقابي العالمي وغيرها، فسارعت الدكتاتورية فوراً في ايلول عام 1987 لإجراء انتخابات صورية في القطاعات المذكورة وعقدت بعد ذلك المؤتمر العام الثامن، حيث اعتبر اتحادا كارتونياً ومؤسسة من مؤسسات الدكتاتورية القمعية[183].

---

182 – الكاتب مصطفى محمد غريب موقع كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية 6/11/2007

183 – مصطفى محمد غريب المصدر السابق.

المبحث الثالث

حركة العمال النقابية الديمقراطية[184]

بعد ان قامت الدكتاتورية في العراق باعتقال المئات من الكوادر النقابية العمالية واضطرار قسم منهم الذهاب الى المنافي، نشطت مجموعة من هذه الكوادر(في سوريا ولبنان) لتأسيس حركة عمالية تؤمن بحرية التنظيم والتظاهر وتؤمن بالديمقراطية وتدافع عن حقوق العمال وتعمل مع القوى الخيرة في اصدار قوانين تحمي العمال من اجراءات السلطة التعسفية وسلب إرادتهم. وتبلورت هذه الحركة بعد اندلاع حرب الخليج الاولى، حيث عقد اجتماع تأسيسي لها في حزيران عام 1981 في دمشق، وتم اقرار النظام الداخلي والبرنامج، ولكنه لم يقر نتيجة الظروف الموضوعية والذاتية في اجتماع او كونفرس للحركة واقتصرت على اجتماعات للعمال النقابين العراقيين في سوريا وكردستان العراق للتباحث بأمور العمال وظروفهم وحقوقهم في ظل الحرب والدكتاتورية.

وجاء تأسيس المنظمة النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية، كامتداد طبيعي وتأريخي وشرعي لحركة الطبقة العاملة واصدرت جريدتها المركزية (صوت العمال) داخل الوطن ونشرة للإعلام الخارجي باسم (الحركة النقابية)، واصبحت العودة للعمل السري ضرورة موضوعية وذاتية. وفي السنوات التالية عقد الكونفرنس في دمشق في 24 كانون الأول (ديسمبر) 1989 وبحضور مندوبين من منطقة كردستان ومناطق العراق الأخرى[185].

وبعد أن قسم عمل الكونفرنس اتفق الجميع على الشعار (من أجل وحدة الطبقة العاملة العراقية في النضال من أجل الديمقراطية والحقوق والحريات النقابية).

---

184 - يعتمد الكاتب على وثائق الكونفرس الاول 24 كانون الاول 1989 التي يملكها

185 - حضر الكونفرس من العمال مصطفى محمد غريب، عبد الرحمن الخالدي, فيصل الفؤادي، باقر الفضلي, حكمت حسين، هادي صالح, شاكر الزبيدي، هادي علي لفته، سليم اسماعيل، قاسم ابو جاسم واخرون الذين مثلوا قطاعاتهم الصناعية.

كما أقر جدول العمل وبهذا تم طرح (ورقة عمل الكونفرنس الأول لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية وقد جرت مناقشتها بشكل مسهب وأضيفت لها مقترحات المندوبين حتى أصبحت في صيغتها النهائية كما ناقشت مجمل المواد المطروحة، حول الوحدة والحريات وتأمين شروط الحياة للطبقة العاملة. ووضعت الحركة النقابية الديمقراطية مجموعة مهمات،

وجرى التصويت على برنامج الحركة والمهمات الراهنة والنظام الداخلي بعد مناقشات مطولة.

وقدمت مداخلات عديدة منها" الحقوق والحريات النقابية و المرأة العراقية والشبيبة العاملة والعمالة الوافدة"

لقد كان الكونفرنس الأول لحركة نقابية سرية خطوة كبيرة في تعزيز الثقة بالعمال العراقيين وفي امكانياتهم وقدرتهم على خوض الصراع من أجل حقوقهم المشروعة، وهو انجاز تاريخي ونقطة مضيئة على الرغم من النواقص ومحدودية الحضور التي تزامنت مع إرهاب دكتاتوري لا مثيل له في العراق.

1- بلاغ عن الكونفرنس الأول لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

(في جوٍ من الحماس والشعور العالي بالمسؤولية، عقدت حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية كونفرنسها الأول تحت شعار " من أجل وحدة الطبقة العاملة العراقية في النضال من أجل الديمقراطية والحقوق والحريات النقابية"

شارك في الكونفرنس عدد من الكوادر العمالية، العاملين في المجال النقابي، يمثلون عمال السكك والنفط والميناء والخياطة والميكانيك والبنوك والزيوت والطباعة والنسيج والنقل وغيرهم، وقد ازدان مكان الاجتماع بشعارات اكدت أهمية وحدة الطبقة العاملة العراقية وتضامنها مع الحركة العمالية العربية والعالمية، ونضالها من أجل حكم وطني ديمقراطي، وتمجيدها لشهداء الحركة العمالية العراقية.

ابتدأ الكونفرنس بالوقوف دقيقة صمت اجلالاً لأرواح شهداء الحركة النقابية ومجموع الحركة الوطنية في العراق، ثم جرى انتخاب هيئة رئاسة لإدارة الكونفرنس. وبعد ذلك ألقيت كلمة حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية التي اشارت على ضرورة حركة الطبقة العاملة ودورها النضالي في هذه المرحلة وأهمية تلاحمها في النضال مع الطبقات والفئات التقدمية الأخرى، ومجموع الحركة الوطنية العراقية من أجل قيام ديمقراطية حقيقية تؤمن للطبقة العاملة حرياتها المشروعة، وتأسيس حركة نقابية تخدم مصالح العمال وتمثلهم حقاً.

بعدها ألقى التقرير التنظيمي الذي اعدته قيادة الحركة النقابية الديمقراطية وقدمت فيه شرحاً مفصلاً عن نشاطات الحركة خلال الفترة الماضية والظروف التي عملت بها والنتائج التي حققتها وتم اقراره بعد مناقشة في اجواء الصراحة والحرص على تطوير الحركة.

ودعا الكونفرنس إلى توسيع الركائز في المعامل والمؤسسات والمحتشدات العمالية سواء في قطاع الدولة أو في القطاع الخاص والمختلط ، وكذلك دعا العمال المهجرين والمهاجرين خارج وطنهم غلى تنظيم أنفسهم بالأشكال المناسبة حسب ظروفهم، من أجل تمتين وحدتهم، وضمان تحقيق مطالبهم المشروعة وتوثيق صلاتهم بالحركة وبالوطن.

وفي الختام وجه الكونفرنس رسائل تحية وتضامن مع الطبقة العاملة العراقية التي تواجه الممارسات التعسفية من قبل السلطة واتحادها الرسمي، وكذلك الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد النقابات العالمي والاتحادات العمالية المناضلة في البلدان العربية، والطبقة العاملة السودانية، ومع العمال المصريين وخاصة العاملين في العراق الذين تعرضوا لحالات الاضطهاد من قبل أجهزة السلطة العراقية ومصادرة حقوقهم.

وعاهد المجتمعون في ختام الكونفرنس، الطبقة العاملة العراقية على مواصلة النضال بعزيمة اشد وثقة أكبر من أجل غد أفضل وحياة مشرقة للطبقة العاملة العراقية والشعب العراقي.

(1989 / 24/12)

ورقة عمل الكونفرنس الأول لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

" تتحدث ورقة العمل عن تاريخ الحركة النقابية ونضال الطبقة العاملة من أجل نيل حقوقه المشروع، كما تناولت الورقة انقلاب 17 / تموز / 1968 والهيمنة على النقابات فضلاً عن نتائج الحرب الكارثية التي قام بها النظام الدكتاتوري ضد إيران، كما تناولت التشريعات العمالية الرجعية التي دأب عليها النظام الدكتاتوري، وحقوق المرأة العاملة والعمال المهجرين والمهاجرين والعمالة الوافدة..

ولخصت الورقة المهمات اللاحقة.

ورقة عمل الكونفرس الاول لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

لقد تمرست الطبقة العاملة العراقية في النضال الوطني ولعبت دوراً مجيداً وثورياً في النضال الوطني وشكلت نضالاتها منذ بدء تكوينها مؤشرات واضحة على قوتها، تجلت في اضرابات عمال الكهرباء والسكك والميناء والنفط والمطابع والميكانيك وغيرها. واصبحت قوة معينة وثورية للمساهمة في اسقاط النظام الملكي العميل وتحقيق ثورة 14 تموز المجيدة واستمرار نضالاتها للحفاظ على مكتسبات الثورة التي تحققت لجماهير الشعب، والتصدي الاحق لإعداء الثورة من برجوازيين واقطاعيين ورجعيين. كما دافعت الطبقة العاملة عن نقاباتها وحرية التنظيم النقابي والديمقراطية النقابية وتثبيتها، وعن التشريعات التقدمية، وتصدت لمفاهيم الهيمنة والاساليب القسرية. وتحويل النقابات والمنظمات العمالية الى أداة بيد السلطات وكأجهزة منفذه لإرادة البرجوازية الحاكمة ووسيلة قمع بيدها.

ومنذ انقلاب 17 -30-تموز1968 ووصول حزب البعث الى السلطة السياسية وماتبع ذلك من اجراءات وتشويهات وتزوير ومسخ للحركة النقابية وتشويه الديمقراطية، اذ تحولت النقابات الى اجهزة للسلطة

الدكتاتورية واداة قمع للعمال.فقد اسفر النظام ومنذ ايامه الاولى عن معاناة للطبقة العاملة وحقوقها الديمقراطية، وفي مقدمتها حق التنظيم النقابي الحر والاضراب،وتجلى هذا العداء بهجومه على عمال الزيوت وكسر اضرابهم بالقوة، وبتقييد حرية الاضرابات وقمعها وتزوير الانتخابات النقابية وحل اللجان النقابية المتمثلة بقائمة وحدة نضال العمال غير الموالية للسلطة وحزبها والتي سبق وان انتخبت من قبل العمال وجرت مطاردة اعضائها والنقابيين وفصلهم من العمل ونقلهم وزجهم في السجون ومحاربتهم في لقمة عيشهم.

وجاء على رأس النقابات واللجان النقابية في المعامل والمشاريع الصناعية عناصر من الحزب الحاكم لا يمت الكثير منهم للطبقة العاملة بصلة، أوعمال تحولوا تدريجيا الى مصاف البرجوازية الصغيرة. وتحولت النقابات العمالية الى أجهزة بوليسية لمطاردة العمال غير الموالين للحزب الحاكم وتحويل النقابات من اجهزة ومنظمات للدفاع عن حقوق العمال وضمان مصالحهم الى أدوات لخدمة السلطة البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الطفيلية وتجار الحرب،كما هي سائر المنظمات الاخرى.

وبحكم طبيعة النظام المعادية للطبقة العاملة،مارس شتى انواع الاساليب القمعية لتفتيت قوتها وخلق خللا كبيرا في تركيبتها، حيث زج بحوالي 50% من تعداد الطبقة العاملة في الحرب وتعرضت نسبة كبيرة منهم الاسر والإعاقة والموت ولازال قسم منهم في الجبهة والحدود. وأدى ذلك الى استيراد عمالة عربية واجنبية بدلا من الطبقة العاملة العراقية الذين اصبحوا وقودا لهذه الحرب. فتعطلت الحياة في ميادين الانتاج الى حد كبير، وتأثرت بشكل كبير التركيبة الفئوية والعمرية للطبقة العاملة. وكانت اجراءاته الاخيرة عام 1987 قد جسدت مدى حقده ومحاربته الطبقة العاملة وبينت بشكل سافر حمايته للبرجوازية. واقترنت اجراءات السلطة ببيع بعض مؤسسات ومعامل قطاع الدولة الى القطاع الخاص. وقد زاد عدد العمال الذين يتعرضون لاضطهاد واستغلال من ارباب العمل والبرجوازية.

ان فترة ثماني سنوات من حرب كارثية، لا مبرر لها، قد اسفرت عن نتائج مأساوية شملت كافة طبقات المجتمع وتضرر منها شعبنا العراقي كثيرا. وستحتاج بلادنا لسنوات طويلة لإعادة ما دمرته الحرب وتلافي اثارها الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس الوقت نشأت وتطورت الصناعات العسكرية بدلا للانتاج المدني ، والتي ضمت اعدادا واسعة من العمال الذين ينتجون اسلحة الدمار والموت.

بعد توقف القتال في آب 1988 بدأت تظهر مشاكل جديدة، ففقدان فرص العمل نتيجة بيع معامل قطاع الدولة واجراءات تقليص الهياكل الإدارية، هو ما سيواجه عمالنا العائدين من جبهات الموت حال تسريحهم. وكذلك فقدان الخبرة والتأهيل الازمين نتيجة الابتعاد لسنين طويلة عن ميدان العمل، اضافة للمشاكل المعاشية المتفاقمة باستمرار، وتترافق مع هذه الحالة استمرار النظام في سياسته الارهابية ضد الشعب العراقي مستخدما كل الاسلحة بما فيها السلاح الكيمياوي ضد الشعب الكردي والقوى الوطنية المعارضة. ضافة الى حملات التهجير القسرية والحصار وغير ذلك.

ان وقف اطلاق النار على الجبهات والاستمرار في حال النزاع العراقي – الايراني على طاولة المفاوضات والغاء وجود الاساطيل العسكرية في منطقة الخليج من شأنه ان يعيد المنطقة الى السلام.

حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

إن انبثاق حركة العمال التي بادرت طلائع نقابية مجربة بإعلان عن قيامها في حزيران عام 1981، قد جسدت الامتداد الطبيعي للسفر النضالي للطبقة العاملة العراقية واستطاعت خلال هذه السنوات التعريف بنضالات العمال العراقيين، وساهمت في فضح النظام وسياساته المعادية للشعب، ورغم انها حققت شوطا كبيرا، ألا أنها لم تستطع وبسبب ظروف موضوعية لإشغال موقعها الطبيعي في المراكز النقابية العربية والدولية، خاصة بعد صدور قرار 150

لسنة 1987. فقد اقامت الحركة النقابية علاقات طيبة مع اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وبعض الاتحادات والمنظمات العربية والدولية، وتحظى الحركة بتقدير هذه المنظمات ويتم تبادل الوثائق والنشرات معها. ولازال التوجه جادا ايضا لتمتين هذه العلاقات والاستفادة منها في دعم مواقع الحركة على الصعيد النقابي والتعريف بقضية الطبقة العاملة العراقية واساليب النظام الارهابية ضدها. إن مجال عمل الحركة هو داخل الوطن وبين صفوف العمال وتستمد قوتها من دعمهم ومستفيدة من نشاطاتها خارج الوطن في اقامة علاقاتها مع المنظمات النقابية. وقد واصلت الحركة إصدار جريدتها صوت العمال ونشرة الحركة النقابية وبشكل دوري غطت معظمها القضايا النقابية داخل الوطن أو قضايا نقابية سواء التي تهم العمال داخل الوطن أو قضايا نقابية عربية وعالمية، وكذلك التعريف بنضال الطبقة العاملة العراقية. هناك ظروف موضوعية وفنية حالت دون انتظام صدور الجريدة والنشرة، ومن الضروري مواصلة إصدارها.

التشريعات العمالية:

دأب النظام العراقي، منذ صدور قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 الذي كان حصيلة نضالات متواصلة لعمالنا، على التراجع تدريجيا عن نصوص القانون، فأجرى التعديلات بما يتناسب وطموحاته في مصادرة حقوق العمال، وتوج النظام اجراءاته بإلغاء القانون وفق قراره 150 لسنة 1987 وتحويل عمال قطاع الدولة الى موظفين واصدار قانون خاص بالقطاع الخاص والمختلط والتعاوني. لقد استهدف النظام بقراره هذا شق وحدة الطبقة العاملة العراقية واضعاف دورها خدمة لمصالح البرجوازية البيروقراطية والطفيلية متناسيا ان الطبقة العاملة وتاريخها لا تلغى بقرار. كما ان ذلك الاجراء يتنافى مع مواثيق العمل الدولية، ولن يغير من طبيعة عمالنا الطبقية سواء عملوا في قطاع الدولة ام القطاع الخاص.

الشبيبة العمالية:

عانت الشبيبة العمالية من سياسات النظام المعادية لطموحاتها، إذ كانوا الوقود الفعلي للحرب، وفقد من كان منهم في مواقع الانتاج الخبرة والكفاءة المطلوبة للتواصل مع التقدم العلمي والتكنيكي الذي طرأ على الانتاج وطرائقه. كما ان معاناتهم ستزداد بعد وقف اطلاق النار، خاصة بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية أذ سيواجهون البطالة بسبب تنافسهم مع العمالة الوافدة التي جلبها النظام وبلغت نسبة عالية قياسا لحجم الطبقة العاملة العراقية.

المرأة العاملة:

في هذا الظرف الذي يمر به وطننا، تزداد مسؤولية المرأة في مجتمعنا، وتزداد أهمية مساهمتها في نضال الطبقة العاملة الاقتصادي والسياسي وفي النضال الوطني العام.

لقد عمل النظام، في محاولة لتلافي النقص في الايدي العاملة، بزج المرأة في ميادين الانتاج وبشكل غير مبرمج وبخبرة عملية بسيطة نتيجة دورات تأهيلية سريعة. الأمر الذي أدى الى ازدياد عدد العاملات المتضررات من هذه السياسة واللواتي يعانين من كثرة اصابات العمل والظروف القاسية. وعمد النظام الى استخدام قسم منهن في المستشفيات العسكرية وحسب اعتراف رئيس اتحاد السلطة، فاضل غريب، حيث ذكر أن هناك 5625 عاملة انتقلن للعمل في المستشفيات العسكرية. كل هذا في ظل اوضاع معاشية صعبة ومنها الغاء مخصصات المهنة والنقل والسكن اضافة الى التدريب في الجيش الشعبي أو التدريب العسكري بعد الدوام. مما اضطرت بعض العاملات على ترك العمل.

إن المرأة العاملة تتعرض الى اضطهاد مزدوج، لذا يجب العمل على توعيتها وتعبئتها للنضال مع اخوانها العمال من اجل حقوقها الاقتصادية والنقابية وفضح سياسة النظام اتجاه المرأة العاملة.

العمال الاحداث:

نتيجة النقص الحاصل في الايدي العاملة، لجأ النظام أيضا الى استخدام العمال الاحداث وفتحت الابواب واسعة امام القطاع الخاص دون مراعاة الضوابط والمواثيق العربية والدولية. وأكد ذلك في قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 الذي أجاز استخدام الاحداث ممن بلغوا الخامسة عشرة خلافا للقانون القديم الذي حدد ذلك بمن اكمل الخامسة عشرة. إن العمال الاحداث ازداد عددهم نتيجة الظروف المعيشية في ظل الحرب وفقدان معيلهم. ولهذا لابد من الدفاع عنهم ضد مستغليهم من اصحاب العمل والقوانين الجائرة.

العمال المهجرون والمهاجرون:

مارس النظام سياسة شوفينية منذ بداية سنوات حكمه. فعمد في عام 1970 التهجير عشرات الالوف من السكان بحجة اصولهم الإيرانية، واستمرت كذلك هذه الحملة واشتدت عام 1978 وأصبح العديد من ابناء الطبقة العاملة خارج وطنهم يعيشون مع غيرهم معاناة حقيقية اوجدتها ظروف المهجر والاضطرار للعمل بأقسى الشروط وأجور ادنى لغرض تامين لقمة العيش. وفي الجانب الاخر اضطر أخرون من مهن وفئات اجتماعية أخرى الى دخول ميدان العمل تحت ضغط الحاجة للمعيشة. وبالتالي فهم يشاركون أخوانهم العمال في مشاكلهم ومعاناتهم، بالإضافة الى مشاكل تأمين المعيشة من خلال العمل بشروط قاسية يعاني العمال المهجرون مشاكل المهجر وابتعادهم عن اهلهم ووطنهم. ومن هنا ينبغي العمل الجاد والمسؤول بحيث يتسنى لنا خلق التواصل مع هؤلاء العمال وتأكيد العلاقة معهم وتعبئتهم للنضال مع القوى الديمقراطية والوطنية لتحقيق مطلبهم المشروع في العودة لوطنهم في ظل نظام ديمقراطي حقيقي...والشكل الأمثل هو انتظام التواصل معهم على أقل في الوقت الحاضر من خلال اصدارات الحركة ونشاطاتها وعقد لقاءات لمناقشة الوضع العام في الوطن وتطوراته وآفاقه وطرح كافة المشكل الناجمة عن وجودهم خارج الوطن.

العمالة الوافدة:

لقد عززت الحرب ظاهرة استخدام العمالة الوافدة بشكل كبير بعد بروزها في اواسط السبعينات وزاد عدد العاملين العرب والأجانب عن مجموع الطبقة العاملة العراقية. وقد أدى هذا الوجود الضخم الى جملة تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية أهمها تكوين جيش عمل احتياطي يضغط باتجاه تخفيض الاجور وتشديد أزمة السكن وارتفاع الايجارات والغلاء وادخال ممارسات غريبة وغير مقبولة في المجتمع العراقي من قبل البعض منهم. إن ذلك يتطلب منا التفريق بين من يستقدمهم النظام والاحتكارات الاجنبية لأغراض سياسية وتجسسية أو من اجل الاستغناء عن قوة العمل العراقية، وبين الذين ضاقت بهم فرص العمل في بلدانهم فيسعون الى ايجاد عمل لهم في العراق وتحتاجهم خطط التنمية فعلا. وكذلك النضال من اجل معالجة اوضاع العمالة الوافدة بما يضمن تعزيز علاقتهم النضالية بالعمال العراقيين والاستفادة منهم في حدود حاجة التنمية الوطنية والدفاع عن مصالحهم المشروعة وتظل مهمة مستمرة امامنا مكافحة النزعات العنصرية التي يستفيد منها النظام ويعمل على تغذيتها باستمرار، واشراكهم في النضال الطبقي مع اخوانهم العمال العراقيين.

مهامنا:

1 - تحقيق الديمقراطية النقابية الحقيقية بإطلاق حرية التنظيم النقابي للعمال.

2 - الغاء القرار رقم 150 لسنة 1987 وإعادة التنظيم النقابي لعمال القطاع العام.

3 - الغاء قانون العمل 71 لسنة 1987 واصدار قانون عمل جديد يضمن حقوق العمال.

4 - ايقاف اساليب القمع والارهاب التي يتعرض لها العمال العراقيون، وإطلاق سراح المسجونين منهم والكشف عن مصير المفقودين، والسماح بعودة المهجرين وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم.

5 - تسريح العمال المجندين وضمان فرص عمل لهم واعادة تأهيلهم وتدريبهم.

6 - العمل مع القوى الوطنية والديمقراطية العراقية من أجل نظام وطني ديمقراطي يعود بالعراق الى موقعه في حركة التحرر الوطني العربية والعالمية ويحقق أهداف الشعب في الديمقراطية والتقدم.

7 - التضامن مع كافة عمال العالم من أجل حياة أفضل وضمان الحقوق النقابية والديمقراطية ومن أجل عالم يسوده السلام والحرية.

8 - كما تضمنت ورقة العمل ثلاث توصيات لنشاط الحركة ومندوبيها.

2- برنامج حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية

احتوى البرنامج الكثير من تاريخ الطبقة العاملة والنواتات الأولية التي كانت في نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك تطرق إلى وضع الطبقة العاملة العراقية وحركتها النقابية في فترة الاحتلال البريطاني والدولة الملكية، وثورة 14 / تموز وقيام الجمهورية..

مقدمة

بدأ تشكيل نواتات الطبقة العاملة العراقية في نهاية القرن الماضي، واوائل القرن الحالي، حيث اقيم عام 1864 أول معمل ميكانيكي لصناعة الالبسة العسكرية وبعض المشاريع لتجهيز الفيلق السادس العثماني، كما اقيم بعد ذلك مشروع سدة الهندية. وقد تنافس الانكليز والمان لإنشاء مشاريع السكك الحديدية، منذ منتصف القرن التاسع عشر واحرز الالمان السبق في مجال بناء أول خطوط للسكك الحديدية، فيما عمل الانكليز على انشاء طرق النقل صعودا من جنوب العراق بعد احتلاله في اوائل الحرب العالمية الأولى، وقد أوجدت الصناعة الحرفية، على الرغم من ضآلتها، عددا قليلا من معامل الدباغة والنسيج وبعضالمطابع ومعامل الثلج والمطاحن. وتم في عام 1908 تأسيس شركة صغيرة للنسيج في

بغداد، وتم قبل الحرب ايضا استيراد آلة ميكانيكية لصنع الطابوق إضافة لمعامل الطابوق اليدوية وكذلك صناعة القوارب. وبذلك فأن ميلاد الطبقة العاملة، جاء عسيرا وسبق تكون البرجوازية الوطنية الصناعية، بعقود وكان الريف يشكل المصدر الرئيسي لتكوين الطبقة الجديدة، مما اثر بشكل مباشر على تكون وعي العمال الطبقي والسياسي ونموه في تلك الفترة. وهذه هي مرحلة مهمة من تاريخ الطبقة العاملة العراقية.

وحينما احتلت بريطانيا العراق خلال الحرب العالمية الاولى عام 1914 - 1917 انشات مؤسستها العسكرية والاقتصادية التي اصبحت فيما بعد مكانا لتمركز العمال. وفي تلك المؤسسات بدا الوعي الطبقي بالنمو والتبلور الى جانب الوعي الوطني المعادي لكل اشكال الاحتلال الاجنبي. وقد شهد العقد الثاني من القرن العشرين باكورة نضالها الطبقي في اضراب عمال المسفن (الدوكيارد) عام 1918 الذي تصدت له سلطات الاستعمار البريطاني وقمعته بالحديد والنار بالرغم حق مطاليب العمال في زيادة الاجور وتحسين اوضاعهم المعيشية.

وكانت الطبقة العاملة لم تزل فتية بعد. ولكن مساهمتها كانت ملحوظة الى جانب الفلاحين وصغار التجار ورجال الدين ورؤساء العشائر الوطنيين في ثورة العشرين الوطنية التحررية المناهضة للاحتلال البريطاني للعراق.

وشكلت سنوات العشرينات تواصلا للنضال العمالي ابرزها اضراب عمال الشالجية عام 1927 وهو الأول من نوعه الذي بلورة مطاليب الطبقة العاملة بشكل عام وكانت في مقدمتها مطلب تشريع قانون للعمل واطلاق حرية التنظيم النقابي والمطاليب الاقتصادية الأخرى. وأسست أول نقابة في العراق عام 1929 وكانت هذه النقابة محفزا جديدا لتحرك أوساط العمال والكادحين من الكسبة والحرفيين في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية للمطالبة بحقهم في التنظيم النقابي، مما دفع الكثير منهم الى الانخراط في صفوف هذه النقابة، رغم أنهم من مهن اخرى مما وسع قاعدتها الجماهيرية، الامر الذي تطلب معه تبديل اسمها الى جمعية اصحاب الصنائع والمهن، وتمكنت من فتح فروع لها خارج بغداد.

وقد تجسد هذا النجاح الكبير لاحقا في طبيعة النضالات المنظمة للطبقة العاملة واتخذت اشكالا اكبر تنظيما واتساعا مستفيدة من تجاربها السابقة، واقترنت نضالات الطبقة العاملة مع نضالات الشعبالعراقي ضد الاحتلال البريطاني. وقادت الجمعية العديد من الاضرابات العمالية والمظاهرات خلال اعوام 1930 الى 1931 والتي شملت الميناء والسكك وغيرها. وكان الاضراب العام في تموز 1931 ضد رسوم البلديات قد امتد الى غالبية مدن العراق ومؤسساتها الصناعية وقد تطور الى اضراب سياسي عام شاركت فيه الجماهير الشعبية الواسعة ضد السلطات المحلية المدعومة من جيوش الاحتلال البريطاني وحقق الاضراب الغاء رسوم ضرائب البلدية وترك اثرا ايجابيا على الحركة الوطنية العراقية. وبسبب من نشاطها اقدمت السلطات العميلة على اغلاق الجمعية في اواخر 1931، لكن عمالنا واصلوا النضال بكل اصرار حتى تمكنوا من خلال وحدتهم الطبقية من تأسيس "اتحاد عمال العراق "عام 1933، والمطالبة بتشريع قانون العمل وتحديد ساعات يوم العمل بثمان ساعات، وحد ادنى من الاجور وضمان حالات المرض والعجز، واستمرارا لهذه المسيرة تمكن عمالنا من اجبار السلطات على سن أول قانون عمل برقم 72 لسنة 1936 بعدما اقدمت الحكومة العميلة على غلق اتحاد عمال العراق الموحد وحظر نشاطه ثانيةً.

وفي فترة الاربعينات تراكمت الخبرة النضالية للطبقة العاملة وتكونت ملاكاتها وقادتها النقابيين المجربين وازداد وعيها ودورها في النضال من اجل انتزاع حقوقها النقابية وتنظيم نفسها في نقاباتها، وقامت بسلسة من الاضرابات في اكبر المشاريع ذات التحشدات العمالية الكبيرة في مؤسسات السكك، الميناء، النفط، السكائر والنسيج وغيرها. وافلحت بانتزاع اجازة 16 نقابة عمالية في بغداد والبصرة والموصل والعمارة.

يعتبر اضراب عمال السكك عام 1946 واضرابات النفط في كاورباغي ومسيرة عمال النفط في (كي ثري) ملحمة نضالية مجيدة، كما برز دور العمال ومنظماتهم النقابية الى جانب المنظمات المهنية المختلفة والقوى الوطنية من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية والحريات الديمقراطية

للشعب. وشاركت الطبقة العاملة بشكل فعال في وثبة كانون المجيدة 1948 لقبر معاهدة بورتسموث الجائرة. وعانت الحركة النقابية كجزء من الحركة الديمقراطية في البلاد من الهجوم الرجعي الذي شنته السلطة الرجعية في ايار 1948، مستغلة اعلان الاحكام العرفية عند ارسال الجيش العراقي الى فلسطين وقد زج بخيرة القادة النقابيين والعمال النشيطين في السجون والمعتقلات. ألا ان ذلك لم يفت من عضد الطبقة العاملة العراقية، فحينما ابتدأت اعوام الخمسينيات مواصلة نضالها السابق بـتأسيس مكتب النقابات الدائم عام 1951 بدون موافقة السلطات الحكومية، وقاد المكتب نضالات الطبقة العاملة، وأصدر العديد من البيانات وتم تشكيل الحلقات النقابية واللجان السرية خلال عام 1953.

وفي عام 1952 اصدرت الحركة جريدتها السرية "اتحاد العمال" ونشطت الحركة الاضرابية مجددا، فلقد اعلن عمال الميناء في البصرة اضرابهم المشهور وكذلك تبعهم اضراب عمال شركة نفط البصرة واضرابات عمال النسيج والسكائر والمطابع في العراق. والمشاركة النشيطة للطبقة العاملة في انتفاضة 1952 الوطنية.

ولم تبخل الطبقة العاملة عن المساهمة بقيادة حركتها النقابية الديمقراطية مع كافة المنظمات المهنية والوطنية عن المشاركة في الانتفاضات والمظاهرات الوطنية لمساندة حركة التحرر الوطني العربية والقومية وضد الاحلاف العسكرية مساندة العمال العرب وعمال العالم، ولقد شاركت بشكل فعال عام 1956 اثر وقوع العدوان الثلاثي الامبريالي على مصر مع جموع الشعب المنتفضة من العرب والكردوالاقليات القومية.

ان الحركة العمالية ونضالاتها البطولية وصلابتها قد ادخل الوعي لفئات الشعب المختلفة وساعد كثيرا على قيام جبهة الاتحاد الوطني ودفع الضباط الاحرار ولتشكيل تنظيمهم، مما سرع في تفجير ثورة 14 تموز المجيدة.

وبعد انتصار الثورة فرضت الطبقة العاملة العراقية نفسها كأكبر

قوة منظمة وبدأت بتأسيس نقاباتها وعقد المؤتمر الـــتأسيسي "للاتحاد العام لنقابات العمال" عام 1959 والذي جاء تعبيرا عن ارادة العمال الحرة وتتويجا لنضالاتهم البطولية في المجالات المهنية والاقتصادية والنقابية والوطنية والقومية، حيث تأسست ما يقارب 52 نقابة واتحادا فرعيا في المحافظات العراقية، وانضم تحت لوائها ما يزيد عن 250 الف عامل من مجموع ما يزيد عن نصف مليون عامل عدد عمال العراق آنذاك، وتم تشكيل اللجان النقابية في المعامل والمشاريع وكذلك انتخاب الهيئات الادارية للنقابات والاتحادات بشكل ديمقراطي وحر، تعبيرا عن ارادة العمال وبعيدا عن ارادة السلطة الجديدة واستطاع الاتحاد العام أن يعقد مؤتمره الأول عام 1960 بشكل ديمقراطي وعلني وأعلن عن انضمامه الى اتحاد النقابات العالمي بعد ذلك.

ولعبت الحركة النقابية العراقية بقيادة اتحادها العام دورا كبيرا في الدفاع عن المكتسبات الثورة والدفاع عن الجمهورية الفتية وحققت انجازات كبيرة للطبقة العاملة، وكذلك بالدفاع عن حقوق الشعب الديمقراطية والحقوق القومية للشعب الكردي وعن حقوق الاقليات القومية، وعن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته على أرضه، كما وقف عمالنا الأماجد الى جانب حركات التحرر الوطني على النطاقين العربي والعالمي والنضال ضد كافة أشكال التمييز والقهر والدفاع عن السلم العالمي.

إن ما حققته الحركة النقابية للطبقة العاملة من منجزات أبان السنوات الاولى من عمر الثورة الوطنية، حاولت السلطة وبدفع من البرجوازية آنذاك الى تحويل النقابات كتابع لها، رغم ان البرجوازية حققت ارباحا خيالية خاصة إن شعار زيادة الانتاج وعدم عرقلة نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

ولعبت شركات النفط وبقايا الاقطاع والرجعية المحلية والقوى اليمينية السوداء، دورا كبيرا بالتحريض ضد نقابات العمال واتحادها العام، ونتيجة ذلك جرى تدخل السلطات مباشرة بالانتخابات العمالية والتي جرى تزويرها بشكل مفضوح، وأبعد النقابيون الحقيقيون وتمت

السيطرة على الاتحاد العام والنقابات العمالية وزج بخيرة قادة الحركة النقابية في السجون والمعتقلات، وفصل الكثير من العمال الناشطين من العمل وتم حرمانهم من ممارسة حقوقهم النقابية.

وبعد انقلاب 8 شباط عام 1963 الذي أغرق البلاد ببحر من الدماء، تم الاستيلاء على مقر اتحاد النقابات ومقرات النقابات بقوة السلاح وزج بألاف العمال النقابين في السجون والمعتقلات وأستشهد عشرات القادة النقابيين وتحولت نقابات العمال الى مقرات لسجن وتعذيب العمال، كما تم الاجهاز على الكثير من المكتسبات العمالية والتشريعات التي حققتها الطبقة العاملة عبر سنوات طويلة. واستعادت شركات النفط الاحتكارية وعلى رأسها شركة نفط العراق نفوذها وسيطرتها مجددا لتتحكم برقاب عمالنا البواسل، كما ان انقلاب 18 تشرين الثاني من العام نفسه الذي لم يحقق ما تصبو اليه الطبقة العاملة وحركتها النقابية الديمقراطية. وقد تم تشكيل قيادة جديدة للاتحاد العام موالية للانقلابين الجديد، ولم تستطع ان تجري اي تغير ملموس وحقيقي للطبقة العاملة رغم كل المحاولات، وبقيت الحركة النقابية تعاني من الكثير من المشاكل الحقوقية والاقتصادية والتشريعية والمهنية ومن فقدان الحريات الديمقراطية والنقابية واستطاعت الطبقة العاملة بعد ان استردت انفاسها ورغم التنكيل والتشويه الذي جرى على حركتها، ان تشن سلسلة من الاضرابات لانتزاع حقوقها والحفاظ على مكتسباتها وحقها في وجود نقابات ديمقراطية مستقلة وحقيقية، ولم تتورع السلطة العارفية من استخدام القوة ضد العمال وحركتهم النقابية بالقوة.

إن انتعاش الحركة العمالية مجددا كجزء من الحركة الديمقراطية في البلاد، ادخل الرعب في نفوس عملاء الامبريالية والقوى اليمينية، مما ادى الى تدبير انقلاب 17 تموز 1968 والذي جاء بحزب البعث للسلطة مجددا بواجهات وشعارات جديدة. ولم يخف الانقلابيون الجدد حقدهم الاسود ضد الطبقة العاملة والحركة العمالية النقابية، فابتدأوا حكمهم بإطلاق الرصاص على عمال شركة الزيوت النباتية المضربين من اجل تعديل الاجور وتمثيلهم النقابي وقد استشهد عاملان وجرح اخرين في

تشرين الثاني عام 1968. وسبق ذلك سيطرة السلطة على مقر الاتحاد العام بقوة السلاح وزج بالكثير من القادة النقابيين في السجون، وفي تلك الاجواء الارهابية اجريت انتخابات مزيفة اعلن على اثرها تنصيب قيادات نقابية معزولة عن الجماهير العمالية ولم تحظ بتأييدها.

ومع ذلك فقد اضطرت الحكومة الى اصدار قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم 39 لسنة 1971 اللذين شكلا في حينه خطوة متقدمة لما سبقهما وبقصد كسب تأييد الطبقة العاملة، ولكن سرعان ما تراجعت السلطة عن هذين القانونين بإجراء سلسلة من التعديلات عليهما بالضد من مصالح الطبقة العاملة العراقية، ومارست شتى اشكال الضغط والارهاب خارقة وبذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 لسنة 1948 والاتفاقيات العربية رقم 8 لسنة 1977، وبإصدار قرار رقم 150 لسنة 1987 والغي قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 والغي التنظيم النقابي لعمال القطاع الدولة بالقانون 52 لسنة 1987 وحصر التنظيم النقابي في العراق بعمال القطاع الخاص والمختلط والتعاوني فقط. وتحويل عمال قطاع الدولة الى موظفين.

وبسبب من خرق النظام لمواثيق واتفاقيات العمل العربية والدولية فقد استنكرت الاوساط النقابية ومنها اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واصدار بلاغا صحفيا في 17 نيسان 1987 ادانا فيه قرار السلطة العراقية وطالبا بالغائه،كما قدم الغرض نفسه، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب مذكرتين في 5 /5 /1987 و15 /8 من السنة نفسها.

ولا بد من الاشارة الى أن شعبنا وطبقتنا العاملة سوف لن ينسوا جريمة النظام الدكتاتوري في اشعاله الحرب العراقية الايرانية والتي راح ضحيتها الالوف من أبناء شعبنا وكلفت طبقتنا العاملة اكثر من 50% من تعدادها عشرات الالوف من القتلى والجرحى والاسرى والمعوقين، وسيواجه من يعود من هذه الجبهات فقدانه العمل بسبب من خراب الكثير من مؤسسات الاقتصاد الوطني وبيع قسم كبير منها في اقطاع الخاص.

إن ما شهدته مسيرة الطبقة العاملة وتجربتها النضالية وحقها المشروع في اقامة تنظيمها النقابي الذي يمثل ويعبر عن ارادتها ويعزز وحدتها في ظل ممارسة الديمقراطية النقابية وسن قانون عمل وضمان اجتماعي يضمن ان مصالح شغيلة العراقية ويتناسب مع تطور الحياة، ونظرا لوجود نقابات وقيادات نقابية وقوانين لا تمثل ارادة ومصالح مجموع شغيلة العراق، مما اصبح من واجب العمال الحريصين والواعين لضرورة وحدة ومصالح الطبقة العاملة ومستقبلها تأسيس حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية.

ومن هنا في اواسط 1981 أعلن عن تأسيس هذه الحركة كامتداد طبيعي للتاريخ النضالي العمالي والوريث الشرعي لها، حيث قامت بإصدار جريدتها المركزية (صوت العمال) (ونشرة الحركة النقابية) في الخارج، وتعمل الحركة على تقوية علاقاتها مع العديد من المنظمات النقابية العربية والعالمية وتعرية اساليب النظام الدكتاتوري وزيف نقاباته الحكومية، وبسبب من متطلبات المرحلة النضالية لشعبنا وطبقتنا العاملة نضع بين أيدي عمالنا المناضلين برنامج الحركة ونظامها الداخلي وبما يتناسب مع ظروف الارهاب داخل وطننا العزيز.

وتضمن البرنامج (المهمات الراهنة)

أولاً:على صعيد الحقوق النقابية

- تناضل الحركة من أجل وحدة الطبقة العاملة العراقية وبغض النظر عن انتماءاتها الدينية والطائفية والقومية والسياسية، ويحق لكل عامل الانتماء للتنظيم النقابي من اجل الحقوق والحريات النقابية.

- الغاء القرار 150 لسنة 1987 الذي حول العمال الى موظفين في القطاع العام. وابطال قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 والمعمول به حاليا.

- الغاء قانون رقم 52 لسنة 1987الخاص بالتنظيم العمالي.

- دعوة العمال في قطاع الدولة المحرومين قانونيا من التنظيم النقابي مع عمال القطاع الخاص غير المنتسبين للنقابات لأسباب عديدة، ومع العمال

المجبرين قسرا دون ارادتهم للانتماء الى النقابات الحكومية، دعوتهم لممارسة حقهم في التنظيم النقابي دون إجازة السلطة بموجب اتفاقيات وتوصيات منظمتي العمل العربية والعالمية لاسيما الاتفاقيات 87 و98.

– اصدار قانوني عمل وضمان اجتماعي جديدين تقدميين يشارك العمال في وضعهما عن طريق ممثليهم وإطلاق حرية إقامة التنظيمات العمالية النقابية في قطاع الدولة والخاص والمختلط يتوافقان مع مواثيق العمل العربية والدولية.

– ممارسة الديمقراطية النقابية على صعيدي القاعدة العمالية والهيئات النقابية واعتبار ذلك من الأمور التي يجب ان تسود الحياة النقابية الحقيقية.

– تثبيت قاعدة حرية الانتساب لكل عامل وعاملة من العراقيين الى التنظيم النقابي بمحض ارادتهم.

– ضمان حق الطبقة العاملة في الاضراب والتظاهر لتحقيق مطالبها المشروعة اذا لم تنفع الوسائل الاخرى.

– عودة العمال المهجرين وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم.

– شمول جميع العمال الزراعيين بحقوق قانوني العمل والضمان الاجتماعي.

– مشاركة ممثلي العمال في وضع الخطط الانتاجية والرقابة والتفتيش ومحاكم العمل.

ثانياً :في الجانب الإقتصادي

نناضل لتحقيق:

–زيادة عامة في الاجور على ان تشمل كافة العاملين في قطاع الدولة والخاص والمختلط.

–التأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل.

– ان تتناسب الاجور مع مستوى الاسعار.

– رفع الحد الادنى لأجور جميع العمال والعاملات مع منح العلاوة السنوية في اوقاتها المحددة.

- منح مخصصات الخطورة شهريا وبنسبة مئوية ملائمة لأجر العامل ونوعية العمل المنجز

- الغاء العمل الاضافي لما يسببه من مصاعب ومشكلات صحية ونفسية على العمال.

- مشاركة العمال في مجالس الادارة والتخطيط.

ثالثاً : في الجانب الاجتماعي

نناضل من اجل:

- توفير السكن لجميع العاملين في المؤسسات الحكومية والمشاريع الكبيرة قرب مواقع العمل وتامين المستلزمات الصحية والخدمات بأجور لا تثقل كاهل العائلة العمالية.

- توفير المستوصفات والمستشفيات في مواقع عمل وسكن العمال وتجهيزها بالكادر الطبي والفني والادوية الكافية ومع العناية بصحة العاملين وتعزيز الرقابة الصحية على مواقع العمل وتوفير الشروط الصحية المناسبة.

- العمل على التوسع في فتح الجمعيات التعاونية وتوفير المواد الغذائية والمنزلية بأسعار تتناسب واجور العمل والعاملات.

- اعادة تأمين النقل لكافة العاملين في قطاع الدولةوفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك يتم دفع مخصصات اجور النقل من والى مواقع العمل.

- توفير المطاعم الجيدة والصحية في مواقع العمل وبأسعار مخفضة ونوعية جيدة.

- توفير النوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية للعمال وتنشيط السفرات السياحية.

رابعاً : في الجانب المهني

نناضل من اجل تثبيت الضوابط التالية:

- تقيد المؤسسات بتوفير مستلزمات الصحة والسلامة المهنية والصناعية واقامة دورات التوعية باستمرار والرقابة على المواد الكيمياوية

والضارة اثناء العمل.

- عدم المماطلة في تعويض العمال المصابين بحوادث العمل.
- أقامه الدورات المهنية والتأهيلية لرفع مستوى العمال والعاملات في داخل مواقع العمل أو خارجه.
- تحريم الفصل والنقل الكيفي للعمال ومنع الاساءة لهم.
- تثمين العمال والعاملات المبدعين دورن تمييز او غبن للأخرين.

خامساً المرأة العاملة

نناضل من اجل:

- مساواة المرأة العاملة بأخيها الرجل في الأجر لقاء العمل المتساوي ومنع أي حيف يلحق بها.
- إشراك المرأة العاملة في العمل النقابي وتهيئتها لتولي المواقع القيادية في هيكليته ابتداء من اللجنة النقابية حتى اعلى مستوى قيادي.
- تأمين فرص التأهيل والتدريب المهني لها.
- العمل على توسيع حقوق الولادة والامومة للإمهات العاملات.
- عدم تشغيل العاملات في الاعمال الليلية المرهقة وكل من يهين المرأة.
- فتح دور حضانة ورياض الاطفال بالقرب من المؤسسات الانتاجية لقاء أجور مخفضة.

سادساً : الشبيبة العمالية

- تربية الشبيبة بحب الوطن والعمل والتآخي بين اطياف الشعب العراقي المختلفة.
- رفع المستوى الثقافي والمهني للشبيبة من كلا الجنسين من خلال التوسع في اقامة الدورات الثقافية وافساح المجال امامها لمواصلة تعليمها الثانوي والجامعي.
- العمل على خلق الوعي الطبقي وحب الشعب ونبذ التعصب القومي والديني والطائفي والسياسي.

- انشاء النوادي والفرق الرياضية وتشكيل الفرق الفنية والمسرحية لممارسة النشاطات الهادفة.

سابعاً : العمال الأحداث

- تربية الاحداث بالروح الوطنية والانسانية وحب الاخرين وروح التعلم
- عدم تشغيل الاحداث دون اكمال سن السادسة عشر.
- ضمان شمول الاحداث بالتنظيم النقابي.
- عدم تشغيل الاحداث في الاعمال التي تتناسب وقدراتهم الجسمية والعقلية بما في ذلك الاعمال الليلية.
- العمل على توفير الظروف المناسبة لمساعدتهم على مواصلة دراستهم وزيادة تأهيلهم من خلال فتح دورات خاصة بهم.
- معاملة الاحداث معاملة اخلاقية وانسانية من قبل اصحاب العمل والمؤسسات الانتاجية.

ثامناً : العمالة الوافدة

- نناضل ضد النزعات العنصرية ضد اخواننا العمال الوافدين واحترام قيمهم الاجتماعية.
- عدم استغلال العمال الوافدين في تقليل الاجور وتمديد ساعات العمل.
- الدفاع عن مصالحهم المشروعة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والحياتية.

تاسعاً : الجانب الاعلامي والثقافي

نناضل من اجل:

- العمل على نشر الوعي الوطني والقومي والطبقي والديمقراطي وحقوق الانسان بين أوساط العمال والعاملات.
- العمل على تعريفهم بالتاريخ النضالي المجيد لشعبنا العراقي بعربه

وكرده وقومياته الاخرى وامجاد وبطولات الطبقة العاملة.

– العمل على مكافحة الامية بين أوساط العمال والعاملات.

– تعريف الطبقة العاملة بتاريخ الحركة العمالية النقابية العربية والعالمية.

– نشر المبادئ الاساسية للعمل النقابي من اجل بناء حياة نقابية سليمة.

– الاهتمام بإنشاء المراكز الثقافية والفنية والمسرح العمالي لتؤدي دورا ثقافيا وطنيا.

– نشر مبادئ الاخوة والتضامن الاممي والدفاع عن العمال العرب والاجانب والعمل على جرهم للنضال المشترك من اجل حقوقهم النقابية والديمقراطية.

عاشراً : على الصعيد العربي*

نتضامن:

–مع نضال الشعب العربي الفلسطيني وطبقته العاملة من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة، ومع الشعوب العربية التي تحتل اسرائيل اراضيها.

– مع الطبقة العاملة في البلدان العربية ومنظماتها النقابية التقدمية والنضال سوية لتعزيز وحدتها الطبقية وعلى الاسس الديمقراطية.

– من اجل توطيد مكانة الاتحاد الدولي لنقابات العمال وليكون أكثر فعالية لتنشيط النضال النقابي والدفاع عن حقوق وحريات الطبقة العاملة والوقوف ضد انتهاكات الديمقراطية النقابية وقوانين العمل وتعزيز وحدة العمال الطبقية في البلدان العربية وحق حركة العمالة العربية بين البلدان العربية وضمان حقوقها.

حادي عشر : على الصعيد العالمي.

– نناضل مع كافة القوى المحبة للسلم في العالم من اجل تحريم

* اصدرت حركة العمال النقابية الديمقراطية بيانا (فيما بعد) ادانت واستنكرت فيه احتلال الكويت من قبل النظام الدكتاتوري في العراق, معبرة عن تضامنها مع الشعب الكويت الشقيق.في 2 اب 1990

السلاح النووي والكيمياوي والجرثومي ومنع نشوب الحروب الاقليمية والدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وعلى الاسس العادلة.

- نعتبر انفسنا وعمال العراق جزءا من الحركة النقابية العالمية ونناضل لتقوية وتوطيد اواصر علاقاتها مع الاتحادات النقابيةوبما يخدم مصالح الطبقة العاملة العالمية.

- نتضامن مع نضال الطبقة العاملة في مختلف بلدان العالم ضد سلطة راس المال، والشركات متعددة الجنسية، والعولمة الرأسمالية المتوحشة والمساهمة الفاعلة في الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية وضد التمييز العنصري.

3 – النظام الداخلي لحركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية.

تضمن النظام الداخلي ست نقاط

المادة الأولى: حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية منظمة اجتماعية ديمقراطية تعبر عن مصالح العمال المهنية والاقتصادية والاجتماعية، وتدافع عن حقوقهم وحريتهم الديمقراطية والنقابية وتجسد التاريخ الثوري للحركة النقابية العراقية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها بالطرق السلمية والوسائل التي تنسجم وظروف عملها.

المادة الثانية : مركز الحركة داخل العراق، ولها فروع في جميع المحافظات.

المادة الثالثة: حول تشكيل الركائز(العمالية)

المادة الرابعة : في العضوية

المادة الخامسة : فقدان العضوية

المادة السادسة :المالية.

ووضعت مجموعة من المداخلات ضمن البرنامج الاحق كونها قريبة على الواقع والتي تتطلب العمل بها وتنشيط اعضاء الحركة والتنسيق فيما بينهم.

في ختام انعقاد الكونفرنس وجهت رسائل الى الاتحادات النقابية العربية والعالمي.

كلمة الكونفرنس الاول

في بداية المؤتمر القيت كلمة تحيي العمال في العراق والحاضرين.

(ان مأثرة انعقاد الكونفرنس الأول للحركة تكمن في تصميم العمال على مواصلة العمل من أجل الدفاع عن حقوقهم واسماع الرأي العربي والعالمي السياسي والنقابي صوت الطبقة العالمة العراقية، على الرغم من ظروف الاضطهاد والدكتاتورية في العراق، وكان الكونفرنس على الرغم من جميع الظروف التي حاولت تغيبه عن الساحة النقابية شعلة مضيئة في تاريخ الحركة النقابية العراقية بما أنتجه من قضايا فكرية عميقة تخص تلك الحقبة من التاريخ.

ان الأسباب الكامنة خلف هذه المظاهرة النقابية العراقية هو التحدي للنظام الدكتاتوري وازلامه المفروضين على الحركة النقابية، ووضع خطة عمل مستقبلية، وتعريف الحركة النقابية العربية والعالمية بنشاطات الحركة النقابية الديمقراطية المعارضة، والتأكيد على أن الطبقة العاملة العراقية وعلى الرغم من الهجمة الشرسة الإرهابية تستطيع أن تعيد العافية لنضالها وتصميمها في العمل..

بينما كانت النتائج غير قليلة إلا أن ظروفاً استجدت لتعيق بعد ذلك العمل المتواصل ولفترة وجيزة إلا أن هذه الإعاقة سرعان ما ذللت وعاد العمل بعدها بكل قوة وتصميم لعودة الحركة النقابية العراقية الحرة وللعمل بشكل علني وحر.

الفصل الثالث
السمات الملموسة للطبقة العاملة
في فترة الدكتاتورية

المبحث الاول
الحرب العراقية الايرانية وتأثيراتها

بعد الغاء النظام الدكتاتوري في 17 ايلول من قبل صدام حسين اتفاقية الجزائر الموقعة في 6 اذار 1975 والتي جرى التفاوض حولها بين النظام العراقي وشاه إيران في العاصمة الجزائر وبرعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين. كان يحتل نائب رئيس الجمهورية صدام حسين الشخصية الثانية في العراق بعد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر. وكانت المساومة كما يذكرها المتابعين على حساب الثورة الكردية، حيث يتنازل النظام العراقي على جزء من شط العرب لإيران مقابل وقف دعم الثورة الكردية من نظام الشاه ، وقد الغى الاتفاقية صدام حسين في 17 ايلول والعودة للمياة الاقليمية قبل الاتفاقية عام 1975.

بدأت الحرب في 22 ايلول 1980 حيث بدا العراق هجومه بقواته المختلفة على المدن الايرانية واحتلال بعض المناطق الحدودية التي بعضها لا يساوي شيء. واستمرت الحرب ثمانية اعوام اكلت فيها الاخضر واليابس من البشر والبنية التحتية للبلدين وتضرر الشعبين في حرب مهلكة تدعم بعضها بعض الدول وامريكا المستفيدين من اطالتها اضافة الى عنجهية النظام الدكتاتوري في العراق. بيد ان الامبريالية الامريكية لعبت دور المشجع لمغامرة صدام حسين الذي استعار عباءة سعد بن ابي وقاص واطلق على مغامرته اسم قادسية صدام[186].

وقد ادانت اغلب القوى العراقية هذه الحرب لأنها غير عادلة وان العدوان هو قيام قوات طرف من الاطراف بغزو اراضي الطرف الاخر، وهذ التعريف عرف به بعد الحرب العالمية الثانية من القوى المحبة للسلام. وبالفعل ما قام به العراق، وهي عدوانية للطرف البادي.

وتعاقد النظام على شراء اسلحة من الدول الاوربية ، من فرنسا 5و2

186 - زكي خيري – شيوعي مخضرم ص 99

مليار دولار ومن ايطاليا 8و1 وصفقات مع المانيا والبرازيل وفرنسا وغير من الدول من المعدات الالكترونية وخاصة من السويد وسويسرا، مما اثر على اقتصاد العراق بشكل كبير وبالتالي على ابناء شعبنا. اضافة الى سلاح الجو والذخيرة وغيرها. لقد اثرت هذه الصفقات على الوضع الاقتصادي بشكل عام كما الحق الخراب بمينائي التصدير البكر وخور العمية حيث قل الانتاج بشكل كبير الى ادنى مستوى.

في هذه الحرب، جرى تخريب معظم المؤسسات معامل الحديد والصلب والبتروكيمياوية ومصانع السيارات والكثير من المشاريع المعدة لبنائها من المعامل الانتاجية. وتحولت المعامل ذات الانتاج المدني الى انتاج الاسلحة والذخيرة وغيرها للحرب.

ونستطيع ان نشير الى –

– توقف تصدير النفط ودمار القاعدة الصناعية وبعض البنى التحتية

– انفاق هائل على ماكنة الحرب وانشاء معامل ومصانع للسلاح والذخيرة

– خسارة العراق رصيده من الذهب والعملة الصعبة التي تقدير ب37 مليار دولار.

–الاستدانة من الدول بعشرات المليارات الدولارات[187].

تفاقم الازمة الاقتصادية

من الطبيعي ادت الحرب الى ظروف جديدة غير تلك الظروف ماقبلها، وخاصة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وغيرها

– تفاقم الازمة الاقتصادية وخاصة المعيشية للفقراء واصحاب الدخل المحدود وارتفاع الاسعار.

– اختفاء المواد الغذائية وانقطاع الماء والكهرباء

– أصبح الشعب العراقي في ظروف اجتماعية صعبة حيث يغلب عليهم طابع الحزن ومشاعر الاسى ولبس السواد ل الالاف النساء.

187 – عزيز سباهي عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 208

- دمار مدن واحياء سكنية كاملة وتشريد اهلها لاجئين في بلادهم.
- التفريط بالسيادة الوطنية للبلاد عبر التنازلات عبر التنازلات الاقليمية التي قدمها النظام لكل من السعودية والاردن[188].
- تكبيل البلاد بديون ضخمة تقدر بحوالي 85 مليار دولار وتدهور الدينار العراقي الى ادنى مستوى.
- اجبار مئات الالاف من الطبقة العاملة الى الجبهة. واحلال الالوف من العمال الاجانب والعرب بدلا عنهم.

يشير كتاب عقود الى، ولجأ الحكام الى افتعال المشاكل الاجتماعية لأشغال الناس، ونشروا الوشاية والوصولية، وشجعوا الارتزاق واستباحة الكرامات وشرعوا القوانين لمصادرة ممتلكات الالاف من المهجرين، ونشروا اجواء الذعر والارهاب وشددوا من الرقابة البوليسية على المساكن ومواقع العمل والدراسة. واستغلوا اوضاع الحرب لتبعيث المجتمع بالقوة واتخذت النزاعات الشوفينية والعنصرية والطائفية اكثر الاشكال حدة. وساد التخلف والابتذال ميادين الثقافة واتخذت ايدلوجيا العداء للشيوعية صورة لا نظير لها في الضراوة وسادت الافكار اليمينية والنظرات المثالية والسلفية, وجرى تشويه التاريخ وازدراء الفكر العلمي والثقافة التقدمية. وساد الادب والفن جو من الاسفاف والتفاهة واستخدم المال لإفساد الادباء والفنانين[189].

تأثير الحرب على الطبقة العاملة

لا شك ان هذه الحرب اثرت على الطبقة العاملة العراقية من القطاع العام والخاص وخاصة منهم الشباب الذين سيقوا الى الجيش كاحتياط او جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب العراقي، لحاجة الحرب الى محارق لها. لقد زج في هذه الحرب اعداد كبيرة من الطبقة العاملة المنتجة ومن الفنيين واصبحوا في الجبهة الامامية من الحرب بدلا من ان يقودوا وسائل انتاج الخيرات المادية، مما ولد وضعا صعبا اثر على الانتاج، مما جعل النظام يستعين بالعمال المصريين والأجانب واصبح

188 - التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اوائل اذار 1989
189 - عقود مصدر سابق ص 202

عدد العمال الاجانب اكبر حجما من الطبقة العاملة العراقية[190].

ان عمق الازمة يقع بالدرجة الاولى على كاهل الطبقة العاملة، وعموم الكادحين التي تنزف دما، فشعار النظام اليوم مثلما كان بالأمس "ايها العمال اكدحوا" من اجل ان تثري البرجوازية اكثر فاكثر، ايها العمال انزفوا دما من اجل ان تنتصر البرجوازية وتبقى في الحكم[191].

ان هذه الحرب العدوانية التوسعية، تحمل الكوارث والدمار والدم لجماهير الشعب، وان الكادحين هم اول من يكتوي بنارها، وان ثمنها الفادح اقتصاديا واجتماعيا، انما يلقى عنوة على كواهلهم التي تنوء بالأعباء الكثيرة، ومن الطبيعي ان تقف الطبقة العاملة ضد هذه الحرب التي اشعلتها البرجوازية الطامحة الى تخليد سيادتها وتحقيق احلامها في التوسع والزعامة، حيث اكثر من نصف العمال مجندون قسرا الى الحرب، ويضطر النصف الاخر، في المصانع وميادين الانتاج على اختلافها الى العمل باجور متدنية، لتغذية ماكنة الحرب، لا من دماء العمال فحسب ، بل من عرقهم وكدحهم ايضاً[192].

جرى تشويه الطبقة العاملة واصبحت النقابات جهاز اداري يعمل على مساعدة السلطة في تجنيد العمال الى الجبهة، فقد ادى الى موت الكثير من العمال مما ولد وضعا اجتماعيا واقتصاديا سيئا. ولنا ان نشير ان الطبقة العاملة العراقية ليس لها مصلحة في هذه الحرب، فهي صراع مصالح لنظامين وحكومتين برجوازيتين ولمصلحة البرجوازية، وخالية من اي مصلحة رغم كل الادعاءات الفارغة والدفاع عن الوطن التي يراد منها حرف النضال الطبقي وتضليل الطبقة العاملة والشعب، وماهو في الواقع سوى دفاع عن نظام الدكتاتوري وكرسي رئاسته على حساب ملايين البشر[193].

لقد استقدم العراق العمال المصريين والمغاربة والتونسيين وحتى الليبيون وزاد عددهم مليونان نصف تقريبا بدون توفير ادنى مستوى من الحقوق لهؤلاء الاجانب، حيث لم تكن النقابات سوى اجهزة امنية

190 – ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي ص58

191 – بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الاول من ايار المنشور في الثقافة الجديدة 163 ايار 1985

192 – المصدر السابق ص 5

193 – خاجادور مصدر سابق ص 59

مدافعة عن النظام وتحويلها الى اجهزة مخابرات ومؤسسات حكومية ولهذا كان خوف العمال الباقيين في المعامل والمؤسسات الانتاجية من كبار العمر والمراة، فكان هاجس الخوف من الاعتقال ممن يطالب بحقوقه...

اضافة الى ذلك في تلك الفترة تم التحول تدريجيا من التصنيع المدني الى الصناعة الحربية، وتم تحويل بعض معامل القطاع العام التي تنتج سلعا وبضائع مدنية، الى معامل لتصنيع الاسلحة[194].

استغلال الطبقة العاملة

لقد شوهت الطبقة العاملة العراقية ووقع عليها الطغيان والظلم والحروب ومنها الحرب العراقية الايرانية والتي اصبحوا وقودا لهذه الحرب واستغلت بشكل مريع، العامل الجيد هو المنتج الجيد والبعثي الجيد، وعملك شرفك ومن لا يعمللا شرف له وغيرها من الشعارات التي انهكت الطبقة العاملة في جميع البلاد. ولم يقف عند ذلك حيث جلب النظام عمال من البلدان الاخرى، الذين اخذوا ينافسون اخوتهم العمال العراقيين الذين لم يبقى منهم خير كبار السن والنساء لان اكثرهم سيقوا الى الحرب والتي راح ضحيتها الالاف منهم وبدوره اثر على عوائلهم وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك العوائل[195].

عانت الطبقة العاملة من الحرب الكارثية مع إيران وكانت أكبر مأساة عاشتها أثناء فترة الحرب المدمرة التي استمرت ثمان سنوات حيث زج بـ(50%) منها في سعير تلك الحرب الكارثية، كما أدت إضافة للخسائر البشرية في صفوفها والخسائر الاقتصادية إلى إلغاء ما تبقى من مكاسب قليلة جداً واصبح التجاوز المستمر على حقوقها كطبقة عاملة وحقوقها في العمل النقابي مسألة طبيعية بدون اي رادع ولا سيما استغلال الحرب لصالح النظام الدكتاتوري للتوغل في سياسته الإرهابية في الداخل، واصبحت المعامل في خدمة المجهود الحربي، اضافة الى انخفاض الانتاج بشكل كبير. وقد عوض النظام باستخدام مئات

194 – عامر الشيخ عبود نشأة الطبقة العاملة العراقية المواقع الالكترونية27 شباط 2019

195 – فيصل الفؤادي – محاضرة للكاتب بعنوان شعارات البعث في استغلال الطبقة العاملة 1985 في كردستان

الالوف من العمال العرب والأجانب وخاصة من المصريين الذين بلغ عددهم اكبر من العمال العراقيين، مما دعي النظام الى تشغيل النساء ودعوة العمال القادرين على العمل الرجوع الى معاملهم. كما جرى تفكك في القطاع العام وبيعت بعض المعامل بابخس الاسعار الى بعض الميسورين او من برجوازية النظام الطفيلية[196].

وفي اشارة من اجتماع الحزب الشيوعي العراقي في تموز 1984 يذكر فيها، كانت الحرب قد دخلت عامها الخامس، تتضح صورة الكارثة هذه اكثر فاكثر، اذ صار الحديث يجري عن مئات الالوف من القتلى والجرحى والمشوهين، وصار يجري تجنيد طلبة المدارس والكهول والموظفين لإرسالهم الى جبهات القتال. ويلاحظ الحزب ان كل جانب من جوانب الحرب قد تضخم كثيرا، وتشهد جبهات الحرب وشوارع المدن حملات الاعدام بالجملة بذريعة: الجبن: او الهروب من الخدمة، وصارت التصفيات تشمل حتى بعض اوساط الحزب الحاكم وقادة الجيش وضباطه. وصار الحديث يجري لا عن هجرة الالوف وانما هجرة مئات الالوف وأكثر، وهروب نحو 100 الف من الجنود والتجائهم الى الاهوار والارياف والجبال وقيام بعضهم بالتمرد على الحكم. واخراج مئات الالوف بالقوة العاملة من ميدان النشاط الاقتصادي ودفعهم الى ميادين الحرب واحلال الالوف من العمال العرب والأجانب[197].

ساهمت الحرب، في ظل أجواء عسكرة الاقتصاد والاجواء البوليسية الإرهابية التي تحضر نشاطات الاحزاب السياسية والجمعيات المهنية والنقابية وجعلت من الوطن سجن ومقبرة جماعيتين، وترك تأثيرا واضحا على نضالات الطبقة العاملة العراقية وتأسيسها لتنظيماتها النقابية الديمقراطية في داخل الوطن للقيام في تحركاتها اليومية دفاعا عن مصالحها الطبقية وتصديا للممارسات الديكتاتورية الفاشية الصدامية[198].

---

196 – عقود مصدر سابق ص 203

197 – ص 203عزيز سباهي – عقود – عن اجتماع اللجنة المركزية

198 – المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي ايار 2001

توقف الحرب

توقفت الحرب بين العراق وايران طبقا لقرار مجلس الامن الدولي المرقم 598 والصادر في تموز 1987. بعد ان وافق العراق على الشروط الايرانية لأنهاء الحرب واعلان العودة الى اتفاقية الجزائر لعام 1975 التي تم الغائها من قبل النظام والتي الحقة الكوارث بالشعب والوطن. وتركت اثارها المريعة على شعبنا والبنية التحتية للبلاد.

لقد قضى اكثر من مليون قتيل من الجانبين، وتم تدمير كلي او جزئي لأكثر من 50 مدينة وبلدة، وماذا كانت النتيجة؟ في ايلول وبعد شهر على غزو الكويت، اقترح العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء مع ايران على ان توضع خطط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. والاهم ما حمله اعلان بغداد من انها مستعدة لان تلتزم كل معاهداتها السابقة مع طهران بما فيها معاهدة 1975 التي أعلن صدام الحرب لإحباطها[199]. ويضيف صاغية وفي هذه الغضون، سمم البعث الاجواء العراقية، وجزئيا العربية، بعنصرية غير مسبوقة في منطقة الشرق الاوسط مصحوبة بعبادة لشخص صدام هي الاخرى غير مسبوقة. فالحرب انما هي قادسية صدام في احالة الى معركة العام 637 م...ومنذ عام 1980 عام نشوب الحرب بات تحرير القدس على يد نبوخذ نصر يتلازم مع وقوف اليهود في جانب قورش، ملك الفرس الذي حاصر بابل وفتحهم ابوابها له. وكان للضربة الاسرائيلية التي دمرت المفاعلين النوويين العراقيين بعد ان عممت نظرية التعاون اليهودي – الفارسي ثارا من سبي نبو خذ نصر. لقد خسر العراق في الوقع لا في الخرافة 450 مليار دولار[200].

عندما انتهت الحرب رسميا اب 1988 كان الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة خطيرة ابرزها، الهياكل الارتكازية والانتاجية المدمرة- ضاله المواد الازمة -المستويات العالية للدين الخارجي – التوجه المتزايد نحو استيراد الموارد الغذائية – تعطل الجزء الاساسي من قوة العمل التي جندت في القوات المسلحة – التضخم المفرط – استمرار انخفاض عوائد البترول – السياسات الاقتصادية للحكومة وتسمى بالخصخصة... وغير ذلك.

---

199 - حازم صاغية –بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما ص 158

200 - صاغية مصدر سابق ص 159

المبحث الثاني
الحصار الاقتصادي
وتأثيراته على الطبقة العاملة

امام تداعيات الحرب ونتائجها الكارثية كما ذكرنا انفا، من البنية التحتية والوضع الاقتصادي والاجتماعي السيئ، شعر النظام الذي دافع عن الخليج والمنطقة العربية ضد الجارة ايران، يحتاج ان يعيد العراق الى ظروف افضل، خاصة وان اسعار النفط كانت في وضع تراجعي بل اقل الاسعار والتي من الصعوبة اعادة بناء البنى التحتية تحت هذه الاسعار وظروف الحرب حيث الشعب منهك والبلاد في خراب تام.

بعنجهية صدام حسين واعوانه حاول وبطرق مختلفة اعادة وضع البلاد الاقتصادي الى ما قبل الحرب من خلال الدعم الذي يطلبه من دول الخليج. فقد حان وقت مطالبته اثرياء العرب بتسديد فواتير الحرب مع ايران التي ظل يدعوها بحراسة البوابة الشرقية، وقد عقد عدة اتفاقيات مع بعض الدول العربية والتي لا ضرورة لها تحت لواء الميثاق الوطني، سارع الى عقد اتفاقية عدم الاعتداء مع العربية السعودية والبحرين. وتنازل للسعودية عن حقوق العراق في المنطقة المحايدة بين البلدين ثم وافق على ضمها للسعودية واردف خطواته هذه بالعمل على ايجاد تكتل عربي جديد مقابل مجلس التعاون الخليجي ودفع الاردن لنشاط في هذا الشأن وتمخض المسعى عن تأسيس مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق ومصر والاردن واليمن[201].

في رسالة وجها وزير الخارجية العراقي طارق عزيز الى الجامعة العربية، هي اتهام دولة الكويت بأنها سرقت نفطا قيمته 4و2 بليون دولار من حقل الرميلة في بداية الحرب مع ايران، كما سعت الى خفض مداخيل العراق النفطية عبر زيادة انتاجها، وعرج عزيز على دولة

201 – عزيز سباهي مصدر سابق ص261

الامارات متذمرا منها هي الاخرى ترفع الحصة المقررة لها من الانتاج النفطي، وتشارك الكويت رفضها اعتبار ديونهما على بلده هالكه[202]. لكن الاهم ان صدام هدد باستخدام القوة لحمل منتجي النفط على التزام حصصهم[203].

في اجتماع القادة العرب في بغداد في ايار 1990 طلب صدام حسين اعلن، انا احتاج الى 30 مليار دولار اذا لم يعطوني هذا المبلغ فسأذهب لاخذه منهم[204]. ورفع العراق شعار قطع الاعناق ولا قطع الارزاق، اضافة الى انه اتهم الدوائر الامبريالية والصهيونية تعمل للقضاء على حكمه[205].

غزا العراق الكويت في الثاني من اب 1990 واحتلها. وبتدخل من قبل امريكا ودعم الدول الاوربية والاقليمية ادى الى حرب طاحنة ادت الى هزيمة الجيش العراقي واستسلامه مع اتفاقية مذله وقد فرض على العراق الحصار الاقتصادي وعلى الشعب العراقي والتي عانت منه الفئات الكادحة والفقيرة وبقي رجال السلطة من قيادة البعث وراس النظام الدكتاتوري وعائلته بعيده عن الواقع المأساوي لشعبنا.

البداية

حيث رفض صدام حسين الانسحاب او التراجع من الكويت وقوبل العدوان العراقي بالشجب والاستنكار من البلدان العربية والعالمية. ثم توالت قرارات مجلس الامن الدولي في شجب العدوان رقم 660 ويطالب بالانسحاب الفوري. وفي 6 اب أصدر مجلس الامن قراره رقم 661 الذي يفرض العقوبات الاقتصادية الكاملة على العراق[206]. كما وافقت السعودية على حلول قوات اجنبية على ارضها. من جانب اخر أعلن العراق بعودة الفرع للأصل في 8 من اب.

وجاء يوم 9 اب فصدر بالأجماع قرار عن مجلس الامن يعتبر ضم

202 – حازم صاغية مصدر سابق ص 161
203 – المصدر السابق ص 162
204 – طريق الشعب عدد2 اب 1990
205 – عزيز سباهي مصدر سابق ص 262
206 – عزيز سباهي مصدر سابق ص 263

الكويت لا غيا ويقضي بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على مدى التقييد بالعقوبات على العراق. كما صوتت الجامعة العربية في القاهرة على ارسال قوات الى الخليج ب12 من اصل 21 اعضاء الجامعة.

وفي 29 تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الامن قراره رقم 678 الذي يجيز للدول الاعضاء استعمال القوة لإرغام العراق على الانسحاب الكامل من دولة الكويت. كما منح العراق فترة 45 يوما لتنفيذ هذا القرار، لكن صدام ظل يناور ويكابر حتى شرعت قوات الولايات المتحدة والدول التي تحالفت معها بقصف المواقع العسكرية والجيش في الكويت والمناطق الحدودية لها وكذلك البنية التحتية للبلاد في 17 كانون الثاني 1991. وهكذا بدأت الحرب لا كثر من 30 دولة لتدمير اغلب المرافق الاساسية في البلاد، وانهكت القوات العراقية المحتشدة على الجبهة، وراح الالوف من الضباط والجنود يستسلمون. حتى 28 شباط توقفت الحرب البرية واعلن صدام استسلامه واذعن للشروط التي املاها عليه الامريكي شوارزتكوف في خيمة صفوان. وهكذا كان نهج الحكم الدكتاتوري في مغامرته واطماعها التوسعية[207].

لقد وضع النظام الدكتاتوري الشعب العراقي في خوف دائم واصبح فريسة للقصف الامريكي. لقد عبرت الجماهير عن استيائها من النظام وجلاوزته، واصبحوا يحملوا الضغائن لهم وعليهم، وبادر الكثير منهم بعدم الالتحاق بالوحدات العسكرية حيث ادى هروب عشرات الالوف من الضباط والجنود. كما لعبت الرغبة العامة في ان تسود المجتمع بالحريات والديمقراطية.. كما فرض على البلاد حكما دكتاتوريا رهيبا، لم يسلم احد من شروره وشملت تصفياته اعدادا هائلة من الناس، حتى شمل بعض القادة من حزب البعث من عسكريين ومدنيين.

استسلموا بالالاف من الجنود والضباط بؤساء سيئ التدريب والقيادة ولم يتذوقوا الطعام لأيام[208].

في 2 اذار مرر مجلس الامن القرار 686 الذي يطلب من العراق القبول 12 قرار سابقا والموافقة على دفع تعويضات عما نزل بالكويت، وفي

207 – المصدر السابق ص 265

208 – صاغية مصدر سابق ص 172

اليوم التالي أذعن ضباط صدام في خيمة صفوان موقعين على استسلامهم الذليل. لقد دمرت الحرب كل شيئ في العراق اي البنية التحتية. وخسر العراق 230 مليار دولار وخسائر الكويت 168 مليار دولار في عداداها اطفاء واصلاح الابار التي اشعلها العراقيون وحفر ابار جديدة للتعويض عن التالف منها[209].

كان أحد الأهداف هو نفط العراق وتحويل البلد إلى حالة ما قبل الصناعة كما أعلن وزير الخارجية الأمريكية بيكر في اجتماعه بنائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في 9 كانون الثاني 1991: "سنعيدكم إلى العصر قبل الصناعي". من تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان (13 الى 20ايار 1999).

تأثيرات الحصار

خلف نهج النظام وخططه واجراءاته في المجال الاقتصادي، اثارا سلبية عميقة في واقع المجتمع وتشويهات في حياته وبنيته ومثله، وافضى الى تحلل في النسيج الاجتماعي والاسري، وتصدع في منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية وانتعاش الوشائج التقليدية[210].

الطبقة العاملة

فرض على العراق حصارا اقتصاديا وعسكريا، مما دعا الى ضرورة اعادة العمل من اجل مقاومة الحصار المفروض في تلك الفترة انتعشت معامل القطاع الخاص، والورش الصغيرة الانتاجية كمعامل البلاستك وورش الخراطة اضافة الى انتعاش مهن اخرى كالنجارة والحدادة وغيرها، وكذلك العمل في قطاع البناء، حملة الاعمار التي فرضها النظام لبناء منشآت تخصه، وان كانت تلك المشاريع لا تخدم ابناء الشعب، الا انها استقطبت ايدي عاملة، من خلال بناء القصور الرئاسية في كل محافظات العراق وجسر الطابقين وبعض المنشآت، مما دعا ذلك الى اعادة الطبقة العاملة الى اماكن العمل مع الماكينة.

---

209 – صاغية المصدر السابق ص173

210 – تقرير المؤتمر الوطني السابع ل (حشع)23 – 25 – اب 2001ص 30

وكان في تلك الفترة انتهاك كبير لحقوق العمال، والمتمثلة في العمل لساعات طويلة من الصباح الباكر الى اوقات متأخرة من المساء وبأجور متدنية لا تكفي لسد احتياجاتهم، سواء كان ذلك في القطاع الخاص او في قطاع البناء، اما القطاع العام فقد هجره اغلب العمال، لتحويله الى معامل تابعة للتصنيع العسكري.

ونظرا لبطش النظام وظلمه لم تتشكل في تلك الفترة قيادة عمالية قادرة على المطالبة بحقوق العمال، لان النقابات كانت تابعة للنظام وهي مؤسسة بوليسية ومخابراتية، مما أفقد العمال حقوقهم وقدرتهم على المطالبة بها[211].

كما ان تردي الاوضاع للطبقة العاملة التي تفاقم استغلالها على يد ارباب العمل، خاصة منهم المنشأت والمؤسسات الحكومية وفي مقدمتها التابعة للتصنيع العسكري، في ظل تعطيل قوانين العمل وتغيب النظم والضوابط المعتمدة في ميدانه وانتفاء الرقابة والتفتيش، وفرض التنظيم النقابي الرسمي ذي الطبيعة الامنية –القمعية ، واستبعاد كل نشاط نقابي يمثل العمال ويدافع عن حقوقهم ونتيجة للتوقف الكلي او الجزئي لألاف المشاريع الانتاجية والخدمية، اضطر عشرات الاف العمال الى البحث عن مصادر بديلة للعيش في شتى المشاريع الهامشية غير المنتجة. وقد انحسرت المشاريع المشمولة بالضمان الاجتماعي، وتدنت مهارات العاملين، وخسر قطاع الدولة كفاءات بشرية وطاقات مدربة وخبرات مهنية نتيجة تدهور الاجور[212].

وكأية سلطة استبدادية ترفض الرقابة الجماهيرية، نمت في ظل تداعي الوضع أشكال الفساد بمختلف تعبيراتها حيث خلقت فئات طفيلية تباع لها منشآت الدولة بأبخس الأثمان وتتحكم بأسعار العقارات والسكن وبوسائل الإنتاج والثروة. ذلك على حساب القوى الإنتاجية الفكرية والمادية حيث تنتشر البطالة بين القوى القادرة على العمل بنسبة 60 إلى 70 بالمائة.

---

211 – عامر الشيخ عبود نشأة الطبقة العاملة العراقية مواقع اللاكترونية شباط 2019

212 – تقرير المؤتمر السابع مصدر سابق 30

نتائج الحصار

لقد أعيد العراق إلى الوراء قرنا كاملا، لا كهرباء ولا ماء شرب بل يعتمد على الماء الملوث. الغذاء والوقود شحيحان وثمة مشاكل نقل وبطالة واسعة الانتشار وليس هناك دخل ولذا ليس هناك غذاء. ولا يمكن الحصول على الرعاية الطبية والدواء أو لا يمكن الاعتماد عليهما. التضخم شديد والعلاقات البشرية مقطوعة حقا. وبدا معظم العراقيين مصابين بصعقة صامتة". لقد تضمن تقرير قدم للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ما يلي: "إن لا شئ كنا قد رأيناه أو قرأناه هيأنا لهذا النوع الخاص من التدمير الذي حل بالبلاد.

طبق العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة. المقاطعة هي البديل عن الحرب". فالذين توفوا نتيجته من الشعب العراقي أكثر من الذين قضوا بسبب العمليات الحربية. إضافة إلى أن البنى التحتية قد دمرت بشكل شبه كامل بسبب العمليات العسكرية، كان النقل البحري والجوي قد منع وتوقفت بسبب الحظر أعمال الاعمار والصيانة وخطط التنمية. وقد تدهور نتيجة لذلك مستوى المعيشة بشكل حاد عما كان عليه قبل1990 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود الثلثين في 1991 نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة 85% وبسبب تدمير قطاعي الصناعة والخدمات[213].

التضخم وهبوط الدينار

استفلحت ظاهرة التضخم، اي الارتفاع المستمر في الاسعار، في زمن النظام الدكتاتوري، حتى بلغت معدلاته مستويات غير مسبوقة، وتحول الى ما يسمى بالتضخم المفرط، وانعكس ذلك في التدهور المتسارع في قيمة الدينار العراقي على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بحيث انخفض سعر صرفه من اكثر من ثلاثة دولارات للدينار قبل الحرب العراقية الايرانية الى حوالي ثلاثة الاف دينار مقابل الدولار الواحد في الفترة التي سبقت سقوط النظام. وقد كان اثاره مباشرة على

213 – من تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان الامينة العامة الدكتورة فيوليت داغربعنوان العقوبات الاقتصادية على العراق 1999.

المداخيل، حيث يتسبب في خفض قدرتها الشرائية، اي خفض ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات لقاء الاجر او الراتب الذي يحصل عليه الفرد. وان اكبر المتضررين من التضخم هم ذوو الدخل الثابت... وبالنسبة للفئات الكادحة، يزيد التضخم من شقائها ومن معاناتها في الحصول على اسباب العيش الكريم[214].

البطاقة التموينية

لم يعد هناك مخزون من الغذاء، وتضرر حصاد الحبوب نتيجة تدمير شبكة الري والبزل وعدم توفر الأجزاء الاحتياطية للصيانة وتوقف الحصول على الأسمدة والمبيدات التي كانت تستورد. كما ولم يعد بالإمكان توفير الحليب للأطفال ما عدا المرضى منهم وبموجب وصفة طبية. كثيرون من الموظفين لم يستطيعوا الحصول على رواتبهم بالإضافة لتوقف النظام المصرفي بأغلبيته وللتضخم الشديد حيث ازدادت أسعار مواد غذائية ضرورية بما يعلو عن ألف بالمائة. كذلك لم يعد بمستطاع السلطات أن تدعم مربي الدواجن حيث أن المختبر الوحيد المنتج للقاحات البيطرية في مكافحة الأمراض التي تصيبها قد دمر بالقصف. وتسبب نفاذ المواد من مراكز التوزيع بعدم حصول عائلات كثيرة على حصصها التموينية، حيث كانت السلطات العراقية قد طبقت بعد عدة أيام من بداية الحصار نظام توزيع الحصص مدعمة أسعار المواد الأساسية. وهذا الإجراء منع حدوث مجاعة إذ كان يحصل الفرد شهريا على حصة غذائية مؤلفة من 8 كلغ طحين وكلغ واحد رز و1.5 كلغ سكر و50 غرام شاي وكلغ من البقوليات و50 غرام زيت. بعض هذه الحصص خفف بعد 4 سنوات نظرا لتواصل تدهور الوضع الاقتصادي.

ونتيجة الحصار كما تقول حسب المصادر العراقية، فقد توفي خلال السنة الأولى من الحصار زهاء 11 ألف شخص ماتوا جوعا كما أن 14 ألف طفل ماتوا بسبب عدم توفر الأدوية[215].

214 – تقرير المؤتمر الثامن لحشع في ايار 2007 ص 75
215 – تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان 1999

الوضع الاجتماعي

إن الخطير في الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمي وامتداد تأثيرها على كل القطاعات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى خلل كبير في النسج الاقتصادية والاجتماعية وفي الصحة النفسية والجسدية للشعب العراقي.

إن تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة نتيجة توقف المشاريع في القطاعات الحكومية والأهلية سجلت زيادة كبيرة في نسب البطالة. مما ساهم بتمزق الحياة العائلية وأكثر من ظواهر العنف الاجتماعي والرشوة والسرقة والتهريب والمضاربات والانتحار وجنوح الأحداث والبغاء وما شابه ذلك من علامات انهيار وتفكك اجتماعي.

وفي ظل ظروف استمرار الازمة الاقتصادية والضائقة المعيشية انتشرت وتفاقمت ظواهر خطيرة اخرى، مثل تسرب الاطفال اليافعين من المدارس، واضطرارهم للعمل من اجل مساعدة اسرهم على مواجهة اعباء الحياة ويجري تشغيل الصغار والاحداث من اجل مساعدة اسرهم على مواجهة الحياة، ويجري تشغيل الصغار الاحداث على نطاق واسع وفق شروط عمل مجحفة، وباجور زهيدة جدا، وهم يتعرضون خلال ذلك الى صنوف الاذى الجسدي والنفسي والاخلاقي[216].

والى جانب النساء والاطفال والمتقاعدين يدخل الشبيبة الذين يشكلون من الناحية العددية ثاني اكبر المجموعات السكانية بعد النساء، فهم بالإضافة الى ما يعانونه، شأن بقية المواطنين من شظف العيش ومن ظلم السلطات وعسفها، تحولوا الى هدف يومي للملاحقة والقمع بالغي العنف والوحشية الى جانبها. وينطبق هذا على قطاعات الشبيبة جميعا وبضمنها الطلبة التي تتدهور اوضاعهم الدراسية ويهبط مستوى التعليم العلمي...ان واقع الفاقة العامة والجور والارهاب المحيط بالشبيبة والحرمان الشامل وانتشار البطالة وانعدام فرص العمل وبالتالي تضاؤل فرص السكن والزواج وانسداد الافاق عموما وغيره يدفع الشباب الى الانطواء واللامبالاة والبحث عن سبل الهجرة الى الخارج.

---

216 – وثائق المؤتمر السابع ل حشع ص 32 – 33 اب 2001

اما الاوضاع الصحية فقد تراجعت وانتشرت الامراض ومنها امراض خطيرة وفي مقدمتها السرطانية وقدرت منظمة يونيسف ان اكثر من 3 ملايين مواطن ثلثاهم من الاطفال مهددون بأمراض مختلفة[217]. وكذلك سوء التغذية وتكاثرت وسط الامهات بشكل غير عادي حالات الاجهاض والولادة الميتة والناقصة وسابقة لأوانه. وسجلت الوفيات ارتفاعا حادا في عموم المحافظات التي تحت سيطرة الحكومة.وارتبط ايضا ذلك رفع مجانية الخدمات الصحية حيث قام يتحويل المستشفيات الحكومية والمراكز الطبية الى العمل على اساس تجاري (التمويل الذاتي). وهذه بداية حرمان المواطن من الدواء والاستشفاء.

لقد ارتفعت نسبة وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة وبدأت العائلات تشكو من غياب الأب وعدم قيامه بدوره. في حين أن الضغط الاقتصادي على ربّات الأسر قد ارتفع ملزما إياهن بتأمين البدائل لمستلزمات الحياة وتمضية وقتهن في أعمال تدبير أمور العائلة وتأمين الغذاء والتقتير وضغط النفقات. تم ذلك على حساب انعتاقهن ومشاركتهن في الحياة السياسية وتسلمهن الوظائف العامة وتحقيق أنفسهن. هذا في جو من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والعاطفي ومن الاستغلال المضاعف وامتهان الكرامة واستشراء العنف الاجتماعي وتصدع القيم الأخلاقية وانتعاش التزمت الديني والروابط التقليدية والولاء القبلي[218].

تعاني المرأة مثل سائر أفراد المجتمع إن لم يكن أكثر من نتائج التدهور الثقافي والعلمي وارتفاع نسب تسرب أطفالها من المدارس. لقد بات عدد العائلات التي أصبحت مجبرة على الاعتماد على أطفالها لتأمين مواردها المعيشية كبيرا. والتسرب الذي يشمل كل سنة حوالي 130 ألف طالب وطالبة، ويعود بجزء كبير منه لعدم توفر الإمكانيات لإكمال التعليم، تأثر بانتشار الأمراض ومشاكل العيون وأمراض السرطان. وازدادت مظاهر ضعف التركيز والإعياء والكسل، إلى جانب ضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية واللجوء للغش والرشوة والتزوير. شهادة لمختصة في علم النفس تقول ما مفاده أن الأطفال المصابين بسوء التغذية يفقدون

217 - المصدر السابق ص 33

218 - تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان 1999

الوعي في الصف، والجوع يجعل أحدهم يسرق الآخر ويضطر المدرسون لإرسالهم إلى البيت حيث لا يستطيعون الجلوس منتصبين[219].

الوصاية الدولية

صار الوضع في العراق صعب من جميع النواحي الاقتصادي والاجتماعية و التعليم والصحة وباقي القطاعات الاخرى.اضافة الى الوضع السياسي المازوم، اضافة الى ما ذكرناه في تعطيل الطاقات الانتاجية للبلد واصبح الوضع بصورة عامة لا يطاق، واورثت الحرب البلاد اختلالا خطيرا في البنية السكانية لصالح الايدي العاملة الغير منتجة. ودفعت هي الارهاب الفظ الذي اقترن بها الى هجرة او تهجر اعداد ضخمة من السكان. وامتد الخراب الى ميادين واسعة اخرى كالتعليم والصحة والثقافة وسيكولوجية المجتمع[220]..الخ. ونشير هنا الى ان الحصيلة في الوضع الاقتصادي وحروبه العدوانية مع ايران واحتلال الكويت وارهابه الدموي وحربه الظالمة ضد الشعب الكردي والشعب العراقي، هي ان المداخيل التي حصل عيها من النفط في فترة زمنية قصيرة انتهت الى مديونية كبيرة.

فبعد ان وصل الناتج المحلي الاجمالي عام 1980 الى 1و22 مليار دولار اي 1674 دولار لفرد الواحد هبط عام 1990 الى 926 وعام 1991 الى 546 والى اقل من هذا بكثير عامي 1992 و1993.

دخل العراق تحت الوصاية الدولية واصبح النفط وتصديره رهن بإرادة مجلس الامن وصار العراق عمليا ينتج النفط مقابل الغذاء على ضوء العقوبات الدولية. كما ادى الى هبوط قيمة الدينار العراقي مع عدم ارتفاع الاجور والرواتب الا بنسبة قليلة[221]، سبب تدهور معيشة الغالبية الساحقة من السكان وصرف مدخراتها واضطرارها لبيع مقتنياتها واثاثها لضمان لقمة العيش واضطرار الاف المواطنين جلهم من الكفاءات العلمية الى مغادرة الوطن وهكذا كان الخراب الاجتماعي للمجتمع العراقي الذي نجم عن الحرب مع ايران وضاعفه غزو الكويت.

---

219 – المصدر السابق

220 – عزيز سباهي مصدر سابق ص 259

221 – عزيز سباهي مصدر سابق ص 347

وابرز مظاهر هذا الحصار كان في – ان الحصار الاقتصادي المفروض على النظام تحول الى عقوبة للشعب بحكم استمرار النظام وتحكمه بمصائر شعبنا وتعنته ورفضه الاستفادة من قرار السماح بتصدير النفط وفق القرارين 706 و712.

اضافة الى ان الكثير من العوائل فقدت معيلها من الابناء او الاباء والاسرى والعوق حيث ترك ذلك الالاف من الزوجات بدون معيل مما ولد مشاكل اجتماعية في ظل الفقر والجوع وغير ذلك.

انتفاضة اذار 1991

الانتفاضة - في بداية اذار 1991 اندلعت انتفاضة ضد النظام الدكتاتوري فقد شارك فيها من مختلف الفئات الاجتماعية واندلعت بشكل عفوي دون اي تخطيط ولكنها جاءت نتيجة ظروف الحياة ومصاعبها اضافة الى خسائره الكثير من ابناء شعبنا لأبنائهم ومعيلهم، هذه العوامل التي تراكمت وفعلت فعلها والتي جعلت ابناء الشعب يقومون بالتحدي، حيث زاد الاستياء من الوضع الاقتصادي والاجتماعي[222].

يشير الكاتب عزيز سباهي، ((تجمعت وتفاقمت كل العوامل التي تدفع الجماهير الى التحرك ومنها – الخوف الرهيب من الحرب مع امريكا وعواقبها. التطلع الى السلم والخلاص من مسلسل الحروب. الخوف من المجاعة التي فاجأت الناس دون استعداد واخيرا الرغبة في التخلص من الطغيان...هذه العوامل وغيرها كانت تنذر بالانفجار في اللحظة المواتية..). كان الانطلاق في الاول من اذار 1991 والذين اطلقوها هم الجنود والمراتب والضباط الذين استطاعوا ان يفلتوا من جحيم الحرب في الكويت ووصلوا الى الزبير والبصرة سيرا على الاقدام وقد اخذ منهم السخط والجوع والجزع , وحيثما كانت تطا اقدامهم الارض المأهولة في العراق, يبادرون فورا الى اعلان غضبهم ويحطمون جداريات الدكتاتور

222 - يشير تقرير اللجنة العربية لحقوق الانسان الى (وفي الوقت الذي نطالب فيه برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي، نطالب من ناحية أخرى الحكومة العراقية باحترام التزامات هذا البلد الدولية للمواثيق التي وقعها العراق والتي تشمل الحقوق الأساسية الخمسة. فالمعاناة المزدوجة للحصار من الداخل والخارج وغياب الحريات الأساسية والنيل من حق الحياة والحقوق المدنية والسياسية يضاعف معاناة المواطن العراقي ويجعله يعيش بين سندان الحصار ومطرقة العسف).

ونصبه وتتحدث الرواية المشاركين ان شرارات الانتفاضة انطلقت في اكثر من مكان وتجمعت حشود من الجنود البصرة الغاضبة في انتفاضة عارمة لم تكن المدينة قد شهدتها مثلها في كل تاريخها المعاصر وهي المعروفة بتاريخها النضالي، مكتسحة من امامها مؤسسات القمع وقوى النظام الحاكم من مخابرات وامن ومنظمات جماهيرية وسجون ومقرات واجهزة حكم ومعسكرات الحرس الجمهوري وسارعت وحدات الجيش واللواء الالي 34 في منطقة التنومة الى الالتحاق بالمنتفضين وهرعت الجماهير الغاضبة لتحطيم ابواب السجون واطلقت سراح المعتقلين الذين كان بعضهم قد اعتقل منذ 1978 دون محاكمة وفي قبو عثرت على اعداد من الكويتيين معتقلين فاطلقت سراحهم[223].

اساليب النظام

أ- الاعدامات

تكاد تجمع هذه القوى على أن السلطة السياسية بمصادرتها لكل أشكال الحريات الأساسية المعترف عليها في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي وقع عليها العراق زرعت الأسس الموضوعية لتحطيم وحدة البلاد وتفسيخ الروابط المدنية والمجتمعية وانهيار القيم الأخلاقية وبعث الروابط الطائفية والعشائرية والشوفينية والجهوية والمناطقية المتخلفة ومحاصرة وتصفية الرأي الآخر. إنها تشجب عمليات الإعدام المستمرة لعدد كبير من السجناء السياسيين وغير السياسيين في السجون العراقية وخارجها خصوصا في الأشهر الأخيرة حيث تم إعدام 58 من المعارضين للنظام في 12 نيسان الماضي في سجن أبو غريب في بغداد بتهمة أن الضحايا قاموا بأعمال خيانة" وحاولوا "الإضرار بالدولة". كما وأعدم في شهر آذار الماضي وما بعده دون محاكمة وبعد تعرضهم للتعذيب عدة أيام وأحيانا لمجرد الاشتباه بهم ما يتراوح بين 400 و500 شاب من أبناء البصرة دفن قسم منهم في مقبرة جماعية بمنطقة البرجسية[224].

223 - طريق الشعب العدد 1 اوائل اب 1991

224 - تقرير اللجنة العربية مصدر سابق

تذهب هذه القوى للقول إن عمليات الإعدام طالت المعارضين المشكوك في ولائهم من فئة العسكريين والمدنيين ومن رافضي الخدمة العسكرية والهاربين من الجيش. كما وحصلت تصفيات جسدية لرجال دين يعارضون النظام أو يرفضون وضع أنفسهم في خدمته. وفي ظل الحالة الاستثنائية السائدة في البلاد وفي أجواء الاستنفار الشامل للأجهزة الأمنية والحزبية والعسكرية، جرى تطويق المدن بالقوات المسلحة في العامين الماضيين ومداهمة البيوت بدعوى البحث عن العسكريين الهاربين وكثّفت عمليات استدعاء عائلات المعارضين والمقيمين في الخارج وتهديدها أو احتجاز من تتهمهم بمشاركة أبنائهم في عمليات المقاومة ومصادرة ممتلكاتهم وهدم بيوتهم كعقاب جماعي.

في الوقت ذاته اتسعت عمليات تهجير المواطنين الكرد والتركمان من كركوك بشكل خاص إلى المناطق غير الخاضعة لها بعد تجريد العائلات من جميع وثائقها وممتلكاتها. وما تزال معاناة المهجرين العراقيين بسبب التبعية الإيرانية والذي يربو عددهم على نصف مليون مستمرة. بل أنها تفاقمت خلال الأشهر الأخيرة بسبب إجراءات تعسفية قامت بها السلطات الإيرانية ضدهم وجمعت قسما منهم في معسكرات لا تتمتع بأبسط الاحتياجات الإنسانية ورمت بعضهم على الحدود العراقية ليواجهوا مصيرهم المجهول[225].

لقد خلف النظام الدكتاتوري في حروبه الثلاث، مع ايران ودخول الكويت ومع امريكا وحلفائها، الى دمار وخراب وخسائر بشرية لا تعوض وتشوه حياته الروحية وقيمه الاجتماعية والاخلاقية وعسكرة كل مفاصل حياته.ومثلت طبيعة النظام المنهار والتي سناتي عنه)، وممارساته محور اساس المحنة العميقة التي عانى منها شعبنا وشكلت عاملا رئيسيا في جميع الازمات والكوارث التي تعرض لها، بجميع قومياته وفئاته الاجتماعية ومكوناته الدينية والمذهبية وقواه واحزابه السياسية[226].

---

225 – اعتمدنا في موضوع الحصار على تقرير اللجنة العربية والتي ارى في بعض منه منصف للشعب العراقي لانه ادان جرائم النظام الدكتاتوري واساليبه

226 – من تقرير المؤتمر الثامن ل حشع 10 – 13 ايار 2007

كانت عواقب نهج النظام الدكتاتوري وخططه وإجراءاته في المجال الاقتصادي وعواقب سياسته اثار سلبية عميقة في واقع المجتمع العراقي وتشويهات في حياته وبنيته، وافضى الى تحلل النسيج الاجتماعي والاسري وتداع في منظومة القيم الاجتماعية، وانتعاش للوشائج السلبية وبات من الصعب العثور على الفئات الوسطى، التي كان لها واقع ودور في الحياة العامة في البلاد.

الفصل الرابع
الطبقة العاملة بعد اسقاط الدكتاتورية

المبحث الأول
وضع الطبقة العاملة واتحاداتها النقابية في الجمهورية الثالثة

خلف النظام السابق مجتمع مشوه في ضوء سياسته الهوجاء في الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية ومانتج عنها من مجتمع متخلف يعاني من الفقر التعليمي والاقتصادي، وتشوه في الجانب الاجتماعي.

إن العراق في حروبه مع جيرانه كلفه الكثير، ولازال شعبنا يعاني منها، فالأرامل تعد بمئات الالاف، وتركت آلاف المعوقين والعجزة والاطفال الايتام وغيرهم.

كما أحدثت الحرب والحصار وإرهاب السلطة اوضاع مأساوية في المجتمع جعلته يعيش حالة من الاغتراب الداخلي ويناضل من اجل الاستمرار بالحياة بأي شكل..، في الوقت كان زبانية النظام يعيشون حياة أخرى، ويسعون بطرق مختلفة استغلال الناس وزيادة امتيازاتهم في جميع جوانب الحياة المختلفة.

ترك النظام مجتمعا منهكا غير قادر على تطور نفسه، فالاكثرية الساحقة فقيرة والاقلية من اصحاب رؤوس اموال محلية وطفيلية من البيروقراطية والبرجوازية من العسكريين والمدنيين واصحاب العقارات والنفوذ.

سقوط النظام 2003

جاء يوم انهيار الدكتاتورية في 9 نيسان 2003 ليجسد تعقيدات وتناقضات الوضع الجديد، فقد كان من جانب يوم تخليص الشعب من نير الدكتاتورية العاتية، وفي الوقت ذاته يوم ايذان بواقع الاحتلال البغيض[227].

227 – التقرير السياسي للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي ايار 2007 ص 35

عند عشية سقوط النظام كانت فوضى الحياة هي السائدة في المجتمع العراقي، بين التطلع الى تغير النظام، وبين أنصار الدكتاتورية في الاستمرار في الحكم والاستغلال والبطش...الخ وقد جاءت الحرب بتدخل خارجي علني، بحجج مختلفة ومنها امتلاك العراق للأسلحة المحرمة، في حين أن الاستراتيجية الامريكية قد وضعت خارطة جديدة للمنطقة، ضمن مصالحها ومصالح الدول الغربية، وانتجت هذه السياسة تدخل الكثير من الدول الإقليمية والعربية في شأن العراقي، بالإضافة الى ظهور القاعدة ثم داعش لاحقا.

(ادى التدخل العسكري الامريكي الى انهاء النظام الاستبدادي وتعثر اجهزته القمعية وبهذا الاطار جرى تفكيك المؤسسة العسكرية والمؤسسات الامنية بعد انهيار النظام السياسي للدولة العراقية – قاد انهيار مؤسسات الدولة العراقية العسكرية وتخلل اجهزتها الامنية الى ظهور قوى شعبية مسلحة تابعة لأحزاب الطائفة السياسية – تعدد مراكزها القيادية بسبب تبعيتها للأحزاب الطائفية والقومية وعدم خضوعها لسلطة الدولة المركزية ومؤسساتها العسكرية[228].

كما ادت الحرب الى انهيار النظام، جاءت بالاضطربات وانعدام الاستقرار، فقد تنكر المحتل للالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية، مثل معاهدة جنيف حول مسؤولية قوات الاحتلال ازاء المناطق المحتلة، وادى التخلي كليا عن تلك الالتزامات في النهاية الى انفلات الامن وشيوع الفوضى وانتشار حوادث سلب الممتلكات العامة ونهبها واشعال الحرائق فيها. كذلك لم يرافق انهيار النظام ظهور البديل الديمقراطي الذي كان شعبنا يتطلع اليه..وانما نشأ على انقاضه فراغ سياسي وامني خطير مازالت جماهير الشعب تعاني الامرين منه ومن تفاقمه[229].

كما تعرضت بنية المجتمع العراقي ومكوناته الطبقية الى تبديلات متواصلة فرضتها حالة عدم الاستقرار ونهج وسياسات النظام المباد. واطلقت حراكا اجتماعيا افضى الى طمس المعالم والحدود الفاصلة بين

228 – الدكتورلطفي حاتم الدولة الوطنية والفصائل الحزبية المسلحة الثقافة الجديدة عدد 409 كانون الثاني 2020 ص 82.

229 – التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي ص 35 مصدر سابق.

الفئات والشرائح الطبقية واعاق عملية تبلورها، حيث ازيحت القوى والمجموعات الاجتماعية التي كانت تحظى بدعم النظام المباد ورعايته، من مواقع النفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي،...وبالمقابل ظهرت فئات وشرائح اجتماعية جديدة تتداخل انشطتها التجارية مع عمليات السطو والنهب والتي ترافقت وانهيار النظام والدولة العراقية، وتحصل الفئات المشار اليها على مداخيل وتجنى ارباحا من تلك الانشطة القائمة على الوساطة فضلا عن الانشطة اللا شرعية كالتهريب وفرض الاتاوات والاستحواذ على ثروات الاخرين[230]

الوضع بعد الحرب على العراق ممكن الاشاره الى مميزاتها في النقاط التالية:

- الحروب السابقة والحالية ابعدت الكثير من المواطنين عن المؤسسات التعليمية.
- تأثرت الكثير من المؤسسات الانتاجية (المعامل).
- زيادة البطالة الى نسبة كبيرة.
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة الانتاجية والخدمية.
- تهجير المواطنين من مناطقهم وباسباب مختلفة.
- اضافة الى ان الاحتلال لم يكن له الدور في لجم (الحواسم) ومنها سرقة الاثار العراقية، والذي ادى الى سرقة الكثير من مؤسسات الدولة. ودور الاحتلال في تفتيت الدولة العراقية في حل الجيش العراقي ومؤسساتها الحكومية.

• إن الوضع جاء نتيجة تراكمية لحياة المجتمع العراقي منذ 40 عاما في التغيرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية وهنا اشير الى ان هذه المتغيرات السريعة هي:

- فئات)مهمشة)تعيش على قوت عملها اليومي وباشكال مختلفة أيضا. وبعضها منفلته تعيش على الجريمة والقتل والمخدرات لان السلطة غير قادرة على السيطرة عليها.(بعض الميليشات- شراح تعمل خارج

230 - التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي ص58 مصدر سابق

القانون).– التحق الكثير منهم لظروف اقتصادية كونهم عاطلين عن العمل، جميعها تعتبر من الفئات الكادحة.

– نتيجة لغلق بعض المعامل والمؤسسات ضعفت الطبقة العاملة وزادت البطالة مما ولد وضعا صعبا على إبناء المجتمع العراقي. (ولا نستطيع ان نقول الطبقة العاملة المنتجة كما نعرفها) بل هناك بطالة مقنعة في المؤسسات الانتاجية.

– وضع اجتماعي متقلب غير مضمون في الحياة المدنية، نتيجة الفقر وضعف الوعي.

– الفلاحون لا يشكلون طبقة واحدة بل فئة اجتماعية لها شرائح طبقية مختلفة ارتبطت بعلاقات اجتماعية عشائرية) اصبحوا اكثر تمايزا ونشاطا، وهم صاحب الانتاج الغذائي الاساسي(الحنطة والشعير والشلب وكذلك التمور والخضروات..الخ (ضعف الصناعة لاسبابها المعروفه وتوسع الزراعة لاسبابه أيضا).

– مصادرة دور البرجوازية الوسطى صاحبة الدور الرئيسي في الاستقرار الطبيعي للمجتمع العراقي.

ان الكثير من القادة السياسيين والحكوميين وخاصة من الاحزاب الاسلامية اصبحوا من البرجوازية الطفيلية والمتنفذين، لما يملكه والذين حصلوا عليه من العقارات التي بيعت لهم بإبخس الاسعار نتيجة التواطئ من قبل المتنفذين الفاسدين في السلطة

اصبح لدينا برجوازية هجينة وليس لها اي تقاليد وممارسة عمليا (لان الصدفة هي التي لعبت دورها في امتلاك هؤلاء المال والاستثمار والعقارات المختلفة – بساتين وبيوت ومولات وفنادق وغير ذلك)[231].

نشير الى العراق بشكل عام بما فيه والإقليم بشكل خاص، فهو الاكثر وضوحا حيث أعضاء الاحزاب القومية أصبحوا يملكون القوة والنفوذ والاملاك وأصبحت العوائل المتنفذة تملك الملايين،اضافة الى أن الاحزاب الاسلامية والملاكين من اصحاب العقارات والمولات. في حين ان نسبة غير قليلة من الشعب الكردي في كردستان فقير ومعدم، فلايوجد انتاج

231 – محاضرة للكاتب بعنوان التركيبة الطبقية للمجتمع العراقي بعد الاحتلال

ولاتوجد معامل والناس تعيش على بيع السلع البسيطة التي توفر لها العيش اليومي، والحياة في كردستان تعيش على الحياة التجارية وهو ذات طابع ريعي ومعتمدا على انتاج النفط....

ان شرائح المجتمع العراقي حاليا ليس على وضع مستقر، توضح الصورة للمجتمع عندما يكون في حالة الاستقرار والسلم، وتتغير الصورة ايضا عند الخصخصة والتي تؤدي الى نشوء فئات وطبقات جديدة، لها علاقة في الانتاج والاستغلال والسيطرة ومركز القرار.

ان المجتمع العراقي يعيش حالة الامل الوقتي لحياة جديدة، ربما تنشأ تطورا أخر وفي جميع المجالات عند توفر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية،فدور العوامل الاقتصادية – الاجتماعية كبيرا في تغير نمط الحياة العامة،

كما أدت الحرب ضد الإرهاب المستشري ونفقات التسلح الى التقليل من مساعدة الفقراء والمعدومين (الاعانات الاجتماعية او العمل على اعادة البناء في كافة المجالات) فالحرب الداخلية استنزفت القدرات المالية للبلد وولدت وضعا اجتماعيا واقتصاديا مربكا أدى لتشكيل فئة كبيرة هم تحت خط الفقر والذي قدرت ب 8 ملايين مواطن.

اضافة الى النهب والفساد، واطماع البلدان الاخرى الاقليمية والاوروبية ومنها الاتفاقيات مع العراق (وهو ضعيف الارادة) حيث يحتاج مزيدا من المال لسد احياجاته. وكذلك التعامل مع صندوق النقد الدولي وشروطه المؤذية لشعبنا.

ولا بد في هذا المجال الاشارة الى الاضطرابات التي حدثت بما يسمى الحواسم، وهي تلك الجماعات التي غيرت اوضاعها الاقتصادية بسرعة قياسية، بفضل مانهبت من مواد الدولة ومؤسساتها المالية والاقتصادية، وما انتزعت من المواطنين عن طريق الابتزاز والتهديد والخطف الامر الذي ادى الى حركة اجتماعية جديدة، همها السيطرة على مقدرات الاخرين حكومية وغير حكومية بصورة غير قانونية بالقوة او بغيرها وهذا ماحدث اثناء سقوط النظام الدكتاتوري.

ومن ابرز السمات لتك المرحلة

– ظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة تتداخل انشطتها التجارية مع عمليات السطو والنهب التي ترافقت مع انهيار النظام والدولة العراقية[232].

– ازيحت القوى الاجتماعية التي تحظى بدعم النظام السابق من مواقع النفوذ والتأثير السياسي والاقتصادي. وفقدت الامتيازات التي تعم بها في داخل العراق وخارجه، تحول في بنية المجتمع العراقي، وخاصة في بنية البرجوازية البيروقراطية الى برجوازية طفيلية.

– انتشار الفساد وتفكك العملية الانتاجية واعمال السلب والنهب للمؤسسات الاقتصادية.

– تكوين مجاميع مسلحة ومافيات متباينة الاهداف وتهريب السلاح والعملة والنفط وبيع ممتلكات الدولة.

– احتدام الصراعات الطائفية وحالة الاستقطاب التي ترافقها على وحدة الانتماءات الطبقية وعلى تبلور الوعي الخاص بكل طبقة وفئة مؤديا الى تشذي قطاعات منها على اسس طائفية او جهوية، الامر الذي جعل الولاء والانحياز الطائفيين من المعالم المميزة لهذه المرحلة[233].

ونشير هنا ايضا الى ان نمو البرجوازية البيروقراطية الحالية او بعض شرائحها في الاقل ملامح الطائفية – المناطقية وكون مراكزها الوظيفية تعتمد على علاقاتها ببعض الكتل والجماعات الحزبية ما يعني تماسها الداخلي يقوم على الانتماء الى الطائفة او على رابطة المنطقة الجغرافية بدل من رابطة الانتماء الاقتصادي..وهي الطامحة للسلطة والثروة والتي بدأت تحتل مواقع السيطرة على المفاصل الاقتصادية والسياسية والامنية الاساسية.

نتيجة الاوضاع المشار لها في انهاء دور الطبقة العاملة ونقاباتها المسيسة، ولم تعد لهذه الطبقة الامكانيات والمعنويات في الوقوف امام اذلالها. حيث الاوضاع تشير الى:

– اصبحت المعامل والمؤسسات الحكومية تعاني من شحة المواد الاولية واندثار المكائن ونقص الغيار نتيجة الحصار الذي اشرنا له والذي استمر

232 – التقرير السياسي مصدر سابق ص 58

233 – المصدر السابق ص 59

حوالي 10 سنوات، ونتيجة المعاناة قل الانتاج وتسرح العمال وادة البطالة وتأثرت الطبقة العاملة وعوائلهم بالظروف المعيشية الصعبة.واثناء السقوط النظام الدكتاتوري، كان وضع المؤسسات والمعامل الانتاجية مزريا، بعد ان ترك العمل الكثير من العمال نتيجة الوضع الامني السيئ والحروب الطائفية وانتقال العمال من والى مناطق أخرى، مما ولد كثير من حالات الغيابات بين العمال والبعض الاخر ترك العمال خوفا من القتل وهم عمال لهم انتماءات سياسية ونستطيع ان نعطي صورة للوضع الحالي.

ان على القوى الحية في المجتمع العراقي من قوى اليسار ومنظمات المجتمع المدني بالعمل على رفع الوعي لدى الناس في مفهوم العدالة الاجتماعية بين المواطنين وتشديد النضال من اجل محاربة الفساد والسعي على لدفع السلطات الى تحريك الاقتصاد من خلال الدورة الاقتصادية وتنشيط عمل الانتاج في المؤسسات والمعامل.

القطاع العام والخصخصة:

يعاني هذا القطاع العام من الضعف بسبب الانفلات الامني وسياسة الانفتاح ودخول السلع الاجنبية الى العراق بلا ضوابط ودون ان تفرض عليهم رسوم او ضرائب مناسبة الى جانب انقطاع الكهرباء وازمة الوقود. ان دور الدولة مهم جدا في تطوير القطاع الخاص وفي الوقت نفسه على الدولة وضع ضوابط لقانون العمل وتطبقياته من قبل اصحاب المعامل والمؤسسات، لكي لايكون العامل محل استغلال وان تكون النقابة مدافعة حقيقية عن العمال بدون تأثيرات من اصحاب العمل او المساومات، ببعض القضايا المهمة. كما ان الاصلاح الاقتصادي تحتاج الى استراتيجية للتنمية وفق ضوابط محددة، والى تقليص الاعتماد على العوائد النفطية وتحقيق عادل للثروة بما في ذلك اصدار مجموعة من التشريعات والاليات المنظمة لهذا النشاط، حيث يجري الترويج الى اقتصاد السوق والخصخصة دون اخذ بنظر الاعتبار المعاير في العرض والطلب والاسعار والمنافسة والتوزيع وغير ذلك. (لن يؤدي الرهان على الخصخصة في الواقع، سوى الى خلق الشروط لتبلور استقطاب اقتصادي – اجتماعي).

ونشير الى ان الخصخصة حلقات مترابطة يشترط تطبيقها تسلسلا زمنيا يستغرق سنوات، اضافة الى الشفافية والعوائد الجيدة وتوفير السلع والخدمات للمواطنين بإسعار ونوعية أفضل[234].

اهم ملامح القطاع الخاص

- يغلب عليه الصفة الفردية والمنشأة الصغيرة سوى من حيث الاستثمار والتنظيم او الانتاج والتسويق.
- يميل الى انشطة الربح السريع.
- يسعى الاستثمار للمشاريع التي تكون فترة الاستيراد لحركة راس المال قصيرة.
- اسلوب الانتاج هو اسلوب كثيف ومن خلال رأس المال البسيط.
- يعتمد كثيرا على الدعم الحكومي فهو ضعيف المنافسة تجاه السلع المستوردة ذات الجودة العالية.
- مسؤولون في الدولة يدعمون القطاع الخاص من اجل الربح والتقليل من شان القطاع الحكومي ومنتجاته.

ومن اجل النهوض في هذا القطاع

- على الدولة ان تعمل على تحقيق دعم من البنوك الى هذه المؤسسات الانتاجية.
- عدم حصول تغيرات مفاجئة في سياسة الدولة[235].
- تحسين القدرات الحكومية الفنية والادارية التي تشمل قدرة الحكومة على تعميم الاصلاحات وتغير اللوائح لكي تسمح الحكومة للقطاع الخاص بالعمل بكفاءة اقتصادية عالية.

ويحتاج من الدولة دعم جميع القطاعات ولإقامة مختلف اشكال الملكية (العامة والخاصة والمختلط والتعاونية، وبما يستجيب لحاجات الاقتصاد العراقي الوطني وتطوره المتوازن[236].

234 - وثائق المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي ايار 2007 ص 64
235 - عادل عبد الزهرة شبيب,صحيفة المدى نحو تطوير القطاع الخاص في العراق تشرين الثاني 2007
236 - وثائق المؤتمر الثامن مصدر سابق ص 65

صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية

كل المساعدة والاتفاقات التي يبدها هذان الصندوقان تكون وفق شروطهما، وهذه الشروط بالنتيجة تؤثر على الفرد العراقي خاصة اصحاب الدخل المحدود ومنهم العمال وهي ذات اثر اجتماعي واقتصادي وصحي وتعليمي. اضافة الى تأكيد هذين البنكين الى خصخصة القطاع العام في كثير من المؤسسات مما يؤدي بالنتيجة الى زيادة الاسعار النفط والبنزين وتغير في البطاقة التموينية واصلاح نظام المعاشات وزيادة الضرائب على الكثير من المواد الاخرى. لقد اشار ممثل البنك الدولي الى اننا نقدم النصح للحكومات العراقية وبطلب منهم ولا نتدخل، ونعتقد من الخطورة لو تكنالخصخصة على المشاريع الكبيرة من المؤسسات والقطاع الانتاجي (النفط والكهرباء والسكك..الخ) وارى ان الخصخصة تكون في انتاج المواد الاولية تدخل في خدمة المستهلك المحلي.

اجتماع ممثلي البنوك وممثلي النقابات

لأول مرة يعقد اجتماع بين قادة نقابات العمال العراقية الرئيسية مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف مناقشة دور واثر سياسة المؤسسات الدولية في العراق بتاريخ 3 تموز 2007، وخاصة اثرها على العمال والكادحين. وحضر الاجتماع الاتحادات النقابية الخمسة واشار الامين العام للاتحاد الدولي للنقابات غاي رايدر الى اهمية حضور ممثلي النقابات العمالية الرئيسية. وقال هذا اللقاء بعد 35 سنة وهي فرصة لنتبادل وجهات النظر عن انشطة مؤسساتهم المتعلقة في العراق. وفي وقتها شرح مندوب النقد الدولي برنامج مؤسسته بتحليل لاستدامة الدين حيث قبلت الدول المانحة في نادي باريس بشطب 80% من ديونها المستحقة على العراق، ويشترط في شطب 50% منها اقرار وتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات اعده صندوق النقد الدولي يهدف الى دعم السياسات الاقتصادية لحكومة العراق،ويضيف دعم برنامج الحكومة لكي يسعى الى (زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض التضخم وزيادة في صافي الاحتياطات الدولية وتعزيز القدرة الادارية واعادة توجيهه

المصارف، بعيدا عن الدعم ونحو توفير خدمات عامة.

شكك أحد ممثلي النقابات الذي تحدث باسم المنظمات النقابية المختلفة بالأثر الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي مشيرا الى ان بعض الاجراءات التي يطلبها الصندوق تخلق اثرا سلبيا على العمال وشكك في طبيعة نظام المعاشات التي اوصى بها صندوق النقد الدولي، وطلب من الصندوق عدم المصادقة على قانون النفط الجديد المعروض حاليا على البرلمان، كما اشار الى الديون المترتبة على العراق وهي تراكمات من النظام السابق خلال عقدين من الحروب وتساءل عن سبب رفض شروط على العراق من اجل الغاء جزء منها. وعبر النقابيون عن خيبة املهم لعدم استشارة النقابات بشأن صندوق النقد الدولي واجراءاته وبرامجه. وقال مندوب الصندوق أن مؤسسته تدعم برنامجا حكوميا وانه من المؤسف ان الحكومة لم تستشير نقابات العمال في ذلك، وان الصندوق يأخذ بنظر الاعتبار الاثر الاجتماعي لسياسات الاصلاح التي يدعمها. فقد دعم صيانة نظام التوزيع العام ولكنه يريد ان يعمل النظام بشكل اكثر فاعلية. اما بالنسبة الى المعاشات (الرواتب) فقد اشار المندوب بان النظام الحالي غير قابل للاستدامة وان الصندوق يدعم جهود الحكومة لجعله قابلا للاستدامة من الناحية المالية.وفي نهاية الاجتماع قدم مندوب الاتحاد الدولي للنقابات ملخصا للنقاط الرئيسية.

نتائج الاجتماع

-ان تشارك المؤسسات المالية الدولية في حوار منظم مع نقابات العمال العراقية وان تستشيرها بشأن تقارير السياسات وخطط التنمية والمتعلقة بالمادة الرابعة لصندوق النقد الدولي واستراتيجية التنمية الجديدة للبنك الخاصة بالعراق.

- يجب ان تشارك نقابات العمال في تنفيذ مشاريع الاعمار التي يمولها البنك الدولي لضمان احترام معايير العمل ومكافحة الفساد.

- يجب ان تناقش المؤسسات المالية الدولية مع نقابات العمال مبادرات خلق فرص العمل وتفعيل دور مكاتب التوظيف.

- يجب ان يتشاور البنك الدولي مع منظمة العمل الدولية ونقابات العمال على السواء حول اليه مدخلات لصياغة قانون عمل جديد.

- مراعاة البنك بتوفر الضمان لكبار السن وانشاء نظام المعاشات.

- ينبغي التشاور مع نقابات العمال حول قضايا الحماية الاجتماعية.

وعلى البنك والصندوق الدوليين التشاور مع نقابات العمال بشأن اعادة هيكلية المشاريع التي تملكها الدولة وان يشاركهم خبرات الخصخصة. هناك غموض في قانون النفط الجديد.

وضح ممثل صندوق النقد انه على الحكومة ان تستشير نقابات العمال قبل الالتقاء بالمؤسسات المالية الدولية، واقترح ان تقوم نقابات العمال بإعداد ورقة تبين موقفها ازاء الخصخصة في العراق لمناقشتها في المستقبل.

واكد مندوب البنك الدولي الى اهمية نقابات العمال ويسعده المشاركة لمنظمات المجتمع المدني،وانه على النقابات ان تمارس الضغط على الحكومة من اجل المزيد من المشاركة والتمثيل ووافق المندوب على ابقاء الاتصال مفتوح بين البنك ومكتبه في عمان والمنظمات النقابية العراقية.

ونشير الى الخيارات التي يطلبها صندوق النقد الدولي الضغط والابتزاز التي اشترطت لخفض ديون العراق الخارجية بنسبة 80% ان يتم تطبيق اصلاح اقتصادي واسع يفرض على الحكومة العراقية ومنها خصخصة المنشأت المملوكة للدولة والعمل تدريجيا الى الغاء الدعم الحكومي بجميع اشكاله، وازالة القيود الضريبية والكمركية على تبادل السلع والخدمات في الاسواق العالمية.

ويندرج هذا الضغط في سياق هجوم ايديولوجي يتمثل في اصرار المؤسسات الدولية المتخصصة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والقوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة على تقديم الديمقراطية باعتبارها صنواً لاقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الاقتصادي الليبرالي[237].

237 - التقرير السياسي للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي ايار 2007 مصدر سابق ص 63

المبحث الثاني
دور السلطة والحكومات المتعاقبة
بعد 2003

تشكيل مجلس الحكم

في ضوء القرار 1483 ورغبة العراقيين في تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة، جرت مفاوضات مكثفة بين سلطة الاحتلال والاطراف السياسية العراقية، بواسطة نشيطة من جانب الدبلوماسي المغدور السيد سيرجو فييرا دي ميلو الممثل الشخصي للأمين العام للإمم المتحدة، أنتهت في منتصف تموز 2003 الى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي. وهوصيغة بديلة للمجلس السياسي العديم الصلاحيات وذي الطابع الاستشاري البحت، الذي قوبل بالرفض الواسع من اوساط شعبنا وقواه السياسية.

وذكر بريمر أن (يوم الاحد في 13 تموز/يوليو كان يوما تاريخيا لكل العراقيين. لكن ليس بدون عراقيل اللحظة الاخيرة النموذجية في البلد[238]).

وعبرت الصيغة الجديدة في الجوهر، عن حل وسط بين مشروع المجلس السياسي الذي ارادت امريكا ان تفرضه، وبين مطلب تشكيل الحكومة الوطنية المؤقتة واسعة التمثيل وذات الصلاحيات الذي دعت له غالبية القوى الوطنية العراقية. وجاء قبول الجانب الامريكي المحتل، نهاية المطاف، بصيغة جهاز حكم عراقي ذي صلاحيات محدودة.وقد أكد ذلك مسعود البرزاني في مقابلة مع التلفزيون السعودي في اشارته الى إن أغلب القرارات كان يرفضها بريمر.

لذا اعتبر الحزب الشيوعي العراقي هذا المجلس ميدان صراع اكثر منه صيغة سلطة محددة وثابتة ونهائية[239].

---

238 - بول بريمر عام قضيته في العراق ص 132

239 - وثائق الحزب الشيوعي العراقي المؤتمر الثامن ايار 2007

وعلى الرغم من طبيعة مجلس الحكم والملاحظات عليه خصوصا تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية، ألا انه اتخذ عددا من القرارات الجيدة، واذا عجز عن اتخاذ المزيد، فيعود ذلك الى ضعف كفاءة بعض أعضائه، فضلا عن العوائق الكثيرة التي وضعتها سلطة الاحتلال امام تنفيذ قراراته [240].

وعلى صعيد اخر، لم تستطع الحكومة ولا سلطة الاحتلال الامريكي ان توقف من استفحال الصراعات السياسية وتعاظم الصراعات المذهبية والطائفية والعرقية والقومية داخل الحكومة ومؤسساتها المحاصصاتية بما فيها الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية حتى تصل الى المدراء والسفراء وغيرهم.

لقد تفاقمت أزمة الحكم للدور الذي لعبه الاحتلال والخطط التدميرية غير المبرمجة في الاقتصاد وتخريب القطاع العام ومؤسساته التابعة لوزارة الصناعة والزراعة.

كما عمدت الحكومة باعتقال ونقل النقابين في قطاع النفط، بعد اضرابهم لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة، والوقوف ضد قانون النفط والغاز السيئ الصيت لكونه مشرع لنهب الثروة الوطنية.

ارتباطا بحقيقة، كون المنتصرين في الحروب يفرضون عادة شروطهم، عملت سلطة الاحتلال بقيادة الحاكم بول بريمر على اعادة بناء الاقتصاد العراقي من خلال جملة اجراءات اقتصادية استهدفت تكييف الاقتصاد العراقي وتحضيره لمرحلة جديدة تسمح بدمجه في الاقتصاد الرأسمالي، وفرض الخصخصة بدون قيد وشرط[241]. وانعكس احتدام الصراعات الطائفية وحالة الاستقطاب التي ترافقها الى تشظي وحدة الانتماءات الطبقية وعدم تبلور الوعي الخاص بكل طبقة وفئة، وكذلك الى تشظي قطاعات منها على اسس طائفية جهوية، الامر الذي جعل الولاء والانحياز الطائفيين من المعالم المميزة لهذه المرحلة.

وعندما يتكرس الطابع الطائفي – المناطقي لبناء الدولة، ينشأ

240 – المصدر السابق ص 37

241 – وثائق المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي ايار 2007 ص 59

تناقض بين الدور السياسي التقليدي لها، المتمثل في تأمين ديمومة النظام المسيطر دون عوائق، وبين دورها الاقتصادي المتمثل في تأمين الريع للاقطاعات الطائفية - المناطقية الطامحة الى السلطة والثورة والتي بدأت عمليا بإحتلال مواقع السيطرة على المفاصل الاقتصادية والأمنية الاساسية[242].

العلاقة مع مجلس الحكم

يشير رئيس الاتحاد،(إن العلاقة بين الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق والحكومة تشهد توترا بسبب عدة عوامل ابرزها قيام مسؤولين بتجميد ارصدتنا ولم تلغى القوانين السابقة ومنها قانون 150 الذي ينص على وقف نشاط الاتحاد الى جانب توقف العمل بالاشتراكات بعد ان تسبب الوضع الامني في توقف نحو 70% من القطاع الخاص ولايزال القطاع العام يعمل بطاقة[243] 30%.

لقد الغى مجلس الحكم الكثير من قرارات مجلس قيادة الثورة، ولكن يبدو ان المسؤولين في المجلس وبعض السياسيين صاحبي المصلحة الخاصة الغت القرارات التي تتعارض مع مصالحها الشخصية فقط، دون تلك القرارات التي تقوض اقامة نقابات عمالية حقيقية على الرغم من نشؤ تعددية نقابية في العراق، الا أن تاثيرها الفعلي ضعيف... ولم تستطع استقطاب الطبقة العاملة بشكل فعال ولم تؤسس لتنظيم نقابي فعال ولم تتلقى اي دعم جاد من الحكومات المتعاقبة. كما وضعت الحكومة يدها على ارصدتها واملاكها[244].

إن تراكمات النظام السابق تأتي بظلالها على العمال حاليا حيث اصدار القانون رقم 52 سنة 1987 والتي بموجه ألغى التنظيم النقابي للعمال وحل النقابات العمالية وقلصت النقابات من 12 الى 6 نقابات وهي ضربة كبيرة للعمل النقابي في العراق. ويعتبر من القرارات الغير حميدة في تنظيم العمل النقابي وهيكلته. وتراجع النشاط النقابي

242 - المصدر السابق ص 60

243 - راسم العوادي على هامش مشاركته في اعمال المؤتمر الدولي لنقابات العمال في فيينا 2006 رئيس اتحاد النقابات في العراق

244 - المحامية سحر مهدي الياسري حول الطبقة العاملة منتدى جريدة الشروق في 2007

وصودرت حقوق العمال تحت طائلة العقاب الجماعي واعتقالات لكوادر النقابات العمالية في قطاع النفط وغيرها.

بعد التغير وومجيءمجلس الحكم ثم الحكومة برئاسة الجعفري الذي أمر بتجميد اموال اتحاد النقابات على ضوء القرار 8750 في 8 آب 2005 بحجة لا وجود للنقابات في القطاع العام وبهذا يسير على النهج السابق للنظام الدكتاتوري، مما اثر على وضع الطبقة العاملة، الامر الاخر هو تهديد رئيس الوزراء نوري المالكي لعمال النفط باستعمال الجيش والشرطة لاعتقالهم وفض اضرابهم واعتبار نقاباتهم وتنظيمهم غير شرعي، اضافة الى تهديد وزير النفط حسين الشهرستاني حول عدم شرعية التنظيم النقابي في المجال النفطي، وتم نقل رئيس نقابة تعبئة الغاز (حسن حمود مالك) الى بعقوبة بسبب الطلبات التي قدمتها النقابة ورفضهم لقانون النفط. ولم يستقبل وفودهم وقال وعلى لسان مدير مكتبه، ليس من حق العمال تشكيل نقابة لهم لان هناك قانون لايجيز ذلك ويقصد القانون سيئ الصيت رقم 150 (لايوجد عمال في قطاع النفط بل يوجد موظفيين)[245].

ان الحكومة المتمثلة بهؤلاء المسؤولين لا يهتمون بالقرارات المجحفة التي اتخذتها الدكتاتورية وهي غير مفهومة من وزير النفط الذي كان سجينا في زمن النظام السابق والذي قال عن النظام نفسه (دكتاتوري معادي لحقوق الانسان)، ولماذا هذه المواقف التي لا تريد أن تلغي قرارات وقوانين جائرة بحق العمال. اضافة الى هجوم قوات المحتل الامريكي على مقر الاتحاد عمال العراق المؤقت في علاوي الحلة في بغداد وتخريب ممتلكاته واعتقال ثمانية من كوادره النقابية في 6 /12 /2003 وقاموا بتمزيق اللافتات والملصقات ولطخوا اسم الاتحاد والنقابة العمالية لعمال النقل بالاسود..الخ، وقد ادانت المنظمات النقابية هذا التصرف ومنهم الاتحاد الدولي للنقابات الحرة عبر ممثليها في بريطانيا وامريكا متضامنين مع عمال العراق.

---

245 – من بيان النقابة العامة لعمال وفني النفط وكذلك المواقع الالكترونية الكاتب مصطفى محمد غريب في 9 /8 /2007 الحقوق والحريات النقابية.

موقف الحكومة*

اما موقف وزير العمل والشؤون الاجتماعية، لم يكن بعيد عن تلك المواقف، ولكن بعد جهود من قبل المعنين بادر الى التدخل وتوفير الاجواء للحوار مع وزير النفط وحل الاشكالات التي تجابه العمل النقابي في قطاع النفط. واهم النتائج هو اصدار قرار باطلاق 30% من الاموال المحجوزة للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق استثناء من قرار مجلس الوزراء المرقم 8750 القاضي بحجز الممتلكات. والمقترح الثاني هو السماح لعمال القطاع الحكومي بتشكيل نقاباتهم الخاصة أسوة بزملائهم في القطاع الخاص وبممارسة كافة الحقوق النقابية الواردة في القانون. كما لازال قانون 52 لسنة 1987 الذي اصدره النظام الدكتاتوري الذي يبت في التنظيم النقابي للعمال والذي يشيد بدور البعث، يفعل مفعوله ولم يلغى من قبل الحكومة أو البرلمان.، الذي اصدر قانونا باجتثاث البعث، كم هي الازدواجية في اصدار القوانين واصدار القرارات.

إن اغلب المسؤولين في الحكومات السابقة لم يملك الدراية والمعرفة في دور النقابات العمالية حيث هي الجهة الشرعية الوحيدة التي تمثل العمال وتدافع عنهم وهي تحمل همومهم.

وفي لقاء للمكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال مع نائب رئيس الوزراء سلام الزوبعي، أكد الاخير ان الاتحادات والنقابات المهنية لها قوانينها وانظمتها الداخلية ولا يحق التدخل في شؤونها، وعلى الدولة دعم الحركة النقابية وان الانتخابات الديمقراطية هي الوسيلة لاختيار القيادات النقابية[246].

وقد قرر مجلس الحكم برئاسة عدنان الباججي بجلسته الاعتيادية رقم 11 المنعقد في 28 / 1 / 2004 اعتبار المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال ورئيسه راسم حسين العوادي الممثل الشرعي والقانوني

---

* بعثت حركة العمال النقابية الديمقراطية في السويد رسالة الى رئيس الوزراء المالكي، بالغاء قرار 150 لسنة 1987 والغاء قرار 8750 لسنة 2005 وارجاع اموال الاتحاد العام لنقابات العمال في 28 ايار 2008.

246 – جريدة الجريدة- لقاء سلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء مع اعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لعمال العراق في تشرين الثاني 2007

الذي يمثل الحركة النقابية في العراق، وقد صادق رئيس الوزراء اياد علاوي عليه. ولم يصدر اي قرار من قبل علاوي في الغاء قرارات النظام السابق التي تخص العمال.

قرارات بريمر في تعديل قانون العمل

أصدر الحاكم الأمريكي بريمر قانون رقم 89، باسم سلطة الائتلاف، لتعديل قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 والتي جاء بها (وفقا لصلاحياتي كمدير إداري لسلطة الائتلاف المؤقتة وبموجب قوانين وأعراف الحرب وإنسجامنا مع قرارات مجلس الامن الدولي بما فيها القرارين 1483 و رقم 1511 لعام 2003، وبالعمل عن قرب مع مجلس الحكم لضمان حصول التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لمصلحة الشعب العراقي وبطريقة مقبولة من قبله. واقرارا برغبة مجلس الحكم في إحداث تغيير مهم في قانون العمل العراقي لغرض تحسين الظروف المعيشية للشعب العراقي. وتصميما منا لتحسين ظروف العمل والحياة والمهارات الفنية والفرص لكل العراقيين لمحاربة البطالة والعمالة غير الكفوءة وما يصحبها من تأثيرات سلبية على الأمن العام. ملاحظا ان ممارسة الاحداث للإعمال أمر شائع في العراق ويسئ الى صحة وسلامة واخلاق الاحداث. وملاحظا كذلك مصادقة العراق على اتفاقية العمل الدولية 182 والتي تتطلب من الامم الموقعة أن تتخذ خطوات اكيدة نحو ازالة مفهوم عمل الاطفال. مدركا ان من التزامات سلطة الائتلاف المؤقتة الادارة فعالة للعراق لضمان العيش السليم للاطفال وعمال العراق ولتعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية اليومية، عاملين بأسلوب منسجم مع تقرير الامين العام لمجلس الامن في 17 تموز 2003 المتعلق بالحاجة الى تطوير العراق ونقله من التخطيط الاقتصادي المركزي المتسم بعدم الشفافية الى اقتصاد السوق الحر والذي يتميز بإمكانية استمرار النمو الاقتصادي من خلال تأسيس آلية للقطاع الخاص والحاجة لإحداث اصلاحات مؤسساتية وقانونية لتفعيلها. وبالتنسيق مع منظمة العمل الدولية كما هو مشار اليه في نص الفقرة 8 أ من قرار مجلس الامن في الامم المتحدة).

جاءت التعديلات في قانون العمل في الفصل الثاني حماية الاحداث من قانون العمل المشار له المادة 90 في منع عمل الاطفال وتحديد العمر في الحد الادنى للقبول في اي وظيفة او عمل في انحاء العراق وفي وسائل النقل المسجلة في انحاء العراق يكون 15 عاما.(راجع تعديلات قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 من قبل سلطة الائتلاف).

وأوضحت نصوص القانون في العمل الممنوع وخطورته والبيئة الصحيحة والممارسات المشابه في الاستغلال والعمل القسري والاجباري وغير ذلك، وكذلك ساعات العمل والاجازات والمسؤولية القانونية في حالة حوادث العمل.

أذ يقوم صاحب العمل بدفع تعويض الى الحدث ذكرا كان ام انثى في حالة حصول إصابة ناتجة عن العمل بغض النظر عن الحادث. وتشير المادة 97 العقوبات (يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن 10 ايام ولا تزيد عن ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تقل عن إثني عشر مرة ضعف الحد الادنى للإجر الشهري كل من خالف الاحكام المتعلقة بحماية الاحداث. وجاءت التعديلات في الفصل الاول والثاني في تحديد الاجور والعقوبات. واشارت المادة 118 في العقوبات الى أن اي شخص يقوم بعرقلة اجراءات تفتيش العمل أو يقوم بعرقلة عمل اللجنة المشرفة على التفتيش على سبيل المثال دخول منشآت العمل لإغراض الفحص أو التدخل في عمل اللجنة سوف يعاقب بغرامة قدرها ما بين 12 ضعف الأجر اليومي او 12 ضعف الحد الادنى للأجر الشهري او الى عقوبة الحبس لمدة تتراوح ما بين شهر و6 اشهر[247].

ورغم ذلك خلال هذه السنوات، لم تتغير اوضاع الطبقة العاملة نحو الافضل، ومازالت الحكومة مطالبة بتوفير فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة وتطبيق قانون الضمان الاجتماعي والعمل على الغاء القوانين والتشريعات التي تضر بمصالح العمال وتهدر حقوقهم. كما ان الحكومة مطالبة بتقديم كل اشكال الدعم والمساندة والرعاية الى الطبقة العاملة وحركتها النقابية وان تتشاور مع ممثليها في الامور التي تمس

247 – صباح صادق جعفر قانون العمل وتعديلاته ص 56

بشكل مباشر حقوقهم ومصالح العمال ودورهم في بناء حاضر العراق ومستقبله[248].

وحول القرار الخاص بتحويل العمال إلى موظفين، فضلا عن إلغاء شرط العمر للحصول على الرعاية الاجتماعية.- قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية-- إن "الوزارة قررت إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 150 لعام 1987، والخاص بتحويل العمال إلى موظفين، نظرا لأنه أضر بالعامل العراقي على مدار سنوات طويلة".

وأشار إلى أن "القرار جعل العامل لا يمكنه ان ينتمي إلى النقابات العمالية سواء العراقية أو العربية أو العالمية، فقد حرم منها العامل العراقي منذ تاريخ هذا القرار لأنه أصبح موظفا. "مشددا على أن "القرار الذي اتخذته الوزارة بشأن إلغاء القرار رقم (150) لا ينفذ بأثر رجعي، فمن أصبح موظف يبقى كذلك.".

وكان مجلس قيادة الثورة العراقي المنحل، أصدر قانون 150 لسنة 1987 يقضي بتحويل جميع العمال في دوائر الدولة العراقية إلى موظفين، ولم تعمل الحكومة العراقية بعد 2003على إلغاء هذا القرار وتشريع قانون نقابي خاص بنقابات العمال وتحديد حقوق وواجبات الشريحة العمالية في العراق...

وطيلة الاعوام السابقة التي بذلتها النقابات العمالية المختلفة والقوى الوطنية العراقية من إجل اصدار قانون عمل جديد، قرر رئيس الجمهورية بتاريخ 19 /10 /2015 اصدار القانون رقم 37 لسنة 2015 قانون العمل الجديد ونشر في الوقائع العراقية العدد 4386 بتاريخ 9 /11 /2015.

248 - وثائق المؤتمر الثامن ل حشع 2007 مصدر سابق

قانون العمل رقم 37 لسنة 2015

الاسباب الموجبة لاصدار هذا القانون

تأكيدا للمبادئ التي نص عليها الدستور من العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة, وان الدولة تسعى الى توفير اوسع الضمانات الاجتماعية وايجاد قانون ينظم العلاقة بين العمال واصحاب العمل وفق اسس اقتصادية وان الدولة تكفل حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية والانضمام اليها، ولكون العراق قد صادق على العديد من اتفاقيات العمل العربية والدولية، ولإيجاد قانون ينسجم مع احكام هذه الاتفاقيات، ولمضي مدة طويلة على سريان قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 وكون أغلب احكامه لا تنسجم وطبيعة المرحلة الراهنة فضلا عن تعارضها مع الكثير من معايير العمل الدولية التي صادقت عليها حكومة جمهورية العراق، والعمل على توسيع ثقافة العمل واخلاقياته لضمان الانسجام والتكامل بين الحقوق والواجبات كقاعدة للانطلاق نحو العمل اللائق، ولايجاد غطاء قانوني للعاملين بعقود في دوائر الدولة والقطاع العام وجعل خدمتهم مضمونة لاغراض منحهم الحقوق التقاعدية، ولاحترام المبادئ والحقوق الاساسية للعمال التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية المتمثلة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية والقضاء على جميع اشكال العمل الجبري وتشغيل الاطفال والمساواة في الاجر والحد الادنى لسن العمل ومنع التمييز في الاستخدام والمهنة والتدريب المهني ومن اجل تنظيم عملية التدريب المهني ما قبل التشغيل واعادة التدريب والاخذ بمبدأ الاتفاقيات الجماعية لتحديد حقوق وواجبات العمال واصحاب العمل فيما يتعلق بالتدريب المهني، ولتنظيم عمل المرأة العاملة وعمل الاحداث وعمل الاجانب في العراق وتحديد اوقات العمل واجور العمال واجازاتهم، وتوحيد العمل النقابي مع احكام وقواعد وبما اخذت به التشريعات الحديثة واللجوء الى التفاوض والتحكيم والحلول السلمية

قبل اللجوء الى الاضراب السلمي الذي اجازه القانون، وتحديد كيفية حل المنازعات الجماعية والفردية التي تنشأ بين منظمة عمالية او اكثر واصحاب العمل وتشكيل محكمة العمل في جميع المحافظات وتحديد اختصاصاتها والطعن بأحكامها، شرع هذا القانون[249].

وفي المادة 172من قانون العمل المشار له يلغى قانون العمل رقم 71 لسنة 1987 وتبقى الانظمة الداخلية الصادر بموجبه نافذه بما لايتعارض واحكام هذا القانون لحين صدور ما يحل محلها او يلغيها. وفي المادة 174 ينفذ هذا القانون بعد مضي 90 يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (فؤاد معصوم رئيس الجمهورية).

أهم الملاحظات على قانون العمل الجديد

-(قانون العمل الجديد رقم 37 لسنة 2015 جاء معيبا من حيث صياغته لذلك ينبغي اعادة النظر في صياغة مواده كي تأتي منسجمة مع الصياغة القانونية واللغوية وذلك من خلال الاستعانة بالمختصين بعلم المنطق واللغة والقانون.

- ينبغي تعديل القانون الجديد بماينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة بحيث يمكن ان يكون فعالا بشكله الصحيح من خلال جعل قواعده اكثر صرامة فيما يتعلق بطريقة تنفيذه.

- الاخذ بفكرة التطور السليم للقواعد المنظمة لعلاقة العمل، ومنها الاخذ بعين الاعتبار بيئة العراق الفيزيائية، ومراعاة ساعات العمل في الاوقات التي ترتفع فيها درجة الحرارة وتقليلها وزيادة اوقات الراحة وتحويل ساعات العمل، الى العمل الليلي في الاعمال التي يتعرض لها العمال للحرارة واشعة الشمس، او ان تكون بيئة العمل داخل اماكن ضيقة وخانقة، او تكون في اوقات المناسبات الدينية، وغيرها وفقا للاتفاقات الدولية الصادرة من منظمة العمل الدولية والتي صادق عليها العراق بعده عضوا فاعلا فيها.

- تم تنظيم موضوع العمل غير النظامي بطريقة غير صريحة، وكان

249 - قانون العمل ص 173 اعداد القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي

الاولى ذكره فقط في قانون الضمان الاجتماعي الجديد لابقانون العمل، مما يستدعي تنظيمه بشكل افضل.

وكان التعقيب للدكتورة راقية عبد الجبار التي اشارت بشكل عام الى المواضيع التي تطرق لها قانون العمل الجديد موضحة ان المشرع احسن حينما نظم موضوع تشغيل العمال الأجانب، لما له من اهمية كبيرة في الوقت الراهن.

واضافت الدكتورة بان القانون جاء مقلدا للقانون السابق واستمد من القانون المصري اضافة الى أنه أعطى العامل الحق في التظلم دون الرجوع للقضاء(قانون العمل بين التحديث والتقليد ندوة في كلية القانون جامعة بغداد في 26 اذار 2017 دراسة تحليلية عن قانون العمل رقم 37 لسنة

كما ان بعض بنوده جيدة تحتاج الى متابعة تطبيقها.

ويشير الكاتب عامر الشيخ عبود حول هذا القانون

(وميزة هذا القانون قانون العمل (37) لسنة (2015) هي ان القوى العاملة المتمثلة بالاتحاد العام لنقابات عمال العراق، هي كانت مشاركة ومساهمة بقوة في صياغة هذا القانون مع الجهات الحكومية، بالاضافة الى تدخل الاتحاد الدولي، ولكن تبقى المعوقات في تنفيذه هذه القوانين من قبل دوائر الدولة ومؤسساتها)[250].

250 – عامر عبود الشيخ علي الحوار المتمدن في 25/11/2018

المبحث الثالث
وحدة الطبقة العاملة
ودورها في الكفاح الوطني - الديمقراطي

سارت احداث العراق بعد 2003 بشكل سريع، وادت الى نكوص عام في المجتمع العراقي ومجمل الحياة، اضافة الى التأثير على الانتاج الصناعي والزراعي والتأثير على التجارة ومجمل الحياة التعليمية والصحية ليس لان ماقبل هذه السنة كان افضل، بل التدخل الامريكي كمحتل اثر على ذلك متعمدا، مما ولد وضعا استثنائيا غير مقبول عند عامة الناس، ومجمل القرارات التي اتخذها المحتل كانت ليس في صالح العراق، ابتدا بحل الجيش وصولا الى خراب في البنية التحتية من المصانع والمؤسسات الانتاجية وضعف الحكومات المشكلة من مجلس الحكم وغيرها من الاجراءات الفردية والاعتباطية وغير المدروسة.

ونعتقد ان الدولة لها دور في بناء المجتمع من خلال مجموعة من القوانين والقرارات التي تساعد في خلق الاجواء المناسبة، لان فترة ثلاثة عقود من دولة استبدادية، هيمنت على القرار السياسي والاقتصادي والذي (ادى الى ترجيح وزن الدولة في التشكيلة الاجتماعية والى تفتتيت مجموعات كاملة من القوى الاجتماعية[251]. وتشير السياسة الملموسة التي نفذها الاحتلال الى نمط جديد لتوزيع الدخل يفرض نفسه الان لمصلحة رأس المال وبالضد من مصالح العمل في محوره الرئيسي، فهذه السياسات اثرت سلبا على دخول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى، وادت في المقابل الى تحسن واضح في دخول واستهلاك بعض الشرائح وعلى الخصوص من يعمل في انشطة ذات علاقة بالمشاريع التي نفذتها سلطة الاحتلال، او المشاريع المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية الرسمي او المضاربات او التهريب (النفط مثلا) وغيرها من

251 – وثائق التقرير السياسي للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي العراقي الثامن ايار 2007 ص 60

الانشطة...فئات معينة تضررت ضررا كبيرا من تلك السياسات، في حين انتفعت شرائح اخرى محددة في الطبقة ذاتها.

في الجانب السياسي والاقتصادي

تعرضت بنية المجتمع العراقي ومكوناته الطبقية الى تبدلات متواصلة فرضتها حالة عدم الاستقرار ونهج المحاصصة والفئوية المقيتة. وانتجت السياسة للحكومات العراقية وضعا مأساويا، حيث الفساد وسرقة المال العام وشراء الذمم.(لقد ادت السياسة الاقتصادية للحكومات المتعاقبة بُعيد سقوط نظام البعث الى اتساع الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي، بين نشاطات مالية تجارية رائجة ونشاطات انتاجية راكدة، مما فاقم من التفاوت المريع في الدخل والثروة، وادى الى ارتفاع الاسعار ومستوى التضخم وتقلص الخدمات وزيادة البطالة بين الشباب وغياب فرص التوظيف المنتج، فاشتد الكادحون وشرائح من الطبقة الوسطى فقرا وانخفضت دخولهم وقدرتهم على الادخار، فيما اشتد البيروقراطيون والطفيليون والعاملون في التجارة والمضاربة وسوق العقار والعملة والتهريب ثراً وتعاظم بذلك الاستقطاب المجتمعي والتباين الطبقي بين السكان والمناطق، وغابت او تكاد اية ملامح للعدالة الاجتماعية[252].

لقد تميزت عملية النهب والسطو بسعة النطاق، وقد ساهمت فيها اطراف متباينة الاهداف والنوايا، بدءا بعصابات المافيا، مرورا بالجماهير المعدمة اليائسة، وانتهاءً ببعض القوى التي استطاعت تنظيم عمليات التهريب وبيع ممتلكات الدولة خارج حدود البلاد، وتحويل اثمانها الى رساميل وضعت في خدمة انشطتها السياسية التجارية[253].

اليوم في بلادنا ازمة سياسية اقتصادية واجتماعية، حيث يرتبط بلادنا في الاستخدام السيء للعوائد النفطية، لهذا فان اي مشروع بديل يجب ان يعيد هيكلة القطاع النفطي ليكون أحد وسائل التنمية...لقد بينت التجربة التاريخية حقيقة مفادها أن الاعتماد الكثيف على النفط ،

252 – الدكتور ابراهيم اسماعيل العدالة الاجتماعية في العراق بين الواقع والطموح ث.ق .العدد 409 كانون الثاني 2020 ص 54

253 – التقرير السياسي للحزب الشيوعي العراقي مصدر سابق ص 59

كمصدر وحيد الدخل والنقد الاجنبي، انما يعكس هشاشة بنية الاقتصاد العراقي. ومن هنا ضرورة العودة الى اعتماد استراتيجية للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية[254]. ونشير ايضا الى وضع استراتيجية تعمل على تحديد طبيعة الحاجات الاساسية والضمانات الاجتماعية للمواطنين، كالخدمات الصحية والتعليمية الاساسية وتقديم الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة. ان المظلة الاجتماعية مطلوبة في بلادنا الخارجة من سنوات القهر والقمع والحصار، التي تضررت خلالها قطاعات واسعة من مجتمعنا، وينبغي ان تتوفر لها الشروط الضرورية لتجاوز التهميش، ومن ثم الانخراط في الديناميكية الاجتماعية عبر تأمين العمل، او ضمان حد ادنى معقول من الدخل، بما يضمن الارتقاء بنوعية الحياة في بلادنا[255].

مهمات الحكومات المقبلة يحتاج من الحكومات ان تقوم بجملة اجراءات من اجل رفع المستوى المعاشي للطبقة العاملة والكادحين اضافة الى ارجاع الحياة الطبيعية الى البلاد من خلال ضمان الامن والاستقرار ودحر الارهاب والمجرمين والخارجين عن القانون والميلشيات وازلام النظام السابق وفرض القانون في جميع ارجاء الوطن، ومنها :

(مواصلة السعي مع كافة الجهات والمؤسسات الحكومية والشعبية لانجاح مشروع المصالحة الوطنية، على طريق بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد، ودعم القضاء واستقلاليته والرقابة المركزية وتفعيل دور مجلس النواب والتأكيد على احترام حقوق الانسان[256].

على الحكومة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وفي رفع الحد الادنى للاجور لمواجهة ارتفاع الاسعار. ويشير الكاتب ابراهيم اسماعيل الى (ضرورة ضمان حقوق الانسان الاساسية والمساواة وعدم التميز، وتحقيق تكافؤ الفرص وتمكين الجميع عبر اتاحة التعليم والتدريب والرعاية الصحية والسكن والخدمات والمعلومات..الخ.

ضمان الحرية السياسية والمشاركة المتكافئة في البلاد. الضمان الاجتماعي

254 – المصدر السابق ص 84

255 – المصدر السابق ص 85

256 – المصدر السابق ص 117

الذي يضمن اشراك الناس في العملية الانتاجية والتنموية)[257].

التوزيع العادل للدخل.

المباشرة بالتنمية المستدامة تقنية تشمل استيراد التكنلوجيا المتلائمة مع الخصائص الوطنية واعداد الكادر المحلي القادر على ادارتها. وضمان حق الاجيال القادمة في الثروة الوطنية[258].

الطبقة العاملة والنقابات

اساس العمل النقابي، هو وحدة الطبقة العاملة واستقلاليتها وتتبع الاساليب الديمقراطية وحرية العمل النقابي.

تعرض التنظيم النقابي منذ نشوئه الى هجمات شرسة للحيلولة دون ممارسته لمهامه وحقوقه المشروعة في العمل، وتعرض الى محاولات المسخ والتشويه، وقدمت الطبقة العاملة تضحيات كبيرة دفاعا عن حركتها النقابية ووحدتها. إن النضال النقابي قد احرز مكاسب مهمة في مجالات مختلفة اهمها في مجال التشريع[259].

لقد كان النضال النقابي نضالا مريرا من اجل حقوق العمال المشروعة وفي ظروف العراق، كان النضال النقابي هو نضال طبقي ووطني في ان واحد فالنضال الطبقي من اجل مصالح الطبقة العاملة في تحسين ظروف عملها ومعيشتها ومن اجل التقدم الاجتماعي والديمقراطي وكان هذا النضال مترابطا ديالكتيكيا مع النضال من اجل التحرر والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا[260].

بداية العمل النقابي

في الاول من ايار 2003 احتشدت جماهير الطبقة العاملة العراقية بملء ارادتها الحرة، بعد ان شاركت بمسيرة جماهيرية فيها بعد سقوط النظام مباشرة. فقد كانت مسيرة بداية التحرك النقابي لإعادة الحياة الى الحركة النقابية العمالية التي عمل على الغائها وتهميشها من قبل النظام الدكتاتوري السابق.

257 – الدكتور ابراهيم اسماعيل الثقافة الجديدة عدد 409 كانون الثاني 2020ص 54

258 – المصدر السابق ص 54

259 – ارا خاجادور من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق اصدار 1984 ص 64

260 – المصدر السابق ص 62

عقد اول مؤتمر في 16 ايار 2003 وبحضور 300 من الكوادر النقابية وقد اختارت لجنة تحضيرية من كافة الاطياف. وانتخبت مكتبا تنفيذيا لها وتحت راية الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق[261]. وقد تم تشكيل اللجان النقابية من مختلف المهن والصناعات واعيد بناء التنظيم النقابي في القطاع العام والخاص والمختلط والتعاوني). وبدأت في حزيران 2004 الانتخابات الديمقراطية وبحضور رسمي من وزارتي العمل والعدل وبمحاضر رسمية مصادق عليها.

وتم العمل على تشكيل لجان نقابية في مختلف المهن والصناعات واعيد بناء التنظيم النقابي في 12 نقابة عامة شملت القطاعات (العام والخاص والمختلط والتعاوني) واللجان التحضيرية لتشكيل نقابات السكك والنفط والموانئ والكهرباء والبلديات والنقل والاتصالات والزراعيين والخدمات العامة والمواد الغذائية والخياطة والنسيج والجلود والميكانيك والمطابع والبناء والاخشاب وغيرها.

ومنذ حزيران 2004 بدأت الانتخابات بشكل ديمقراطي وشرعي في الكثير من النقابات وبحضور المعنين وممثلي من وزارتي العمل والعدل. ورغم الظروف الصعبة بتواجد المحتل ومضايقاته[262].

ونتيجة التدخلات السياسية من قبل المسؤولين والاحزاب الاسلامية، ادى الى ان تصبح الطبقة العاملة من ثلاث او اربع اتحادات نقابية، وتشتت قواها واصبح لدينا اتحاد نقابات عمال العراق، واتحاد نقابات العمال في العراق ، اضافة الى اتحادات ونقابات اخرى. واصبحت بعض النقابات تعمل وحدها بدون الانتماء الى اي اتحاد، حيث عدم الثقة بين المعنين في الاتحادات والنقابات. ان قوة الطبقة العاملة في وحدتها وفي دور اتحادها في التأثير على المعنين في تغير القوانين والقرارات التي تضر بالطبقة العاملة والكادحين. ان تحمل المسؤولية من القادة النقابيين مهمة وطنية من اجل رفعة الطبقة العاملة واعلاء شأنها في العملية السياسية وتأثيراتها في مركز القرار.

---

261 – بيان الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق بمناسبة الذكرى الثالثة لتاسيسه 2007

262 – بيان الاتحاد العام للنقابات العمال في العراق 2006وقد اشار الاتحاد الى اغتيال الكادر العمالي هادي صالح (ابو فرات)عضو المكتب التنفيذي للاتحاد ومسؤول العلاقات الخارجية، وكان من مؤسسي حركة العمال النقابية الديمقراطية في الخارج حيث اغتيل في 5 كانون الثاني 2004.

مميزات المعامل الانتاجية بعد السقوط

اغلب المؤسسات الحكومية والمعامل الانتاجية في القطاع العام والخاص كانت تعاني من شحة المواد الاولية واندثار المكائن ونقص الغيار نتيجة الحصار المدمر الذي استمر حوالي 10 سنوات، ونتيجة لهذه المعاناة قل الانتاج وتسرح الكثير من العمال وزادت البطالة وتأثرت الطبقة العاملة وعوائلهم بالظروف المعيشية الصعبة إثناء التغير وسقوط النظام الدكتاتوري، كان وضع تلك المؤسسات والمعامل مزري بعد ان ترك العمل اعداد كبيرة من العمال الفنيين وغير الفنيين. وزاد ذلك بعد الحرب الطائفية وانتقال العمال من مكان الى اخر وترك مكان العمل مما ولد وضعا صعبا حيث كانت الغيابات كبيرة مما اوقفت بعض المعامل انتاجها.وفي ضوء الوضع الامني والسياسي أصبح وضعا أخر نستطيع ان نميزه بالتالي-

1 - غلق كثير من المؤسسات والمعامل في القطاعين العام والخاص.

2 - ترك اعداد كبيرة من العمال عملهم نتيجة للأوضاع الشاذة من حرب طائفية وقتل وإغتيال..الخ.

3 - نقص في المواد الاولية والأداوات الاحتياطية وأدوات الإدامة.

4- قلة الرواتب امام الغلاء وظروف العمل والحياة الصعبة.

5 - بطالة بين القادرين عن العمل وصلت الى 60%.

6 - عدم وجود خطط واضحة من قبل الحكومات

7 - فوضى في التخطيط وتوزيع المؤسسات الانتاجية.

8 - التوجه الى اقتصاد السوق يضر بالظروف المعيشية للعمال والكادحين وعموم الفقراء.

9 - القروض من صندوق النقد والبنك الدولي، والتي لها شروط مؤثرة بشكل سلبي على عامة الشعب من تقليل الرواتب وزيادة الضرائب وارتفاع الاسعار.

الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق

الحريات والحقوق النقابية تعتبر للعمال الرئة التي يتنفسون من خلالها، فخلال هذا النضال الطويل للطبقة العاملة، اعترفت القوانين المحلية بحقوقهم في تأسيس التنظيم النقابي في جميع القطاعات الاقليمية والدولية، فالاتفاقية العربية (8) لسنة 1977 الخاصة بالحقوق والحريات النقابية والاتفاقية الدولية رقم 87 لسنة 1948 حول حق التنظيم وحمايته وكذلك الاتفاقية الدولية رقم 98 لعام 1949 حول حق التنظيم تدل على مدى الاهتمام بالحقوق والحريات والتنظيم النقابي العمالي، مع كل تلك البنود والاتفاقيات نجد الخرق الفاضح لتك القوانين ومنها التدخل في شؤونهم ومحاولة السيطرة على نقاباتهم واستخدام الطرق البشعة والاساليب العنفية ضد الإضرابات، إضافة الى شراء الذمم المريضة والرشوة وغيرها.

إن القرار 150 الذي صدر عام 1987 يعد كارثة حقيقية اصابت الطبقة العاملة والحركة النقابية، ولم يصدر قبله مثل هكذا قرار سلطوي تعسفي الذي يدعو الى حل التنظيم النقابي في القطاع العام (الدولة) والغي صفة العمال لكي يلغي نضالهم الطبقي والوطني ومحاولة لشق الطبقة العاملة والتمييز فيما بينها بعد ان سيطر على نقابات العمال والتي اصبحت تخدم السلطة والحزب الحاكم..(يكون خاضعين الى قانون الخدمة المدنية ولايشملهم قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم 39 لسنة 1971).

لقد ابعد النظام عمل الاتحاد والنقابات عن عجلة الانتاج مما ادى الى اثار نفسية واجتماعية وسياسية وابعدهم قسرا عن مهماته وخاصة القرار المشار اليه، اضافة الى القانون رقم 52 لسنة 1987 وقانون العمل رقم 71 لسنة 1987 مما ادى الى حرمان عمال القطاع العام من التنظيم النقابي.

على النقابات ان لا تتخلى عن الامور التالية :

- التأكيد على الممارسة الديمقراطية للحركة النقابية.

- التأكيد على اهمية وحدة الطبقة العاملة وتدعم دور الحركة النقابية واستقلالها.

- دور النقابات في مسار التنمية الاقتصادية، من خلال مشاركتها في مركز القرار في جميع المؤسسات الانتاجية والمصانع وغير ذلك.

مهمات العمل النقابي للمرحلة القادمة

اولا – تحقيق الحريات والديمقراطية للنقابات وإطلاق حرية التنظيم النقابي.

ثانيا - دعم القطاع العام وتطوير مؤسساته واعادة بناء المعامل الانتاجية وتطويرها

ثالثا - اعادة بناء التنظيمات النقابية العمالية وتحويلها الى قوة فعالة للدفاع عن مصالحهم.

رابعا- تحسين اوضاع العمال المعاشية.

خامسا –التضامن مع كافة عمال العالم من اجل حياة افضل وضمان الحقوق النقابية الديمقراطية.

سادسا – اعطاء دور اكبر للمرأة العاملة وحقوقها وكذلك الشبيبة العمالية والعمال الاحداث وتأهيلهم في الجانب المهني والفني والعلمي.

سابعا - الغاء جميع القوانين والقرارات للنظام الدكتاتوري السابق ومنها قانون 52 لسنة 1987، واعادة التنظيم النقابي في القطاع العام.

ثامنا – تطبق قانون العمل رقم 37 الصادر 2015 ومتابعة تطبيقه.

تاسعا – بناء مؤسسات ومعهد لتطوير العمل الديمقراطي النقابي واحترام اختيارات العمال في انتخاب ممثليهم.

عاشرا - رفض خصخصة القطاع العام والخدمات العامة. والوقوف بوجه آليات السوق المنفلتة واضعاف الانشطة الانتاجية الوطنية.

احدى عشر– تشريع قانون للعمل والضمان الاجتماعي يضمن للعمال والكادحين من ابناء شعبنا حياة كريمة.

ثاني عشر– إنهاء أزمة العاطلين عن العمل وضمان حصولهم على ضمان اجتماعي لحياة مستقرة.

والمطالبة بصندوق للتضامن الاجتماعي

ثالث عشرا– الحفاظ على الثروة الوطنية.

وفي مقدمة الاهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدولة هو مكافحة البطالة خاصة بين الشباب واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوصل الى حلول لهذه الظاهرة المستفحلة. اضافة الى تقديم القروض المناسبة لشريحة العاطلين عن العمل لمساعدتهم في تجاوز ذلك عبر القيام بأنشطة انتاجية ومشاريع صغيرة تلبي حاجاته المعيشية. لابد من اجراءات لرفع المستوى المعاشي للعمال والكاحين من خلال جملة من القرارات المهنية.

تحتاج الدولة والحكومات الى تقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء وإعادة الحياة الطبيعة للمجتمع العراقي ومن اجل الحفاظ على كرامة الانسان العراقي.

الخاتمة

أن البحث في موضوع الطبقة العاملة العراقية وحركتها النقابية، وسنوات من الارهاب والظلم والاستغلال التي تعرضت لها، هو بحد ذاته نوع من الصراع الطبقي.

– لهذا بات ضروريا تتبع وعي الطبقة العاملة وحركتها النقابية ونموها وتطور نضالها الاقتصادي والسياسي، مع تطور الحياة بكل مرافقها.

فقد كانت البرجوازية التي نمت في احضان الاستعمار ضعيفة واكثر عملها الخدمي والانتاج البسيط، وهو محصور في قطاعات قليلة. اما الطبقة العاملة التي بدأت بالنمو والظهور والتطور في مرحلة سابقة عن البرجوازية.

– ان دور بعض الاحزاب السياسية في العراق التي ظهرت منذ بداية العشرينات وما بعده من القرن الماضي دورا ايجابيا، في تشكيل ودعم النقابات التي دافعت عن الطبقة العاملة، واصبحت اكثر تنظيميا ووعيا وإدراكا لحقوقها المشروعة، خاصة بعد صدور القوانين التي تنصف نضالها وكفاحها، و حقوقها المشروعة.

ان الاطلاع على تاريخ نضالات الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وما سجلته من امجاد خالدة في تاريخ الشعب العراقي، ليس الا امتدادا طبيعيا وضروريا للاتجاه النقابي الديمقراطي الحقيقي، الذي قاد بجدارة واخلاص كافة نضالاتها الطبقية والوطنية.

– ومن هنا يجعل مصالح الطبقة العاملة في تطبيق القوانين والقرارات التي تنصف دورها في العملية الانتاجية ورسم الخطط التنموية مع الادارات المسؤولة في مؤسسات الدولة.

– على الحكومات الغاء القوانين والتشريعات التي تضر بمصالح العمال وتهدر حقوقهم ومنها قانون 52 لسنة 1987 وارجاع التنظيم في مؤسسات الدولة وفق قوانين العمل النافذة، وكذلك تطبيق قانون الضمان الاجتماعي.

ان تسيس الممارسات والعمل النقابي من جانب الحكومات والوصاية والهيمنة، يضر بمصالح العمال وحركتها النقابية ويعطل من واجباتها ويفرغها من محتواها ويشل نشاطها، ويبعدها عن هدفها ان تكون حركة ديمقراطية في صفوفها اوسع جماهير العمال وتعبئتهم دائما في سبيل الحصول على حقوقهم وتحقيق مطاليبهم.

وكذلك تحتاج النقابات واتحاداتها من الحكومة الى الدعم والمساعدة والرعاية والعمل مع ممثليها في الامور التي تمس بشكل مباشر حقوقهم ومصالح العمال ودورهم في بناء العراق الجديد.

ان حركة الطبقة العاملة هي اوسع واكثر تنظيما، تحتاج تفهم الظروف الموضوعية والذاتية، والانطلاق في التغيير وليس فقط في الاصلاح. والعمل في اطار وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية.

الاستنتاجات

امام الحركة النقابية مصاعب موضوعية كبيرة، ناجمة عن التغيرات البنيوية التي طالت الطبقة العاملة بشكل عام والطبقة العاملة العراقية بشكل خاص، حيث المتغيرات السريعة في نهاية القرن العشرين، والتي جاءت من خلال التطور التكنلوجي في الانتاج والتصنيع. فضلاً عن التغيرات على وعي الطبقة العاملة وحركتها النقابية، حيث هناك طائفة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب المعالجة لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بإنهاض الحركة النقابية العمالية والارتقاء بدورها، في القضايا المهمة والتي تخدم مصلحة وطننا العزيزة.

ان بعض القوى والاحزاب الرجعية واليمينية، تعمل على ايجاد نقابات خاضعة لها، وتستخدمها لخنق الحركة العمالية وشل نشاطها. كما ان هذه القوى الرجعية تحاول وبأساليب المراوغة والتضليل والتشويه واخفاء الحقائق لاستعمال الارهاب الفكري وكذلك اصدار القوانين والقرارات والتعليمات لتنفيذ اهدافها الطبقية وتزييف الحركة النقابية واضعافها.

ان الطبقة العاملة العراقية وحركتها النقابية، عليها ادراك مخاطر ودور القوى الرجعية في استعمال كل الوسائل للتقليل من دورها النقابي والسياسي لأنها تدرك مدى مكانة الطبقة العاملة وقوة تنظيمها.

على الحركة النقابية ان تضع امامها جملة من القضايا، منها الحريات الديمقراطية، وهو سلاح فعال امام القوى المناهضة لها، في حقوقها المعاشية والحياة الطبيعية. وكذلك فهي قوة فعالة تعمل من اجل مصلحة الوطن والحفاظ على تقدمه وتطوره بما يتناسب مع التطور الذي يحدث في العالم.

--على الحركة النقابية ان تقف ضد كل التخريب والتقليل من شأنها من خلال اعتقال او ابعاد او عزل قادتهم النقابين. حيث القوى المعادية

تعمل على شراء القادة النقابين في زمن الانحطاط والفساد الذي يمر فيه بلادنا.

– ان النقابات منظمة جماهيرية تعمل وسط العمال وتعمل من اجل توحيد الطبقة العاملة وعلى اختلاف انتماءاتهم وميولهم السياسية وفي سبيل الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

– ان تحقيق اهداف الطبقة العاملة الاساسية تتطلب التضحية والنشاط والعمل النقابي الذي يحقق مطاليب العمال الاجتماعية والاقتصادية.

– على التنظيم النقابي ان يعمل من اجل رفع مستوى الوعي والادراك لحقوق العمال، من خلال الدورات التأهيلية في الجوانب المهنية وحقوقهم لكي تكون النقابة مدرسة فعلية تعمل من اجل المصلحة العامة ورفعة الوطن.

ولابد ان نشير الى التقاليد النضالية للطبقة العاملة وحركتها النقابية والتي ترسخت جذورها بين ابناء شعبنا، من خلال دورها في المشاركة في الهبات الجماهيرية والتظاهرات والتي يشار لها بالبنان والقوة والتي كسبت في بعضها حقوقها المشروعة. ولهذا

على النقابة ان تعمل من اجل تحقيق المبادئ التالية : –

اولا – أهمية وحدة الطبقة العاملة، وهو عمل ميداني يقوم على التضامن، والقوة بالاتحاد والحصول على المطالب المشروعة.

ثانيا – الاستقلالية – ان تكون بعيدا عن الايديولوجيات، وان تعمل لخدمة اعضائها، وكذلك مراقبة اعضائها لتحقيق اهدافها.

ثالثا – ان تكون منظمة حرة، تشارك اعضائها في قضاياها، وان تكون النقابات مؤسسة ديمقراطية، تمارس حقوقها المشروعة.

رابعا – ان تمارس الحريات النقابية التي يضمنها القانون النقابي، والذي يحتوي على تعليمات في كيفية ممارسة تلك الحرية والدفاع عن مصالحهم المشتركة.

مصادر الكتاب (النقابات)

قانون العمل – رقم 151 لسنة 1970 – المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني بغداد 1981.

الدكتور عدنان العابد والدكتور يوسف الياس –قانون العمل- دار العربية للقانون 2010 الطبعة الثانية- بغداد.

الدكتور محمد علي الطائي – قانون العمل – دار المحجة البيضاء 2008 الطبعة الثانية – بيروت.

الاستاذة بن حمزة حورية - سوسولوجيا الحركات العمالية -2016 2017 جامعة الشاذلي بن جديد – الجزائر.

الدكتور كمال مظهر – الطبقة العاملة العراقية – التكوين وبدايات التحرك – دار الخلود للطباعة -1981- بغداد.

عزيز سباهي – عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي الجزء الثالث دار الرواد 2006 بغداد.

حازم صاغية – بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما دار الساقي 1999 بيروت.

نصير سعيد الكاظمي – مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام -1958 مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي –الطبعة الاولى 1991 –دمشق - نيقوسيا.

ارا خاجادور – من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق – ايار 1984 (لم تذكر المطبعة).

ابراهيم حسين – لمحات موجزة من تاريخ الحركة النقابية العراقية 1984 (في الذكرى اليوبيلية لتاسيس الحزب الشيوعي العراقي).

حنا بطاطو – الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار – الجزء الثالث - منشورات دار القبس- الكويت 1991.

زكي خيري – صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم 1994 السويد.

بول بريمر – عام قضيته في العراق – دار الكتاب العربي 2006 بيروت.
فيصل الفؤادي – من تاريخ الكفاح المسلح للحزب الشيوعي العراقي 1978-1989 دار الرواد المزدهرة 2013 بغداد.

الوثائق

جميع وثائق الحزب الشيوعي العراقي وصحافته
الثقافة الجديدة – طريق الشعب – مناظل الحزب – مؤتمرات الحزب
بيانات الاتحاد لنقابات العمال في العراق.
بيانات حركة العمال النقابية الديمقراطية في الجمهورية العراقية.
بيانات حركة العمال النقابية الديمقراطية في السويد.
المواقع الالكترونية.

الفهرس

الفصل الاول
الحركة العمالية والنقابية
الطبقة العاملة ونقاباتها بعد عام 1968

المبحث الاول
نظرة عامة على تاريخ الطبقة العاملة العراقية ونقاباتها منذ نشأتها 13

المبحث الثاني
النقابات العمالية وتطورها التاريخي وقانون 151 لسنة 1970 35

الفصل الثاني
النقابات

المبحث الاول
النقابات ودورها 71

المبحث الثاني
قرارات وقوانين السلطة الدكتاتورية 85

المبحث الثالث
حركة العمال النقابية الديمقراطية 99

الفصل الثالث
السمات الملموسة للطبقة العاملة في فترة الدكتاتورية

المبحث الاول
الحرب العراقية الايرانية وتأثيراتها 127

المبحث الثاني
الحصار الاقتصادي وتأثيراته على الطبقة العاملة 135

الفصل الرابع
الطبقة العاملة بعد اسقاط الدكتاتورية

المبحث الأول
وضع الطبقة العاملة واتحاداتها النقابية في الجمهورية الثالثة 151

المبحث الثاني
دور السلطة والحكومات المتعاقبة بعد 2003 163

المبحث الثالث
وحدة الطبقة العاملة ودورها في الكفاح الوطني – الديمقراطي 175

الخاتمة 185

الاستنتاجات 187

صور

الكاتب والعائلة شلير وام شلير

في احدى مسيرات الأول من أيار

ابو نورس واخرين

للكاتب مع عمال الغزل والنسيج وعمال شارع النهر

عبد الرحمن موسى وكريم موسى وسلمان علي شنيتر وحسين الفؤادي

الكاتب مع الأمين العام لاتحاد العام لنقابات عمال العراق ياسين المشهداني وهادي لفته وممثل الاتحاد

في احدى مسيرات الأول من أيار